جامعة الدكتور الطاهر مولاي ـ سعيدة ـ
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

التهديدات اللاتماثلية وأثرُها على مَسَار التنمية في المُغرب العربي

{دراســـــةحالـــــةالجزائـر، من 1999-2014 }

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، " تخصص دراسات مغاربية "

إعدادالطالب: *إشراف الاستاذ:*

عرابـــي عاشـــــورشاربـــي محمـــــد

أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ	*الصفـة*	*الجامعة الأصليـة*
د: بن عيسى أحمد	رئيســـــــاً	جامعة سعيدة
أ: شاربي محمد	مشرفـــــاً ومقرراً	جامعة سعيدة
أ: بلحاج الهواري	عضواً ممتحننـــــــاً	جامعة سعيدة

السنة الجامعية: 2014-2015 الموافق 1435هـ-1436هـ

شكر وعرفان

أشكر الله سبحانه وتعالى على أن وفقني لإنجاز هذا العمل راجياً منه التوفيق والسداد والقبول في خدمة العلم، كما أتقدم بشكري الحار وامتناني إلى الذي ساعدني في إخراج هذا العمل المتواضع إلى ضوء النور الأستاذ المحترم: شاربي محمد، الذي أفادنا بملاحظاته واهتمامه بنا، وتحمل مشاق ومتاعب هذا العمل، كما أتوجه بشكري الجزيل إلى أساتذة العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة سعيدة وجامعة تلمسان والذين بدورهم لم يبخلوا بإفاداتهم وتوجيهاتهم ونصائحهم،

كما أشكر أعضاء لجنة المناقشة على حضورهم واهتمامهم بهذا العمل بهدف خدمة العلم والمعرفة.

إلى الذين شاركوني مدرج واحد وقسم واحد ومعاناة واحدة، إخوتي وأحبتي طلبة العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة، لكم أنتم الذين وفرتم ولو وقت يسير في الاطلاع على هاته المذكرة.

كما أشكر من قريب اومن بعيد كل من ساهم في توجيهي وإثار هذا الموضوع ولو بكلمة او نصيحة ساهمت في انجاز هذا البحث.

لكم منا فائق التقدير والاحترام والشكر الجزيل، وأتمنى لكم المضي قدماً نحو خدمة العلم والعمل به.

عاشور لحسن عرابي

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَانِ الرَّحِيمِ

{إقرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الذِي خَلَقَ. خَلَقَ الِإنسَانَ مِنْ عَلَق. إقْرَأ وَرَبُّكَ الأَكْرَمُ. الذِي عَلّمَ بِالقَلَمِ. عَلَّمَ الِإنسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ}

الآية 1،2،3 سورة العلق.

إهـــــداء

إلى التي علمتني معنى حروف النطق وصرت أداوم على استعمالها في حياتي، إلى التي أرضعتني معنى الحنان والحب والتسامح، إلى سر وجودي في الكون، وصهرت على تربيتي أمي الحبيبة، مهما قلت فيك فلن أوفي ولو جزء يسير مما قمتي به في صغري، كما أترحم على روحها الطاهرة، رحمك الله يا أمي.

إلى الذي علمني معنى الشجاعة، وحب العمل وإتقانه، إلى الذي دعمني معنويا وحرص على دعوة الله لنجاحي، كما أدعو له بالشفاء العاجل لحبيبتاه (عيناه) أبي العزيز حفظه الله.

إلى الذين قاسموني الأخوة، إخوتي: محمد، أحمد، بوجمعة، وأخواتي: حورية، عائشة، يمينة، مبروكة، إلى روح أخواتي الطاهرات: الزهرة، فاطنة، مسعودة،

إلى أبناء أخواتي وأبناء إخوتي: عبد الناصر، محمد، عبد القادر، عمر، سامية، خديجة، محمد الصادق، يعقوب، محمد سعيد، محمد فوضيل.

إلى كل من يشاركني الرأي وفلسفة الحياة وحب البحث عن المعرفة في غياهب الجب وفي قاع البحار.

إلى طلبة العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة سعيدة (أحمد، خليل، إسماعيل، فاطمة، نصيرة، أمينة،)

إلى كل طالب علم يؤمن بالمعرفة وحب المطالعة ويجتهد في تحصيله.

عاشور لحسن عرابي

مقدمة

المتتبع للشأن الدولي يجد انه تمت هناك تحولات حدثت في الآونة الأخيرة مست مجالات عدِة بما فيها المجال الأمني والاقتصادي، على اعتبار أن هاته التحولات كانت ورائها قضايا تاريخية وظرفية وجب الإشارة إليها لاحقاً، فمنطقة المغرب العربي باتت تعرف اهتماماً متزايداً في النقاشات الأمنية المطروحة على طاولة الدول الكبرى، وبالتالي ظلت هاته القضايا تشكل محور تفكير يمهد الطريق لبناء استراتيجيات أمنية تهتم بما يدور في هاته المنطقة، فلعل الموقع الاستراتيجي البالغ الأهمية لهاته المنطقة والتي تمثل منطقة تقاطع الحضارات وممر رئيسياً نحو الصحراء الكبرى وغناها بالموارد الطبيعية وكذا الموارد البشرية كالقوة العاملة جعل منها محط أنظار لهاته القوى.

هناك مخاطر وتهديدات ظلت تهدد امن الوحدات السياسية في المغرب العربي وتعرقل قيامها بالدور المخول لها خصوصاً في حفظ أمنها الداخلي والخارجي في نمط بالغ التعقيد والتداخل يتجاوز كثيراً النمط التقليدي، ذلك إلى جانب التهديدات العسكرية الخارجية التي الفتها هذه الوحدات من نظيراتها من قبل، برزت أخرى تتعلق بمشاكل الجريمة والإرهاب والنزاعات الداخلية والهجرة غير شرعية وما يصاحبها من انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان والإبادة الجماعية والتي تجد في الدول غير المسؤولة أو الفاشلة مكاناً تنشط فيه، وهذا ما اصطلح على تسميته في الدراسات الأمنية **بالتهديدات اللاتماثلية**.

للإشارة أن هاته التهديدات اللاتماثلية أصبحت تهدد مسار التنمية في المغرب العربي خصوصا في بداية الألفية الثالثة، مما تسببت في حدوث اختلالات أزمت الوضع التنموي لهاته الوحدات السياسية المغاربية عموما والجزائر خصوصا، فكما كان معروف في السابق أن الأمن القومي يعني لأية امة حماية القيم الجوهرية من التهديدات الداخلية والخارجية خصوصا غير المباشرة منها، في ظل وجود هاته التحديات اتجه القول صوب ضرورة توفير بيئة تتحقق فيها التنمية بشتى أشكالها على اعتبار أن التنمية ترتبط بالأساس بعملية تحقيق الأمن.

فالجزائر ليست بـمنأى عن هاته التهديدات إذ عرفت وتعرف عديد المرات جرائم كمثل هذا النوع السالف الذكر والتي تمس امن الفرد والدولة بدايتاً من عهود خلت أدخلت الجزائر في دوامة الصراعات والنزاعات كادت أن تؤدي إلى نموذج الدولة الفاشلة.

فموضوع المذكرة ينصب أساساً على تحديدات الأمن الناعم سوءا الاقتصادية منها والثقافية والأمنية والقيمية وطريقة تأثيرها على مسار التنمية في الجزائر خصوصا بعد وصول نخب حاكمة إلى السلطة جعلت من موضوع التنمية والأمن محور اهتماماتها مما فتح المجال أمام بروز أفاق واسعة تتعلق بمستقبل الفرد ومصير البلاد وعلاقاتها مع الدول المغاربية ودول العالم الأخرى، فالجزائر تواجه تحديات أمنية كبيرة على طول حدودها مع كل من مالي والنيجر وموريتانيا مما يجعلها في بعض الأحيان تجد صعوبة في مراقبة حدودها نتيجة لضعف وعدم فعالية الأجهزة الأمنية لدول الجوار، ضف إلى ذلك تحديات التنمية وضغوط الجبهة الداخلية التي تشهدها الجزائر جعل منها تختار طريق السير على درب خيار مراقبة شاملة تزاوج بين الأمن والتنمية للخروج من حالة الفوضى التي تعيشها المنطقة المغاربية والساحلية مستعينتا بذلك التعاون في إطار إقليمي مغاربي كمثل الاتحاد الإفريقي.

كما لا نغض الطرف أو نغفل الأعين على أن قضية الأمن تعد من القضايا المركزية في مجال العلوم السياسية بشكل عام والعلاقات الدولية بشكل خاص بما فيها الدراسات المغاربية، كما حظي مفهوم الأمن والتنمية باهتمام بالغ الأهمية من قبل الباحثين خلال بداية عقد الألفية وذلك راجع إلى التحولات الهامة التي عرفتها معظم الوحدات السياسية في المغرب العربي سواء على مستواها الداخلي أو في علاقاتها مع بعضها البعض.

فمن خلال هذا الموضوع سنحاول التفصيل أكثر فيما إذا كانت التهديدات اللاتماثلية لها وقع على مسرح الأمن والتنمية في المغرب العربي.

1/ أهمية الموضـــــــوع وأهداف الدراســـــة:

من المتعارف عليه أن الأمن بات يشكل أهداف أساسية في المجتمع، لارتباط الدراسات الأمنية بالمواضيع الاجتماعية بعدما كان ينصب حول دراسات القوة والمصلحة والنفوذ.

فتندرج أهمية موضوع الدراسة في محاولة معرفة تلك الآثار التي خلفتها التهديدات الغير عسكرية على الواقع التنموي للبلاد من امن واستقرار.

فتكمن أهمية الموضوع في محاولة إعطاء مفاهيم مهمة حول ما يدور من تفاعلات بين الوحدات السياسية لاسيما في شقها الصراعيوالنزاعي.

فتكمن أهمية الموضوع في محاولة إعطاء مفاهيم مهمة حول ما يدور من تفاعلات بين الوحدات السياسية لاسيما في شقها الصراعي و النزاعي.

- ✓ التعرف أكثر على ما إذا كانت القوة أساس في العلاقات الدولية بين الوحدات السياسية أم آن المعطيات الجديدة هي التي احتلت المكان.
- ✓ معرفة الأدوار الحقيقية التي تلعبها التنمية في حياة الفرد حيث أصبح في الآونة الأخيرة الفرد له دور بارز.

فتتلخص أهمية الدراسة في معرفة المحاور الكبرى المتعلقة بالأمن في الدولة الجزائرية المتموقعة في الفلك المغاربي واهم تحركاتها، وما هو دور المؤثر هناك باعتبار أن الجزائر هي حاملة لواء التنمية، وما تشهده الأوضاع الراهنة من إرهاب وهجرة غير شرعية.:

تتمثل هاته الأهداف بالأساس في :

- إعطاء معلومات حول ما يدور في فلك الأمن والتنمية وعلاقة الفرد والمواطن بالدولة، حيث باتت في الآونة الأخيرة الفرد يحتل دور هام وبارز في حقل التفاعلات الدولية ويتمثل هذا الدور في مشاركة الفرد في صنع السياسات العامة والتنموية.
- بالإضافة إلى أن الدراسة هاته تهدف إلى توعية المواطن وتوضح له الأخطار الواجب تفاديها كمواطن والدولة ككيان يسير المؤسسات والمواطنين.

- ✓ تهدف الدراسة إلى إبراز دور الجزائر في المنطقة المغاربية والعمل على تعزيزه بأطروحات جديدة وأفكار لصالح صناع القرار أو الباحثين أو الطلبة

2/حدود الدراســـــــة: تندرج الدراسة في ذلك الشق الزماني والمكاني:

-الشق الزماني : وهي تلك الفترة التي تزامنت مع وصول السيد عبد العزيز بوتفليقة إلى سدة الحكم وما جاء به من برامج تنموية أخرجت البلاد مما كانت عليه، بحيث بدأت فترة الدراسة من سنة 1999

وذلك من بداية الألفية إلى الوقت الراهن كون أن هاته الفترة عرفت العديد من التغيرات والأحداث سوءا في الشق النزاعيالصراعي أو التعاوني.

– الشق المكاني : طبيعيا أن الدراسة تركز بالأساس حول منطقة المغرب العربي والتي أصبحت ضمن أجندة السياسات الدولية لما لها من أهمية جيواستراتجية، مع العلم أن منطقة المغرب العربي متكونة من خمس دول بما فيها الجزائر التي حاولنا أن تكون كدراسة حالة، باعتبار الجزائر أنها تمثل أهمية كبيرة في المغرب العربي والساحل الإفريقي، فهي تمثل بوابة إفريقيا من الجهة الأوروبية ومحاذية لمنطقة العمق الإفريقي الذي أصبح يعرف توترات متعلقة بالجانب الاقتصادي والاجتماعي.

3/ أدبيات الدراسة:

فهاته الدراسة سبقتها دراسة لباحثون ومفكرون حاولوا إيصال مفهوم هام ألا وهو أن الأمن والتنمية أصبح يمثلان ضرورة قسوة للدولة والفرد باعتبار أنهما عنصران منكفئان ومتلازمان.

فهناك دراسة الأستاذ صالح زياني من جامعة باتنة تركز بالأساس حول:

- ✓ تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة: فهو حاول من خلال هاته الدراسة إعطاء توضيح للمفاهيم الجديدة والمختلفة للأمن، بالإضافة إلى انه أشار إلى مرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية وعلى ماذا يراهن الأمن القومي الجزائري، فمن خلال هاته الدراسة أشار إلى التهديدات اللاتماثلية أي التحديات الأمنية التي باتت تعصف بحدود الجزائر سوءا تهديدات ذات طبيعة صلبة، أم تهديدات ذات طبيعة مرنة والمتمثلة في التهديدات السياسية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية.
- ✓ التقرير الذي أعده البروفسور بوحنية قوي حول: الجزائر والهواجس الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي ، المخاوف من استنساخ داعش في الساحل الازماتي: فحاول من خلال هاته الدراسة أن يوضح أن الجزائر تمتلك مقاربة سياسية قوية تحاول من خلالها حل أزمات دول الجوار
- ✓ ، كذلك أشار إلى أن المقاربة الجزائرية لها معالم ومبادئ تضبط تحركاتها ، بالإضافة إلى أن هناك هواجس إستراتيجية مستقبلية وجب على الدولة الاستعداد لها.
- ✓ الدراسة التي قام بها الأستاذ باخوية إدريس من جامعة ادرار حول جرائم الإرهاب في دول المغرب العربي: تونس، الجزائر، المغرب، أنموذجا .الصادرة في مجلة دفاتر السياسية حيث حاول من خلال هاته الدراسة إبراز نشأة وتطور الظاهرة الإرهابية في المغرب العربي، وما هي الأسباب التي كانت وراء تطور ظاهرة الإرهاب، التأثيرات الأمنية على دول المغاربية، أشار أيضا إلى ضرورة وجوب وضع آليات قانونية وسياسية وأمنية الهدف منها بالأساس الحد من ظاهرة التهديدات الأمنية بما فيها الجرائم الإرهابية.

- ✓ مذكرة ماجستير ل صفية نزار بعنوان :الأمن الثقافي لمنطقة المغرب العربي في ظل تنامي العولمة: دراسة مقارنة لحالات: تونس، الجزائر، المغرب، حيث حاولت من خلال هاته المذكرة أن تعطي تعريف للأمن ومضامينه الجديدة، كما أشارت لطبيعة التهديدات الأمنية في المغرب العربي، أيضا البيئة الأمنية لمنطقة المغرب العربي.
- ✓ رسالة ماجستير لإدريس عطية بعنوان الإرهاب في إفريقيا فحاول من خلال هاته المذكرة وضع بعض التعاريف حول التهديدات الأمنية ، المسببات والأهداف وتحولات الظاهرة حسب الأزمنة بالإضافة إلى الخصائص والأهداف وفي الأخير توصل إلى إبراز أدوات مواجهة الظاهرة الإرهابية.

4/مبررات اختيار الموضوع: هناك مبررات موضوعية وأخرى ذاتية .

- الموضوعية: وتتجسد هاته المبررات في ما يعرفه الموضوع من حيوية وثراء معرفي جعل منه قبلة خصبة للطلبة ، وهذا راجع إلى ما تشهده البيئة الدولية من تفعيل للشق الصراعي أكثر من الشق التعاوني جعل من موضوع الأمن والتنمية وسيلة وادات هامة في يد الطالب للمناقشة.

وقد وقع اختيار هذا الموضوع بناءا على أهمية موضوع التهديدات اللاتماثلية والأمن والتنمية وتفاعلاهما مع بعضهما البعض.

- الذاتيـــة: وهذا بحكم انتمائنا لمنطقة المغرب العربي عموماً والجزائر خصوصاً بالإضافة إلى تخصصنا كطلبة جعلنا نهتم أكثر بالبيئة المغاربية، بالإضافة إلى الرغبة الشخصية الجامحة التي ابغي من
- خلالها معالجة قضايا متعلقة بالأمن والتنمية حول الفعل ورد الفعل على أمل أن أواصل في هذا المجال مستقبلاً

- **5/ صعوبات الدراســـــة:**

- فكما هو معروف أن كل بحث ليس بمعزل عن النقائص والاحتياجات، فلعلى أهم الصعوبات التي واجهتنا هو قضية تداخل المعلومات وتشابكها وهذا ما يطلب من الطالب أن يكون ملم أكثر بالموضوع المراد معالجته، بالإضافة إلى ضيق الوقت مع نقص الوسائل المادية المساعدة كعدم توفر الحاسوب الشخصي والذي يساعد أساسا في البحث على المعلومة، وصلني نبأ وفاة الام وهو بمثابة ظرف مؤثر على العمل البحثي

تحركية الظاهرة الأمنية حيث يصعب دراستها بسهولة بما فيها الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية حيث يصعب إعطاء إحصاءات رسمية كون الظاهرة المدروسة في تغير وتحول مستمر.

6/ موضوع الدراســــــة: هو موضوع التهديدات اللاتماثلية والتي تعني بالأساس تلك التهديدات الغير عسكرية والغير مباشرة والغير متناسبة، حيث يغلب عليها عنصر الغدر والمباغتة، فالتهديدات اللاتماثلية تتعلق بالشق المرن حسب جوزيف ناي، فالتهديدات هاته يمكن أن يكون لها تأثير على التنمية في الجزائر لاسيما في عهدة الرئيس بوتفليقة المتتالية، يطلق أيضاً مصطلح التحديات الأمنية على التهديدات اللاتماثلية

8 / السياق النظـــــري:

حاولنا من خلال هاته المذكرة وضع مقاربة، الهدف منها الاقتراب أكثر من ظاهرة التهديدات اللاتماثلية وذلك بتوظيف الجانب النظري كنظرية غبريال الموند حول نظرية الاتصال ومحاولة توضيح اتصال الجزائر مع دول الجوار، كذلك النظرية الوظيفية التي ترتكز على وظيفة الفاعل في العملية السياسية أي وظيفة الجزائر كدولة في محاولة العمل على حل القضايا بالطرق السلمية.

- توظيف النظريات الكلاسيكية المتعلقة بالأمن والتي كانت ترى هذا الأخير يرتكز بالأساس في توظيف جانب القوة والابتعاد أكثر حول المسائل الأخرى .
- توظيف النظريات الحديثة والتي جاء بها باري بوزان حول المفهوم الموسع للأمن وحاول من خلالها أن يوهمنا أن هناك فهلاً مسألة أخرى متعلقة بالأساس بالقضايا السياسية والأمنية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

- **الإطار الايتمولوجي:**

- **اللاتماثلية:** تعني الغير انسجامية او غير عسكرية حيث تضم كل من الجريمة المنظمة والهجرة غير شرعية والإرهاب
- **الامن:** بمعنى غياب التهديد عن القدرات المكتسبة وحماية الحدود او هو زوال التهديد حسب باري بوزان.

- **التنمية:** هي تلك العملية الارادية المدروسة من قبل جهة معينة بهدف تحقيق اهداف تنموية
- **الجيوسياسية:** تعني الموقع الجغرافي ودوره في تحديد سياسات الدول وتأثيرها على محيطها الإقليمي.
- **الهجرة غير شرعية:** الانتقال من مكان الى مكان بهدف الحصول على المكسب بطرق غير شرعية
- **الإرهاب:** هو استعمال القوة الغير مشروعة بهدف تحقيق غايات معينة.

الجريمة المنظمة: المرتبطة بالتهريب والاجرام والغدر والمتاجرة بالبشر

9/ مناهج الدراســـــة :

اعتمدنا بالأساس على منهج أساسي وهو منهج دراسة الحالة بالإضافة إلى مناهج جزئية فرعية أي التكاملية المنهجية.

- منهج دراسة الحالـــــة: فهو يقوم على التركيز على حالة واحدة كما قمنا بالتركيز على الجزائر والتعمق أكثر فهاته الحالة ومعالجتها من جميع جوانبها لاسيما من الجانب الأمني والسياسي
- والجغرافي والجواري، فالهدف من توظيف منهج الدراسة هو الحصول على المادة التي تمكننا من فرض الفروض للتحكم في الظاهرة محل الدراسة.
- فمنهج دراسة الحالة يبدو مناسب للبحث عن حقائق مهمة حول التهديدات اللاتماثلية لاسيما الآثار السلبية على مسار التنمية في الجزائر.
- المنهج القانوني: اعتمدنا عليه كمنهج مكمل قصد التأكيد على الحضور الفعال للقانون، حيث أن العديد من الدراسات في العلوم السياسية يطغى عليها الجانب القانوني فالمواثيق الصادرة والمناشير والأوامر المتعلقة حول موضوع الدراسة المتمثل في التهديدات اللاتماثلية في الجزائر الغرض منه إبراز الجانب القانوني ومدى اهتمامه بتحركات الظاهرة لاسيما في المنطقة المغاربية أو الإفريقية.
- المنهج الوصفي باعتبار انه يمثل أب الدراسات حيث لا تخلو دراسة من هذا المنهج،فحاولنا توظيفه قصد طلب المزيد من التعمق والبحث والتقصي حول موضوع الدراسة ليسمح لنا بذلك هذا المنهج بمحاولة الإلمام أكثر بموضوع التهديدات اللاتماثلية في المغرب العربي والجزائر على الخصوص، فتوظيف الظاهرة الأمنية مطلب ملح للتعرف أكثر على حيثياتها ومكوناتها بشكل أدق.

- المنهج التاريخي: باعتبار أن التاريخ يمثل مخبر العلوم السياسية، فتم توظيف هذا المنهج للإلمام بجوانب الظاهرة وامتداتها التاريخية مما يساعد أكثر بالتزود بالمعلومات الوفيرة حول ظاهرة التهديدات.

طبيعة الموضوع وفترة الزمنية مرتبطاً أصلا بالمنهج التاريخي كون أن موضوع الظاهرة يتزامن مع وصول السيد عبد العزيز بوتفليقة إلى سدة الحكم مما ألقى من تأييد شعبي واسع النطاق.

- المنهج الاتصالي : حاولنا توظيفه بغرض التأكيد على حضوره في مثل هاته الدراسات حيث أن الجزائر باتت تلعب ادوار تواصلية واتصالية بين الوحدات السياسية المشكلة للمغرب العربي بما فيها
- الجزائر، تونس، ليبيا، المغرب، موريتانيا، والتأكيد على الدور الفعال الذي تلعبه الجزائر قصد إخراج المنطقة من دائرة الأزمات.

بالإضافة إلى أن هناك مداخل اعتمدنا عليها كالمدخل التنموي، بحيث أن التنمية هي التي تشكل مشكل لجميع الأنظمة السياسية مما يفسح المجال للأنظمة للعمل ومحاولة تلبية الأهداف المسطرة.

- المنهج التحليلي: حاولنا الاعتماد على هذا المنهج قصد تحليل المعطيات المتوفرة حول التنمية والأمن في المنطقة المغاربية، حيث أن تداخل المعطيات وتشعبها قد تجعل من الطالب والمهتم وصانع القرار لا يفهم ما يدور حول حقيقة الأمور، وبالتالي يتوجب توظيف هذا المنهج التحليلي بغية إعطاء صور
- ة تحليلية تقترب من ذهن المواطن.

– 10/ الإشكالية :

- ظهرت في الآونة الأخيرة تهديدات لم تكن في السابق لها وجود أو اثر بالشكل الذي نعرفه، لذا يتطلب امن الإنسان وامن المجتمع أن تكون ميكانيزمات واستراتيجيات جادة لمواجهة مثل هاته التهديدات التي باتت تعرف بالتهديدات المرنة أو التهديدات اللاتماثلية، فبعدما كانت مواجهة هاته التهديدات مرتكزة أساسا على المواجهة المباشرة وجه لوجه تطورت المسائل الأمنية وباتت تشكل عائق أمام معرفة الأطراف المعنية بالقضية.
- إلى أي مدى تأثر التهديدات اللاتماثلية على مسار العملية التنموية في المغرب العربي و الجزائر بالخصوص ؟ .
- فأصبحت تثار قضايا كالهجرة غير شرعية والإرهاب والجريمة المنظمة حيث أصبحت فواعل مؤثرة في حقل المسائل الأمنية بدلا من ذلك الدور التقليدي الذي كانت تحتله الدولة وعليه ما يتوجب علينا في هذا الموطئ القدم صياغة إشكال مفاده:
-

بالإضافة الى تساؤلات فرعية:

1/ كيف يمكن المزاوجة بين الأمن والتنمية كمخرج من مأزق التهديدات اللاتماثلية؟

2/ هل الجزائر اتبعت إجراءات تنموية جادة فسحت لها المجال للتحكم في مجريات الأحداث المرتبطة بقضايا الأمن؟

3/ كيف يمكن وضع مقدمات صحيحة للوصول إلى نتائج مرضية للأطراف؟

4/ هل هناك سبل ناجعة للخروج من واقع التهديدات اللاتماثلية في المغرب العربي؟

11/ الفرضيـــــة المركزية :

انطلاقاً مما سبق من استفسارات تضرب في صميم موضوع البحث توجب صياغة فرضيات حتى تسهل مهمة البحث، فهاته التهديدات اللاتماثلية ليست بالقضايا المستعصية الحل وصعبة التحكم في زمامها، فقد تعتبر هاته التهديدات اللاتماثلية محفز للانطلاقة جادة في العملية التنموية باعتبار أن الحافز هو المسئول عن الحركة والنشاط

لتسهيل مهمة البحث ينبغي الإشارة إلى فرضية هامة مفادها:

يرتبط نجاح مسار العملية التنموية في المغرب العربي بالقدرات الأمنية الواجب توفرها للتحكم في آثار التهديدات اللاتماثلية.

وهناك جملة من الفرضيات الجزئية وجب الاستعانة بها قصد إثراء موضوع البحث:

1/ كلما ارتبط مفهوم الأمن بالتنمية كلما سهلت مهمة الخروج من مأزق التهديدات اللاتماثلية.

2/ كلما زادت حدة العملية التنموية في الجزائر كلما نقص مفعول التهديدات اللاتماثلية.

3/ كلما كانت المقدمات مبنية على أسس صحيحة كلما كانت النتائج مرضية.

4/ يرتبط واقع الخروج من وضعية التهديدات اللاتماثلية بمدى وضع إستراتيجيات وطرق خولت لها مهمة مجابهة التهديدات اللاتماثلية.

تصميـــــم الموضـــــوع:

مقدمـــة: حاولنا من خلالها التطرق الى موضوع الدراسة بصبغة موسعة بدءاً بفترات تاريخية، ومحاولة جمع العناصر الأساسية الواجب التطرق لها.

الفصل الأول: إطار نظري ومفاهيمي عام:وفيه يتم معالجة هذا العنصر وفقاً لثلاث مباحث وهي مرتبة كالتالي:المبحث الأول: الأمن دراسة معرفية: وفيهالمطلب الأول: الأمـــن أبعـاده ومستوياتـــه، المطلب الثاني: المضاميـن الجديـــدة للأمـــن، المطلب الثالث: مفهـــوم التهديـــــدات اللاتماثليـــــة.

المبحث الثاني: التنميــة دراســة معرفيـة: وفيه ايضاً المطلب الأول: تدقيـق معرفـي حول التنميـة.
المطلب الثاني: الأشكال المختلفة للتنمية، المطلب الثالث: التنميـة وعلاقتها ببعض المفاهيـم
المبحث الثالث: الارتبــاط المعرفي لمفهوم الأمن بالتنميـة: المطلب الأول: الأمن بدلالة المحافظة على كيان الدولة وحماية القيم التنموية، المطلب الثاني: التنميـة الإنسانية مطلب ملح لتحقيق الأمن الإنساني، المطلب الثالث: كينونـة العلاقة بين الأمن والتنميــة.

الفصل الثاني: الجزائر فـي المغرب العربـي: يتم معالجة هذا الفصل وفقاً لثلاث مباحث، المبحث الأول: دراسـة جيوسياسيـة للجزائر، مقسم بدوره الى ثلاث مطالب وهي: المطلب الأول: الجزائر ودول الجوار الجغرافـي، المطلب الثاني: المشهد السياسـي في الجزائـر، المطلب الثالث: مرتكزات العقيدة الأمنيـة للجزائر والإنفاق على التسلح.

المبحث الثاني: واقع التنمـية في الجزائـر، المطلب الأول: الأداء التنموي في الجزائـر، المطلب الثاني: برامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر، المطلب الثالث: الموارد الأساسيـــــة للجزائر وغلبة الإنفاق العـــــام.

المبحث الثالث: واقع التهديدات اللاتماثلية وأثرها على الأمن والتنمية في الجزائر، حيث يقسم لثلاث مطالب وهي: المطلب الأول: الإرهاب ومحاولة إخلاله بالعملية التنموية في الجزائر، المطلب الثاني: الجريمة المنظمة في الجزائر وأثرها على التنمية، المطلب الثالث: الهجرة غير شرعية وإخلالها بمسار التنمية في الجزائـــــــر.

الفصل الثالث: استراتيجيات مجابهة التهديدات اللاتماثلية والسيناريوهات المحتملة، عالجناه وفقاً لثلاث مباحث

المبحث الأول: مجابهـة التهديدات اللاتماثليـة، المطلب الأول: مكافحة الإرهاب وتجريمه، المطلب الثاني: محاربـة الجريمة المنظمة، المطلب الثالث: الآليات الأمنية والسياسية لمحاربة الهجرة غير شرعية.

المبحث الثاني: محورية الدور الجزائري في المنطقة المغاربية، المطلب الأول: تحركات السياسة الخارجية الجزائرية تجاه مالي، المطلب الثاني: تحركات السياسة الخارجية الجزائرية تجاه ليبيا، المطلب الثالث: تكثيف الجهود وإقامة علاقات تعاون مع دول أوروبا.

المبحث الثالث: السيناريوهات المحتملة والمستقبلية لمسار التنمية، المطلب الأول: سيناريـو النجـاح، المطلب الثاني: سيناريو الفشل والإخفاق، المطلب الثالث: سيناريـــو الإبقـــاء على الوضـــع القائـــم.

خاتمـــــــــة: حيث وصلنا من خلالها الى الفصل في إشكالية هل التهديدات اللاتماثلية لها تأثير على التنمية والامن.

الفصل الاول

إطار نظري ومفاهيمي عام --

تغيّر الأحداث وارتباطها بفترات زمنية معينة أدى إلى بروز متغيرات جديدة أثّرت على مستوى حقل الدراسات الأمنية ومواضيع التنمية، إذ كان في السابق يُعرّف الأمن بمعطيات القوة والمصلحة، سرعان ما تحول ليشمل متغيرات جديدة لها دور فاعل في حياة الفرد، متمثلتاً بالأساس في القيم والمعطيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بمعنى أن الأمن أصبح بمفهوم واسع وشامل انطلاقاً مما جاءت به بعض المدارس الفكرية.

كما لا نغض الطرف على الجانب التنموي بإعتبار أن الأمن متغير مستقل والتنمية متغير تابع، فالتنمية هي الأخرى عرفت تغيرات وتحولات، أين أصبحت تُنعت بمفاهيم التنمية الإنسانية، والتنمية البشرية، والبيئية، هذا كله ينصب في صالح الفرد أين أصبح هذا الأخير يحتل مكانة هامة في مصفوفة القيم والأحداث والتطورات.

بالإضافة إلى التهديدات اللاتماثلية التي باتت تمثل تحديات واسعة على الوحدات السياسية لاسيما في المغرب العربي، أين بات الإرهاب، والجريمة المنظمة، والهجرة غير شرعية تهدد استقرار وأمن الدول، وضرب مسارات التنمية لهاته الدول، وعليه لابد من الكشف عن إمكانية وجود علاقة تداخلية فيما إذا كان تحقيق التنمية يؤدي حتماً إلى تحقيق الأمن، أم السعي نحو بذل الجهود والمتمثلة أساساً في تحديث القدرات العسكرية والمضي قدماً نحو تحقيق الأمن يؤدي حتماً إلى المساهمة في فتح الأفاق نحو تحقيق التنمية.

المبحث الأول: الأمن دراسة معرفية.

تتطلب دراسة متغير الأمن الالمام بمفاهيمه ومعانيه، حيث أصبح الامن من المواضيع التي تلقي رواجاً في حقل الدراسات المعرفية، لما له من أهمية في البيئات التفاعلية للوحدات السياسية، اذ بات مفهوم الأمن يعْرِف تغيرات وتحولات انطلاقا من المفهوم الكلاسيكي وصولاً إلى المفهوم الحديث، نتيجتاً لما حدث في مستودع الاحداث من بروز للتهديدات اللاتماثلية والتي باتت الشغل الشاغل لصناع القرار والباحثين والطلبة، كون ان هاته التهديدات ارتبطت بالأساس بمتغير الامن باعتبار انها تهديدات غير عسكرية يغيب فيها عنصر المكافئة،

وهذا ما سنعالجه في هذا المبحث من خلال ثلاث مطالب يمكن أن تُفسر لنا ما يحوم حول متغير الامن، حيث المطلب الأول: نعالج فيه الأمن وأبعاده ومستوياته، وفي المطلب الثاني: المضامين الجديدة للأمن، وأخيرا المطلب الثالث: مفهوم التهديدات اللاتماثلية.

المطلب الأول:تعريف الأمن وأبعاده ومستوياته

أ /**تعريف الأمن**:تعرفه بعض الأوساط المعرفية على أن الأمن: لغتاً من الأمان والأمانة بمعنى: وقد أَمَسْتُ فأنا آمِن،وأمنْتُ غيري من الأمن،والأمن ضد الخوف والأمانة ضد الخيانة والإيمان ضد الكفر والإيمان بمعنى التصديق، و الأمن مرادف للكلمة الإنجليزية**Security**والفرنسية **security** ويكاد يتطابق هذا المعنى في كافة المعاجم اللغوية، حيث يعتمد على تحقيق مبدأ الطمأنينة وعدم الخوف"[1] بالمحصلة يعد مفهوم الأمن من المفاهيم اللغوية ذات الثراء في المعنى ويأتي في مقدمتها: زوال الخوف والطمأنينة، الحفظ . عدم الخيانة . الثقة . التصديق .

المعنى الاصطلاحي للأمن: استخدامات مفهوم الأمن تعود لعهود خلت بالتحديد نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث استخدم في الأدبيات الداعية لتحقيق الأمن وتجنب الحرب، فيُعّرف الأمن من وجهة نظر دائرة المعارف البريطانية على انه "حماية الدولة . الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية" موازاتاً مع ما سبق فقد أسست وزارات الأمن القومي في معظم البلدان، واقتصار اهتمامها بحالة الأمن الناتجة عن التهديد العسكري، يعرف **هنري كيسنجر** الأمن على انه: أي تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء،[2]

[1]/ابن منظور: لسان العرب،(القاهرة: دار الحديث، المجلد الأول، ط1، 2003).

[2]/ تباني وهيبة، الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي، دراسة حالة الإرهاب، رسالة ماجستير غير منشورة. الجزائر: جامعة مولود معمري تيزي وزو، قسم العلوم السياسية، 2014/2013، ص . ص،19. 20.

يعرف **روبرت ماكنمار**RobertMacnamareالأمن بنظرة شمولية، حيث عرفه على انه"لا يمكن للدولة أن تحقق أمنها إلا إذا ضمنت حداً أدنى من الاستقرار الداخلي الأمر الذي لا يمكن تحقيقه إلا بتوفير حد أدنى للتنمية"[1]

-يعرف **باري بوزان Barry Bozen** الامن على أنه:" غياب التهديد على القيم الأساسية في المجتمع[2]"حيث يراه أيضاً: "العمل على التحرر من التهديد، وفي سياق النظام الدولي فهو قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي يعتبرها معادية في سعيها للأمن، فإن الدولة والمجتمع أحياناً ينسجمان مع بعضهما البعض لكن يتعارضان أحياناً أخرى فأساس الأمن هو البقاء لكنه يحوي أيضاً جملة من الاهتمامات الجوهرية حول شروط الوجود ولا يعني ب"العمل على التحرر من التهديدات "تحييده كلية، ذلك انه في ظل الفوضوية فإن الأمن يمكن فقط أن يكون نسبياً ولا يمكن أبداً أن يكون مطلقاً "[3]

ويعرفه أحد الباحثين العرب الذين قدموا تعريفات مختلفة "الأمن لا يقتصر على التحرر من التهديد العسكري الخارجي ولا يمس فقط سلامة الدولة وسيادتها ووحدتها الإقليمية وإنما يمتد ليشمل الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي «من خلال هذا التعريف نستشف أن الأمن اخذ أبعاداً مختلفة حيث لا يتوقف عند البعد العسكري فهو يشمل البعد السياسي الاقتصادي والاجتماعي.

يتبنى يزيد صايغ صيغة موسعة للأمن: يشمل الدفاع عن القيم الوطنية والوحدة الترابية وبقاء الدولة وضمان سلامة السكان، وإيجاد ظروف اقتصادية للرخاء والحفاظ على الانسجام الاجتماعي والبناء الوطني"[4]

الأمن يتضمن أبعاد مختلفة من بينها: البعد السياسي والعسكري، فيدل المعنى بالمفهوم الضيق: سلامة الدولة من التهديد الخارجي الذي يستهدف استقلالها واستقرارها ووحدتها الترابية، تم ربط مفهوم الأمن بالدولة، وفهم على أنه حماية وسلامة الدولة من الأخطار والتهديدات الخارجية ذات الطبيعة السياسية الدبلوماسية والعسكرية، وعادة ما يطلق على الأمن الوطني، أما الأمن العسكري فيخص المستويين المتفاعلين أو المتقابلين للهجوم المسلح والقدرات الدفاعية وكذلك مدركات الدول لنوايا أو مقاصد بعضها تجاه البعض الأخر.

2-البعد الاقتصادي: حسب التقليديين يتم ربط البعد الاقتصادي بالرخاء ورفاهية الفرد في المقام الأول مما يعني انعتاقه من الفقر والجوع ليكون مؤمنا اقتصاديا في سياق اقتصادي غير عادل ولا متوازن، ومعناه توفير المناخ المناسب لتحقيق احتياجات الشعوب وتوفير الأطر المناسبة لتقدمهم وازدهارهم، فالأمن الاقتصادي يهتم بالوصول إلى الموارد المالية والأسواق الضرورية للحفاظ بشكل دائم على مستويات مقبولة من الرفاه وقوة الدولة.

---

[1]/روبرت ماكنمار،جوهر الأمن،ترجمة يونس شاهين(القاهرة :الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر،1971)، ص.39.نقلا عن تباني وهيب،الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي.

[2]/ Barry Bazan، people، state and fear، The national security problem in international relations، London: wheat sheaf، 1983، p24.

[3]/ عبد النور بن عنتر،" تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية "،مجلة السياسة الدولية، العدد160(أبريل 2005)، ص.56.

4/ المكان نفسه .

3-البعد الاجتماعي: يهدف الأمن الاجتماعي إلى تحقيق الأمن والاستقرار والاطمئنان للمجتمع سواء أفراداً أو مجموعات وتنمية الشعور بالانتماء والولاء، بالإضافة الى تأمين الخدمات الأساسية للإنسان فلا يشعر بالعوز والفقر والمرض ويشمل الخدمات المدرسية والثقافية والرعاية الإنسانية والتأمينات الاجتماعية على مواجهة الظروف الطارئة، كما يرى آخرون أن الأمن الاجتماعي يخص قدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصياتها في اللغة، الثقافة، الهوية الوطنية والدينية والعادات والتقاليد.

4-البعد البيئي: الإحساس بخطورة التدهور البيئي على الأمن الدولي المجتمعي والبشري جعل من الدراسات البيئية أن تنموا نمواً محسوساً، واهم ما يثير على الأمن البيئي ما يلي: تدهور النظام البيئي بفعل الحروب والنزاعات المسلحة من خلال مؤشرات تراجع النسيج الغابي والتلوث البيئي، انقراض أنواع حيوانية ونباتية وهذا له انعكاسات على امن الأفراد،[1] ارتباط الأزمات الأمنية بمظاهر الندرة في الموارد الطاقوية والطبيعية التي عادة ما تفرز خلافات وأزمات حول كيفية استغلالها، ونشير هنا إلى مؤشر الماء الذي يلعب دور المحرك الأساسي في مجمل التفاعلات النزاع على المستوى العالمي في المرحلة المعاصرة، بالإضافة إلى البعد السكاني الذي يعتبره بعض الكتاب مثل **هنتغتون** و**بول كيندي** احد مكونات الأمن الغربي على أساس أن النمو السكاني في الدول الأخرى يشكل تهديدا للأمن الغربي، التخوف من هذه المسألة يعبر عنه خصوصا تحت عنوان الهجرة وربط كل هذا بالعنف على عكس **كينيدي** يربط **هنتغتون** العنف بالثقافة الإسلامية[2]

هناك مستويات متعددة لعلى من بينها 3مستويات في تحليل الدراسات الأمنية: 1امن الفرد: ضد كل ما قد يهدد حياته وممتلكاته وأسرته والعمل على تحقيق الرفاه له، 2/امن الدولة: ضد أي أخطار خارجية أو داخلية كما يطلق عليه امن الوطن، 3/امن المجموعة أو المجتمع: ضد تأمينها من أية أخطار تشوب هويتها أو ثقافتها أو معتقداتها.

1 الجدول [رقم 01]يوضح مستويات تحليل الأمن الثلاث[3]:

الكيان موضوع الأمن	القيم المهددة
الدولة	السيادة
المجموعة أو (المجتمع)	الهوية
الأفراد	البقاء والرفاه

بالإضافة إلى مستوى تحليل رابع، أضافته مدرسة كوبنهاغن وهو الأمن العالمي أو الدولي، الذي تتولى حمايته المنظمة الدولية للأمم المتحدة.

هناك من يرى أن هناك المستوى الوطني(القومي)، المستوى الإقليمي، المستوى الدولي.

1-المستوى الوطني(القومي): عرفه أمين هويدي على انه تلك الإجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقتها،

1/صفية نزاري، الأمن الثقافي لمنظمة المغرب العربي في ظل تنامي العولمة: دراسة مقارنة لحالات، الجزائر، تونس، المغرب، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر: جامعة لحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الموسم الجامعي2011/2010، ص48.

2/المرجع نفسه ، الموسم الجامعي 2011/2010، ص48.

-نقلا عن صفية نزاري ، 48 .

للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل، مع مراعاة المتغيرات الإقليمية والدولية، ويتمحور المستوى الوطني للأمن بالأساس على مجموعة الإخطار الداخلية والخارجية إلى الكيان الداخلي للدولة .Security Regional

2-المستوى الإقليمي(الأمن الإقليمي): ظهر هذا المستوى خلال الحرب الباردة، والتي عرفت تنافس شديد بين المعسكرين الشرقي والغربي، حيث كانت هناك وحدات سياسية ضمن المعسكر الشرقي تسعى لضمان مصالح معينة تحت مظلة الاتحاد السوفياتي، ووحدات أخرى ضمن المعسكر الغربي بزعامة الو.م.أ تسعى هي الأخرى لتحقيق مصالح معينة، ويقصد بالأمن الإقليمي تشكيل مجموعة من الدول التي يجمع فيما بينها مجموعة من المصالح والأهداف المشتركة وتنشأ فيما بينها تحالفات اقتصادية وعسكرية كوسيلة لضمان أو بناء الأمن الإقليمي.

3-المستوى الدولي (الأمن الدولي): يشمل على كل دولة عضو من أعضاء البيئة الدولية حيث يعتبر أكبر وأوسع وحدة تحليل في الدراسات الأمنية، كونه مرتبط بأمن كل دولة عضو في النسق الدولي وتحقيق الأمن الدولي يتطلب آليات عمل جماعية منها نظام الأمن الجماعي، الذي كان أول تطبيق له في ظل عصبة الأمم لمنع نشوب الحروب واحتوائها[1].

المطلب الثاني:المضامين الجديدة للأمن .

أفرزت نهاية الحرب الباردة تهديدات متعددة كالفقر، والهجرة غير الشرعية، والأمراض، والكوارث الطبيعية وهذا ما أدى إلى تغير وتحول وظهور مفاهيم جديدة للأمن متمثلة بالأساس في الأمن الإنساني والأمن العالمي.

فقد ظهر مصطلح الأمن الإنساني في النصف الثاني من عقد التسعينات كنتاج للتحولات التي شهدتها فترة ما بعد الحرب الباردة، وقد ركّز على الفرد وليس على الدولة كوحدة سياسية، وأكد على أية سياسة أمنية يجب أن يكون الهدف منها تحقيق أمن الفرد بجانب أمن الدولة، حيث أصبح مفهوم الأمن الإنساني ركنا أساسيا في السياسات الخارجية، ووظفوه كمبرر للتدخل الدبلوماسي والعسكري، وكأداة صنع السياسة في العلاقات الخارجية.

-يتفرع مفهوم الأمن الإنساني إلى عدة فروع أهمها: أمن إنساني اقتصادي و اجتماعي حيث يشمل الأمن الغذائي وجميع أشكال الحماية من البطالة والجوع والمرض، أمن إنساني مدني وسياسي ويشمل جميع حقوق الإنسان المدنية والسياسية التي تضمن له الشعور بالأمن، أمن إنساني حيوي وذلك بضمان بيئة نظيفة، أمن إنساني ثقافي حيث

---

[1]- المرجع نفسه، ص49 .

يشمل حماية الثقافات المتعددة وحق كل مواطن التمتع بها، بالإضافة الى الأمن الشامل أو الكوكبي ويمثل التقدم التكنولوجي حيث أعطى دفعة قوية لأن يصبح للأمن مفهوم جديد يتجاوز الأمن الوطني والأمن الإقليمي، وكان هدفه الجوهري متمحور حول الاقتصاد العالمي باعتباره الركيزة الأساسية للأمن الكوكبي، الذي اهتم بالثورة التكنولوجية في مجالات المعلومات والاتصالات.

اهتمامه أيضا بمشكلة الانفجار السكاني بالإضافة إلى قضايا البيئة، أعطى الأمن رؤية جديدة تكمن في مواجهة الأخطار التي تواجه البشرية جراء الأشياء أو الأحداث.[1]

2- التحول في مفهوم الأمن: قبل عرض مظاهر التحول في مفهوم الأمن لابد من معرفة المرحلة السابقة لهذا التحول، فالأمن من منظور تقليدي كان يسيطر على صعيد المواقف والافتراضات حول مفهوم طبيعة وسبل تكريس الأمن لفترة طويلة، حيث ما يجمع أراء التقليديين هو النظر بواقعية للعالم ومعالجة الوضع القائم.

التصور الأول: الذي يعكس مفهوم الأمن في معناه السياسي الضيق والتصورات التقليدية له،[2] والتي برزت أثناء ممارسات السياسة الدولية لما بعد الحرب العالمية الأولى، كون أن الأمن ارتبط بالدولة، الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية مما جعله يركز على حماية وسلامة الدولة من الأخطار والتهديدات الخارجية ذات الطبيعة السياسية والدبلوماسية والعسكرية.

-التصور الثاني: فيتبنى موقفاً توسعياً، إذ بجانب البعد العسكري توجد أبعاد أخرى كالمسائل الاقتصادية والبيئية المجتمعية.

أ/المفهوم الضيق للأمن: يمثل هذا التيار الاتجاه الواقعي الداعي إلى الدفاع عن فكرة أن الأمن من صميم اهتمام وصلاحيات الدولة، كونها الفاعل الوحيد وممثل الشرعية السياسية، فالواقعية بمختلف نسخها النظرية المتعددة ترى أن الأولوية هي لتحقيق أمن الدولة في مواجهة أي تهديدات عسكرية خارجية، ويمثل مفهوم الأمن الوطني المرتبط بالدولة المفهوم الأكثر تقليدياً، حيث ارتبط هذا المفهوم بعسكرة الدول للحفاظ على سيادتها وضمان حدودها الإقليمية في ظل الصراع على المصالح مع منافسيها.

مفهوم الأمن الوطني يرتبط بمفهومين أساسين هما: المصلحة الوطنية وزيادة حجم القوة، حقيقتاً يرتبط الأمن العسكري باستمرارية الدولة من حيث حماية حدودها الإقليمية وصيانة سيادتها الوطنية.

الحدود الضيقة للأمن تعني تطوير القدرات العسكرية وإقامة التحالفات القوية بالشكل الذي يتجاوب مع البنية الفوضوية للنظام الدولي، ويتيح لها امتلاك القوة والنفوذ، هذا وأن الأمن ملائم للعلاقة بين الدول فقط، ويبقى ضمانه مرتبط ببناء توازنات عسكرية سواء تقليدية أو نووية لضمان الأمن ضد أي تهديد واقع أو محتمل وقوعه، مما يجعل الأمن مرادفا للردع النووي وتوازن القوى.

1/المرجع نفسه،ص51 .

2/إيدابير أحمد، التعددية الأثنية و الأمن المجتمعي: دراسة حالة مالي، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر: كلية العلوم السياسية و الإعلام، سنة2011،2012،ص-ص،61،62 .

التيار التقليدي يسعى للحفاظ على المفهوم الضيق للأمن فنجده ينطلق من الافتراضات الواقعية والواقعية الهيكلية(الجديدة أو البنيوية)التي تؤكد على أن الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي تجعل من الأمن نتاجاً للبحث والسعي من أجل القوة لضمان بقاء الدولة التي تواجه التهديد، الدول والتحالفات الدولية تبقى في تنافس مستمر وفق منطق اللعبة الصفريةZéros Sun gammeومأزق الأمن، بمعنى أن زيادة مستوى أمن الدولة(A)يؤدي آلياً إلى انخفاض مستوى أمن الدولة(B)[1]

ب/المفهوم الموسع للأمن: نادى الواقعيين والواقعيين الجدد إلى ضرورة الإبقاء على المفهوم الكلاسيكي للأمن، المرتكز بالأساس على القوة والمصلحة في يد الدولة، أي أن هذا الأخير هو الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية (الدولاتي) إلا انه ظهر تحول نحو الانتقال إلى المفهوم الموسع والجديد نتيجة للأحداث والظروف الدولية، ليشمل تهديدات أخرى عدا التهديد العسكري الدولاتي وتعميق قطاعاته إلى وحدات أخرى عدا الدولة.

-يتحدد مفهوم الأمن الموسع اعتماداً على عوامل وأبعاد اقتصادية ومؤسساتية من شأنها تقليل المخاطر وتوفير الجو الملائم لنشاط فواعل ومؤسسات غير دولاتية.[2]

المنظور التوسعي هذا يسعى إلى مراجعة مفهوم الأمن وتوسيعه إلى أبعاد أخرى، وتعتبر مدرسة كوبنهاغن أولى المدارس المراجعة لهذا المفهوم انطلاقا من إسهامات المفكرين من أمثال"**باري بوزان**" Barry* Buzan*،مدرسة كوبنهاغن، للإشارة تستمد أصولها التنظيرية في العلاقات الدولية من كتاب المنظر **باري بوزان** في كتابه: الناس والخوف: وإشكالية الأمن القومي في العلاقات الدولية الصادر 1991." state and the Security problème in international relation:pepol.fear "

ترتكز دراسات مدرسة كوبنهاغن على التجليات الاجتماعية للأمن بالإضافة إلى **باري بوزان** نجد مفكرين أمثال **أولي ويفر**(oleweaver)و**جاب دو ويلد** (Joab de Wilde)بالإضافة إلى العديد من المفكرين الذين يشتغلون في معهد كوبنهاغن لدراسات السلام(copenhagenpeaceresearchiintstitution)

-أراد **باري بوزان** من خلال دراسته السالفة الذكر أن يجد رؤية معمقة حول الدراسات الأمنية لتشمل جوانب سياسية واقتصادية ومجتمعية وبيئية وعسكرية، حيث أنطلق من فكرة مفادها أن الواقع الدولي يتميز بشبكة عالمية للاعتماد المتبادل، تربط بين امن الدول نتيجة لتأثير الجغرافيا، ورأى ضرورة دراسة التفاعلات بين الدول والربط بينها في مجال الأمن خاصة تلك القريبة جغرافيا.

أضاف **باري بوزان** مفهوم "الأمن المركب" بمعنى أن الأمن أصبح مرتبطا ارتباطا وثيقا بالأبعاد الخارجية للإقليم لأنه لا يمكن أو من الصعب فهم وتصور الأمن في دولة بمعزل عن امن الدول المجاورة.[3]

1/المرجع نفسه ، ص63 .

2/المكان نفسه ، ص63 .

3/تباني وهيبة، مرجع سابق،ص35 .

ساهمت مدرسة كوبنهاغن في توسيع برامج البحث حول الأمن وتعميقها، باقتراحها التركيز على وحدات مرجعية غير الدولة، وعلى قطاعات أخرى غير العسكرية، تتضمن مختلف أشكال التهديد، وتوصل مفكروا هذه المدرسة إلى أن مستويات التحليل هي: النظام الدولي، الأنظمة التحتية(الإقليمية) والوحدات مثل: الدول، الشركات المتعددة الجنسيات، ووحدات أخرى مثل: اللوبيات، الاثنيات، القبائل والأفراد.

-يتحدد مفهوم الأمن اعتماداً على عوامل وأبعاد اقتصادية ومؤسساتية من شأنها تقليل المخاطر وتوفير الجو الملائم لنشاط فواعل ومؤسسات عبر دولاتية، تشكّل هذا النقاش النظري وتطور على خلفية الوفاق بين المعسكرين ونهاية الحرب الباردة في سنوات الثمانينات، وتماشياً مع هذا الوفاق الدبلوماسي انخرط هذا النقاش ضمن سياق الحركات الاجتماعية الساعية للسلام.

المطلب الثالث:التهديـــــــدات اللاتماثليـــــــة .

بما أن التهديدات اللاتماثلية أو التهديدات غير العسكرية باتت تميز المرحلة الراهنة، فعلى مستوى التنظير توجد العديد من المشارب الفكرية التي حاولت أن تُعّرف أو تضع تعريف لهاته التهديدات، وتوضيح للمصطلحات المتعددة، والتي من بينها الإرهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة غير شرعية.

أولا: مصطلح الإرهاب: لغتاً: تشتق كلمة إرهاب من الفعل المزيد "ارهب" يرهب إرهابا وترهيبا، ويقال أرهب فلانا: أي خوفه وفزعه، وهو نفس المعنى الذي يدل عليه الفعل المضعف أو الثلاثي(رهب) أما الفعل المجرد من نفس المادة (رهب) رهبة رهباً، فيعني خافه ويقال رهب الشيء رهبة أي خافه والرهبة هي الخوف والفزع.[1]

_ظهرت كلمة إرهاب في اللغة الفرنسية لأول مرة عام 1355Terreurوجاءت من اللغة اللاتينية Terrorولها ما يقابلها في اللغة أو اللغات الأوروبية وهي تعني في الأصل خوفاً أو قلقاً متناهياً من تهديد غير مألوف وغير متوقع.

- **مفردة الإرهاب في مدلول القرآن والسنة:**
- **ففي القرآن الكريم** وردت كلمة رهب وما أشتق منها من تصريف في 12موضعاً في القرآن الكريم، ولكن لم تدل أو تتضمن في معانيها أي إشارة إلى المعاني المستخدمة اليوم.

مفردة الإرهاب في المدلول الإسلامي تعني: هو إرهاب وقاية ودفع للشر، لا إرهاب اعتداء وقتل وخيانة وتخريب وخروج عن الصواب، فالآيات القرآنية الدالة على مفهوم الإرهاب ما يلي:

1/"**يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُم وأوفُوا بِعهْدَي أُوفِ بِعَهْدِكُم وَإِيَايَ فَارْهَبُونِ**" **البقرة40** والمقصود هنا فارهبون: إن الله سبحانه وتعالى يوجه العباد بأن يخافوا من نقص العهد حتى يكافئهم.

---

[1] / ادريس عطية، الإرهاب في إفريقيا، مذكرة ماجستير غير منشورة،الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، سنة 2011، ص48.

3/"**قالَ أَلْقُواْ فَلَمَّا آلْقَوا سَحَرُوا أَعْيُنَ النّاسِ وَاسْترهَبُوُهُموجاءُو بِسِحْرٍ عَظَيمٍ " الاعراف116.**
المقصود هنا: استرهبوهم: أدهشوهم لأنها كانت حبالاً وأصبحت حياة.[1]

- **مفردة الإرهاب في الأحاديث النبوية:1**/قال أبي هريرة: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم"لا يشير أحدكم على أخيه بالسلاح فانه لا يدري لعلى الشيطان ينزعه في يده فيقع في حفرة من حفر النار "أي ان الإسلام يرفض مجرد التهديد أو الإشارة بالسلاح.

2/ عن عبدا لله بن عمرو قال رسول الله صلى الله عليه و سلم "من نظر إلى مسلم نظرة تخيفه فيها بغير وجه حق أخافه الله يوم القيامة أي أن الإسلام يحرم الترهيب ولو حتى بالنظر[2]

3/قال الرسول عليه الصلاة و السلام "من أشار إلى أخيه بحديدة فان الملائكة تلعنه حتى وان كان أخاه لأبيه وأمه"والسبب في ذلك النهي.

4/عن النعمان بن بشير قال :كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في مسير فخفق رجل في رحلته فاخذ رجل سهما من كتابه فانتبه الرجل ففزع فقال رسول الله "لا يحل لمسلم أن يروع مسلما"رواه أبو داود.

-إن مصطلح الإرهاب لم يستعمل كلفظ إلا بعد سنة 1992 ليعني مجموع المحاولات وأعمال التخريب المقترحة من طرف منظمة بغية خلق جو من الاضطراب والتأثير على السلطة القائمة أو قلبها، وقد شكلت الجمعية العامة للأمم المتحدة لجنة خاصة تعنى بالإرهاب الدولي فعرفت الإرهاب ب"انه مجموعة من الإعمال التي تدينها جميع الدول أيا كانت مشاعرها تجاه القضية التي يدعي مرتبوها، فمثلاً يرى بعض المحللين أن أهم نقطة في البحث في قضية الأمن في إفريقيا تكمن في التركيز عل فشل الأنظمة الإفريقية التي جاءت بعد الاستقلال والتي لم تتمكن من إيجاد استقرار سياسي في دولها وبناء مؤسسات تقوم بوظائفها بشكل فعال، مما يسبب في تراكم المشاكل الأمنية والاقتصادية والاجتماعية ويزيد من حدته[3].

كما انبثق تعريف عن اجتماع لجنة الخبراء العرب الذي عقد في تونس22-24آب 1989 لوضع تصور عربي أولي عن مفهوم الإرهاب والإرهاب الدولي، حيث عرفه:"هو من فعل منظم من أفعال العنف أو التهديد به يسبب فزعاً أو رعباً من خلال أعمال القتل، أو الاغتيال، أو حجز الرهائن، أو اختطاف الطائرات أو تفجير

---

[1] / هبة عبدالله احمد خميس:موقف الإسلام من اخطر واهم القضايا العالمية، (مصر: جامعة الإسكندرية، ط1، مكتبة الوفاء القانونية،2011)، ص48.

[2]/ابن حنبل:الإمام احمد مسند الإمام احمد، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط 2، 1999)، ص10 .

[3]/ Barry Buzan، ole waver،Regions and powers: The structure of international security، Cambridge studies in international relations، 1983.p24.

المفرقعات وغيرها، والذي يستهدف تحقيق أهداف سياسية سواء قامت به دولة أو مجموعة من الأفراد ضد دولة أخرى أو مجموعة أخرى من الأفراد"

-كما عرفته وكالة المخابرات المركزية الأمريكية الإرهاب: فقالت:"انه العمل العنيف الذي يرتكبه أجنبي في بلد المجرم"[1]، في القاموس الفرنسي لاروس Larousse يعرف الإرهاب Terrorisme" بأنه استعمال العنف لأغراض سياسية، وحسب قاموس أكسفورد Oxford world power didionaryيعود مصطلح الإرهاب إلى أصل الديمقراطيات الحديثة،وهو كلمة فرنسية الأصل دخلت اللغة الانجليزية في العام 1794 وذلك بعد حكم الرعب Regnoferrorوالإرهاب هنا هو سياسة الرد بالعنف ضد من استعملوه.

-أما الموسوعة السياسية فقد عرفت الإرهاب على انه: استخدام العنف الغير القانوني أو التهديد به كالاغتيال والتشويه والتعذيب والتخريب والنسف بغية تحقيق هدف سياسي.[2]

ثانيا: الجريمـــــة المنظمـــــة:

تتوقف ظاهرة الجريمة المنظمة بالأخذ بالأبعاد السوسيو جغرافية للجريمة في الحسبان، فتقتضي دراسة ظاهرة الجريمة مواجهة الواقع الاجتماعي والحفر في تضاريسه بجرأة لاستخلاص صورة واضحة، الجريمة المنظمة ظاهرة سوسيولوجية حيث يمثل الإرهاب شكل من أشكال الجريمة المنظمة،[3] يعرف جون جاك روسو الجريمة: كل فعل أو عمل يسهم في تفكيك روابط العقد الاجتماعي"

-راد كيف براون :"الجريمة هي خرق للعادات والتقاليد مما يتطلب تطبيق العقوبة الجنائية على هذا السلوكدروكايم:"الجريمة ظاهرة اجتماعية ضرورية وسلمية ما دامت مكروهة أو منحوتة، لأنها استشارة للوعي الجماعي للدفاع عن الأعراف والتقاليد

_اتجاهات تفسير الجريمة: الاتجاه الفردي/فردي بيولوجي ب/فردي نفسي، العوامل المحركة:-دوافع غريزية –مكونات الجهاز التنفسي –التخلف العقلي -الاتجاه الاجتماعي/الاتجاه التكاملي.

عوامل وأسباب الجريمة المنظمة: داخلية: مؤشرات مرتبطة بشخص المجرم تدفعه لارتكاب السلوك الإجرامي قد تكون ثابتة أو متغيرة مكتسبة، ومن العوامل المهمة في ظهور السلوك الإجرامي: الوراثة، السلالة، الجنس، الذكاء، التكوين البيولوجي والنفسي، **خارجية:** نابعة من المحيط رغم ارتباطها بشخصيته والتأثير في سلوكه سواء أكانت عوامل طبيعية أو اجتماعية، فقد تسهم العوامل الجغرافية-البيئة المناخ الأوضاع الاقتصادية والسياسية، العادات والتقاليد في السلوك الاجتماعي عند الأفراد.[4]

---

[1]/محمد عوض الهزايمية، قضايا دولية: شركة قرن مرضى(عمان: الأردن، ط1، 2007)،ص-ص،20-21

[2]/ ادريس عطية، مرجع سبق ذكره، ص-ص، 48-49

[3]/سيف الإسلام شوية، " المقاربة السوسيوجغرافية لظاهرة الجريمة"، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد10، (نوفمبر 2007)، ص.120.

[4]/ قضايا معاصرة: عدنان سليمان الأحمد، (عمان: الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، 2005)، ص109

ثالثا: الهجرة غير شرعية: الهجرة في ابسط معانيها تعني حركة الانتقال فرديا كان أم جماعيا من موقع إلى أخر بحثاً عن وضع أفضل اجتماعيا كان أم اقتصاديا أم دينيا أم سياسيا، فإذا كانت الهجرة في السابق قد تمت بصورة انسيابية تبعا للأغراض محددة سلفا، فإن اعتماد مبدأ ترسيم الحدود بين الدول وتنازع المصالح السياسية والاقتصادية زاد من حدة التعاطي مع مسألة الهجرة، مع فارق مهم هو أن توالي موجات الهجرة في هذه الرقعة من العالم في العقود الأخيرة كانت تتم بصورة عمودية من الجنوب نحو الشمال.[1]

تعد الهجرة غير الشرعية ظاهرة عالمية موجودة في الدول المتقدمة كالولايات م.إ، والاتحاد الأوربي، أو في الدول النامية في أسيا كدول الخليج ودول المشرق العربي، وفي أمريكا اللاتينية، ويصعب تحديد حجم الهجرة غير الشرعية نظرا لطبيعة هذه الظاهرة فهي في تزايد مستمر

– أعداد المهاجرين تبقى متضاربة وفقا للجهة التي تصدر الإحصاء، فمثلاً منظمة العمل الدولية تقدر حجم الهجرة السرية ما بين10-15%من عدد المهاجرين في العالم حسب التقديرات الأخيرة للأمم المتحدة حوالي 180 مليون شخص، وحسب منظمة الهجرة الدولية فإن حجم الهجرة غير القانونية في دول الاتحاد الأوربي يصل نحو1.5مليون فردEUROPLتقدر أعداد المهاجرين غير الشرعيين في دول الاتحاد الأوربي بحوالي نصف مليون مهاجر.

الهجرة في حوض المتوسط شكلت خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي مرحلة حاسمة في رسم معالم جديدة للهجرة تميزت بتسجيل تدفق واسع لأنواع الهجرة من الجنوب،[2]الهجرة غير الشرعية هي تلك التي تتم بطرق غير قانونية نظراً لصعوبة السفر وصعوبة الهجرة الشرعية حيث تعقدت إجراءات السفر وأصبحت الهجرة الشرعية شبه مستحيلة.[3]

1/ خليل حسين، قضايا معاصرة .دراسة موضوعات في النظام العالمي، (بيروت لبنان: دار المنهل، ط.1،

2/ المكان نفسه .

3/ختو فايزة، البعد الأمني الهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورو مغاربية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام،سنة2010-2011،ص-ص،31-32.

من كل ما سبق وأشرنا اليه في المطالب المختلفة حول الامن وابعاده ومستوياته وما يحمله من مضامين جديدة، بالإضافة الى التهديدات اللاتماثلية او الغير عسكرية التي ظهرت كحشرة ضارة لمفهوم الامن نستشف ما يلي:

- ✓ -ان مفهوم الامن يعود الى فترة زمانية خلت مرتبطة بالأساس بنهاية الحرب العالمية الثانية.
- ✓ للأمن مضامين كلاسيكية ترتكز على قوة الدولة، ومضامين حديثة يوظف فيها دور الفرد.
- ✓ يرتبط الامن بأبعاد مختلفة متمثلة في البعد العسكري والسياسي والاقتصادي والاجتماعي، وهناك من أضاف البعد السكني والبعد البيئي.
- ✓ ضف الى ذلك ان للأمن مستويات يتم من خلالها دراسة الامن، وهي تتمركز بالأساس على مستوى الفرد وعلى مستوى الدولة وعلى المستوى العالمي.
- ✓ ارتبط الامن بالتهديدات والتحديات الجديدة والتي تحتاج جهود كبيرة لمواجهتها، فالتهديدات اللاتماثلية او غير عسكرية يوظف فيها عنصر وعامل المباغتة، اذ باتت هاته التهديدات تشهد نموا كبيرا ومتصاعدا في الآونة الأخيرة، وتتمثل هاته التهديدات اللاتماثلية بالأساس في: الإرهاب والجريمة المنظمة، والهجرة غير شرعية.

فيمكن القول انه بات على الدارسين والأكاديميين وصناع القرار الاهتمام أكثر بمفهوم الامن الذي أصبح في الآونة الأخيرة الشغل الشاغل في كل الأوساط المختلفة والمجالات المتعددة.

المبحث الثاني: التنمية دراســــــــة معرفيـــــــة.

يعتبر مفهوم التنمية من المفاهيم الحديثة نسبياً، اذ أصبح يشكل هاجس كبير بالنسبة لدول الجنوب، فهي تحاول تبني هذا المفهوم حتى تسهل عليها مهمة الخروج من دهليس الفقر والتخلف، وعليه ارتبط مفهوم الامن بمتغيرات عدة واشكال مختلفة بات من الضروري الاعتماد أكثر على مثل هاته المتغيرات.

التنمية في مقابل التخلف، أُعتمد على هذا المفهوم منذ الخمسينات أي بعد نهاية الحرب العالمية، أي بعدما أصبحت الدعوة ملحة الى ضرورة اعتناق وتبني هذا المفهوم، والسير قدماً نحو تحقيق هذا المسعى الحيوي والذي يمثل مطلب جل الدول المتخلفة.

من كل ما سبق سنعالجه كمعطى معرفي ضمن مطالب ثلاث وهي على التوالي: المطلب الأول: سنتعرف فيه على التنمية بمعنى تدقيق معرفي حول التنمية، المطلب الثاني: الاشكال المختلفة للتنمية، المطلب الثالث: توضيح العلاقة بين مفهوم التنمية وبعض المفاهيم الملتصقة بها حتى نفهم حقيقة الموضوع.

المطلب الأول: تدقيـــــق معرفـــي للتنميـــة

شاع في القرن العشرين استخدام مفهوم التنمية بعد انقسام العالم إلى قسمين، القسم الأول يضم الدول التي تجاوزت تطور النمو، في مقابل قسم يضم الدول النامية التي لا زالت لم تبلغ بعد المستوى المطلوب من التنمية، فبإعتبار التنمية تهدف إلى إحداث تغيير في مجتمع معين لكي يكتسب القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل فرد وهذا ما سنراه من خلال التعاريف التالية:

التنمية لغتاً: هي كلمة من الأصل اللغوي نمى، وهو بمعنى الزيادة والنقل فمن الزيادة قولهم مثلاً: نما النبات، والنمو الاقتصادي ومن النقل قولنا: فلان ينمي عن غيره، أي ينقله عنه ويرفعه ويسنده إليه، إن تنمية الشيء تعني ارتفاعه من موضعه إلى موضع أخر أعلى.

اصطلاحاً: هي وسيلة تستطيع من خلالها الدول النامية التصدي لعوامل التخلف بتبني خصائص أو سمات المجتمعات المتقدمة، يرى بعض علماء التنمية أنها عملية تستند إلى الاستغلال الرشيد للموارد بهدف إقامة مجتمع حديث، والبعض الأخر يرى: بأن التنمية هي عملية ديناميكية شاملة ومعقدة وعميقة وواعية ومقصودة ومدروسة، تتم بالإنسان ومن اجل الإنسان وتهدف إلى إحداث تحولات واسعة وشاملة وعميقة في المجتمع وفي مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإعلامية.

-كما تعرف التنمية: بأنها العملية المدروسة والموجهة التي يقوم بها المجتمع من اجل التطوير والتعديل في الحياة الاقتصادية، والاجتماعية، والانتقال بها من واقع متخلف إلى واقع متقدم، وذلك بواسطة عدد من الوسائل والأدوات [1].

←مصطلح تنمية له عدة مترادفات واشتقاقات يفيد بعض التطور، التحول، النمو، المضاعفة، الانقلاب، وهكذا فالكلمات الانجليزيةDevelop/grouth.greaterتدل جميعها على حالات النمو.

-التنمية تعتبر مشكلة جميع الأنظمة لعدم الفهم الواضح لطرق تطبيقها في بيئة النظام، فعلم الاجتماع يدرس البناءات الاجتماعية، والأنثروبولوجي يدرس الثقافات الإنسانية، وعلم الاقتصاد يدرس الإنتاج المادي[5]، ويهتم علم النفس الاجتماعي بالاتجاهات، أما العلاقات الدولية فتتناولها العلوم السياسية، وعليه فالتنمية تدخل ضمن نطاق تخصص كل هذه العلوم، كل حسب مجاله، وحسب التأثير في جميع مناحي الحياة.

فقد ورد عن هيئة الأمم المتحدة عام1955 عن التنمية بأنها: «العملية المرسومة لتقدم المجتمع جميعه اقتصادياً واجتماعياً معتمدا اعتماداً ممكن على مساهمة الجماعات المحلية، وهي ذلك التخطيط الاجتماعي المقصود والذي يراد به إدخال أفكار جديدة على النسق الاجتماعي القائم لإحداث تغييرات أساسية في تركيبه بهدف تحسين الحياة وتطويرها في المجتمع للوصول به إلى الخيّرة ورفاهية، فالتعريفين اللذان ورد عن هيئة الأمم المتحدة كان يتضمن أو يعتبر الدولة هي التي تتحكم في وضع خطط التنمية من جميع جوانبها ،وبالتالي فهي عملية مخططة مسبقاً ومساهمة الأفراد تكون غير ضرورية فكان لأولوية مساهمة الحكومة على مساهمة الأفراد.

في حين أعادت هيئة الأمم المتحدة نتيجة لظروف معينة تعريف التنمية سنة1956» بأنها العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية الاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية، ولمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تفقدها بأكبر قدر مستطاع، وعليه فهيئة الأمم المتحدة أعادت الاعتبار لأفراد المجتمع بمساهمتهم الجادة في تحقيق التنمية بطريقة فعالة.

تعتبر التنمية بأنها: عملية تستهدف إيجاد ظروف التقدم الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع، كله بمشاركته النشطة عن طريق أفراده وجماعاته وهيئاته ،مع الاعتماد بأقصى درجة على مبادرة هؤلاء الأفراد والجماعات والهيئات، من خلال هذا التعريف نستشف أن مفهوم التنمية انتقل من المفهوم التقليدي أي المفهوم السطحي البسيط الذي يركز على مساهمة الدولة ودورها الفعال في تحقيق التنمية إلى التعريف الذي يقدم جهود أفراد المجتمع على جهود الحكومة[2]، إلا أن ما يعاب على التعريفين الاثنين هو إهمالها للجانب السياسي كبعد قائم بذاته له

[1]/فؤاد بدني، " الإعلام التنموي" ، محاضرة ألقيت على طلبة السنة أولى ماستر، قسم العلوم السياسية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة سعيدة: الجزائر، السنة الجامعية 2014، ص-ص.5-6.

[2]/مربيعي سوسن، التنمية البشرية في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر : جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الإقتصادية، سنة 2013/2012، ص.ص 7-8 .

أثاره الهامة في تنمية وتطور وتقدم الأمم والشعوب، أيضا يمكن ربط مفهوم التنمية بكيفية استغلال الموارد الطبيعية حيث تعتبر التنمية من هذا الجانب بأنها: " الاستثمار الأمثل للموارد الطبيعية المتاحة"
ومعنى هذا أن الدولة التي تستخدم الموارد المتاحة بفعالية وكفاءة هي التي تحقق قيمة مضاعفة وعليه يعتبر هذا التعريف تقليدي لأن الدولة يمكن أن تمتلك موارد طبيعية هامة ولكن ليس لديها قدرات مؤهلة قادرة على الاستثمار بطريقة مثلى وفعالة.

وبالتالي أدى إلى إعادة تعريف التنمية حيث اعتبرت بأنها:" الاستخدام الأمثل للموارد سواء المتاحة لدي أو المتاحة لدى الغير، لينتقل بعد ذلك مفهوم التنمية إلى التركيز على الموارد الطبيعية وحدها وهذا ما وضحه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حيث اتسع مفهوم التنمية لثلاث أبعاد رئيسية:1- تكوين القدرات البشرية مثل تحسين الصحة وتطوير المعرفة وتحسين الدخل، الاستخدام الأمثل لهذه الموارد، مستوى الرفاه البشري المحقق.

مفهوم التنمية هو مفهوم واسع، تعددت وجهات النظر فيه طبقاً لما تمليه عليهم طبيعة التخصص، فكل يضع تصور لمفهوم التنمية طبقاً للمعايير المتخصص فيها، وعليه هناك نظريتين لمفهوم التنمية أولها: ترى أن التنمية هي عملية على اعتبار أن التغييرات الناجمة عنها تؤدي إلى ردود أفعال في كافة الأنساق وهي مجموعة من الخطوات المتتالية والمتداخلة والتي تؤدي إلى تحقيق غايات محددة، ثانيها: تعتبر التنمية أداة وهذا علماً أن التنمية ليست هدفاً في حد ذاتها بل هي وسيلة لتحقيق أهداف محددة.
وبالتالي فالتنمية هي" أفضل استغلال للموارد الطبيعة المادية والبشرية بكفاءة وفعالية من اجل تطوير كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية والصحية والثقافية والبيئية وذلك من خلال تظافر الجهود الرسمية والشعبية معاً دون تبعية لأي جهة كانت، فالتنمية هي استغلال الموارد بكفاءة من اجل تحقيق تطورات في جميع المجالات وذلك بتعاون أفراد المجتمع والهيئات الرسمية.[1]
ما يمكن الإشارة إليه هو أن التنمية هي عملية شاملة وموجهة وواعية تمس جوانب المجتمع جميعها، وتحدث تغيرات كمية وكيفية وتحولات هيكلية تستهدف الارتقاء بمستوى المعيشة لكل أفراد المجتمع والتحسن المستمر لنوعية الحياة فيه بالاستخدام الأمثل للموارد والإمكانات المتاحة.

المطلب الثاني: الأشكـــــال المختلفـــة للتنميـــة.

مما سبق حول مفهوم التنمية وما يتصل بها من تداخل وتشابك حول مصطلحات مغايرة وجد أن للتنمية أشكال متعددة وأبعاد مختلفة سواء منها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية، ترتبط كلها بالجانب الثقافي والحضاري وهي كالتالي:

---

[1]/نورة عمارة، النمو السكاني والتنمية المستدامة،رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر: جامعة باجي مختار عنابة،كلية العلوم الاقتصادية،سنة2012،ص5.

1/ التنمية الاقتصادية: وتقتصر على حدوث تغيير في هيكل توزيع الدخل، وفي هيكل الإنتاج، وفي نوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد بجانب التغيير في الكمية التي يحصل عليها الفرد في المتوسط، فلقد تنبه علماء الاقتصاد بعد الحرب العالمية الثانية على ضرورة تبني إستراتيجية التنمية الاقتصادية، خصوصاً بعد حصول معظم البلدان النامية على استقلالها[1]، فالتنمية الاقتصادية هي تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل، ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات، والطاقات البشرية، وخلق تنظيمات أفضل، فضلاً عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع على مر الزمن.

عرفها البروفسور: **كينكروز**Kinkrouz : بأنها عملية تغيير الهياكل المادية للمجتمع بطريقة تؤدي إلى الرفاهية الاقتصادية وتحسين الأوضاع المعشية لأبنائه.

وعرفها البروفسور **بنهام**Banhamبأنها عملية إنتاجية مخططة وهادفة تزيد في نسبة المخرجات الاقتصادية Economique out upعلى نسبة المدخلات الاقتصاديةEconomique in putومن المرجح أن تقترن التنمية الاقتصادية بالتصنيع، من خلال هذا التركيز تمكنت أوربا من تحقيق تنمية سريعة، فوجب الاعتماد أيضاً على تنمية النشاط الزراعي، للإشارة فالتنمية الاقتصادية تتضمن تغيرات هامة في المجالات الاجتماعية والهيكلية والتنظيمية فهي تحوي زيادات في الدخل القومي ونصيب الفرد منه.

تشتمل التنمية الاقتصادية على تحسين كل من مهارة وقدرة العامل على الحصول على الدخل وتنظيم الإنتاج بطريقة أفضل، و تطوير وسائل النقل و المواصلات ،وتحسين مستويات الصحة والتعليم وتوقعات الحياة.[2]

التنمية الاقتصادية أوسع مدى من النمو الاقتصادي، فالتنمية الاقتصادية تعني تدخلاً إرادياً من الدولة لإجراء تغييرات جذرية في هيكل الاقتصاد، وزيادة الناتج القومي، كما يعرفها **محمد زكي الشافع:**" بأنها عملية ديناميكية متتابعة تستهدف القضاء على التخلف الاقتصادي والاجتماعي ،سواء من خلال تغيير الهيكل الاقتصادي أو أسلوباً للإنتاج أو من خلال تبني إستراتيجية للتطوير الاقتصادي.

2/التنمية السياسية: هي عملية تهدف لتطبيق مداخل ومتطورات التنمية الاجتماعية والثقافية على الجانب السياسي، باعتباره يشكل أحد جوانبها الرئيسية، و عليه كل عمل تنموي يسعى إلى إقامة نظام سياسي قادر على التعبير عن أراء القطاعات الريفية، من أبناء المجتمع، بحيث يعتمد على الديموقراطية وتحفيز المشاركة وحل المشكلات ومواجهة المتغيرات، فهي تعمل على ترشيد أسلوب اتخاذ القرارات ومتابعته بدقة، و هذا ما يؤدي إلى تحسين صورة النظام داخلياً وخارجياً.

---

[1]/ مريبعي سوسن، مرجع سبق ذكره، ص15.

[2]/ بلخير أسيا،إدارة الحكمانية ودورها في تحسين الأداء التنموي بين النظرية والتطبيق،رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر: جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، سنة 2009، ص.87.

←هناك من يعرف التنمية السياسية على أنها:" عملية متعددة الغايات تستهدف ترسيخ فكرة المواطنة وتحقيق التكامل والاستقرار داخل ربوع المجتمع، وزيادة معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية، و تدعيم قدرة الحكومة المركزية على أعمال قوانينها وسياساتها على سائر إقليم الدولة،[1]التنمية السياسية من المواضيع الحديثة نسبياً حيث ظهرت كفرع حديث من علم السياسة، فالتنمية السياسية تشكل في مجملها دعامات كل عمل تنموي سياسي ،وتهدف إلى تغيير البناء السياسي للمجتمع من اجل استحداث نظام سياسي عصري، فمفهومها يشير إلى التحديث السياسي بكل جوانبه، فهي تركز على ثلاث عناصر رئيسية:1/شرعية النظام السياسي، 2/وجود مجتمع يرغب في النمو، 3/وجود مؤسسات ديمقراطية مبنية على التعددية والمساواة والحرية.[2]

3/التنمية الاجتماعية: هي عملية تغيّر حضاري، تتناول أفاقاً واسعة من المشروعات التي تهدف إلى خدمة الإنسان وتوفير الحاجات المتصلة بعمله ونشاطه، بالإضافة إلى رفع مستواه الثقافي والصحي، والفكري، والروحي، حيث أن التنمية الاجتماعية تعمل بصورة عامة على استخدام الطاقات البشرية بغرض رفع مستوى المعيشة(خدمة أهداف التنمية)، يشير **احمد زكي بدوي** إلى أن التنمية الاجتماعية تعني:" تلك الجهود التي تبذل لإحداث سلسلة من التغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع، عن طريق زيادة قدرة أفراده على استغلال الطاقة المتاحة إلى أقصى حد ممكن لتحقيق اكبر قدر من الحرية والرفاهية لهؤلاء الأفراد بأسرع من معدل النمو الطبيعي".[3]للتذكير ظهر هذا المصطلح لأول مرة بطريقة علمية ورسمية في هيئة الأمم المتحدة:سنة1950 ومنذ سنة 1955بدأ الاهتمام الامي بالتنمية الاجتماعية عن طريق احد مجالسها الدائمة وهي المجلس الاقتصادي والاجتماعي، فالتنمية الاجتماعية هي الجهود التي تبذل لإحداث سلسلة من المتغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع عن طريق زيادة قدرة أفراده على استغلال الطاقات المتاحة.

فهي تعبر أيضا على تلك العملية التغيير الاجتماعي الذي يلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه، بهدف إشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد وتنظيم سلوكهم وتصرفاتهم.

فهناك فرق بين تنمية المجتمع والتنمية الاجتماعية: فالأولى تكون في الجوانب الزراعية والصناعية والتجارية، وهي عملية تنظيمية بين أفراد المجتمع من جهة، والهيئات الرسمية من جهة أخرى، كما تهدف تنمية المجتمع لحل المشكلات ورفع مستوى الفرد، أما الثانية: فهي حركة مصححة، تكون عن طريق المشاركة الفعالة للأفراد، كما أنها عملية تغيير اجتماعي مقصود ومخطط يلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه، وتسعى لبناء اجتماعي جديد.

1/المكان نفسه،ص87 .

2/مربيعي أسيا، مرجع سابق.ص17 .

3/أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الإجتماعية، (بيروت : مكتبة لبنان، ب ط،1993)،ص384 .

4/التنمية الإدارية: تحتل الإدارة في أي دولة مكانة حيوية، لما لها من دور فعال يتلخص في ربط الوسائل بالغايات، فكلتا النوعين من الإدارة مسؤولة عن الاستخدام الأمثل للمدخلات المحدودة والمتاحة وتوجيهها بالكيفية والكمية المناسبة[1]، فالتنمية الإدارية تعبر عن الأساليب الملائمة لتشغيل الجهاز الإداري، وما يحقق الإنماء الفعال، فهي تُعنى بتطوير الجانب الإداري، والتي تهدف بدورها إلى تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي من اجل تحقيق تنمية شاملة، كما تعبر أيضاً " عملية تغيير ايجابي أو إحداث نقلة كمية ونوعية في مختلف الجوانب الإدارية، فالتنمية الإدارية تشمل واحداً أو أكثر من الجوانب التالية: أ/الجوانب الهيكلية أو التنظيمية، ب/الجوانب الإنسانية من تدريب واختيار وحوافز وغيرها، ج/الجوانب التشريعية والقانونية بما فيها من نظم وتعليمات وغيرها.

5/التنمية البشرية: يعتبر هذا المفهوم مفهوماً ديناميكياً، حيث عرف أول تقرير للتنمية البشرية عام 1990مفهوم التنمية البشرية: بأنها عملية توسيع وتعظيم خيارات الناس، بالمقابل ركز تقرير التنمية البشرية لعام2000 على حقوق الإنسان، التنمية البشرية هي عملية ومحصلة في أن واحد، أي أنها تركز على العملية التي يجري من خلالها توسيع الخيارات، وفي الوقت ذاته تركز على النتائج، والخلاصة أن التنمية الإنسانية هي تمكين الناس من اجل الناس ومن قبل الناس، تعني أيضاً أن يؤثر الناس في القرارات والعمليات التي تشكل حياتهم بان يشاركوا في صنع القرار، وتنفيذ القرارات ومراقبتها وتعديلها من اجل تحسين نتائجها، وعليه فالتنمية البشرية تعني تنمية الناس ومن اجل الناس،[2]فهي من احدث أنواع التنمية، فهي تركز على الفرد الذي يمثل الوسيلة والهدف في نفس الوقت فمصطلح التنمية البشرية فرض نفسه في الخطاب الاقتصادي والسياسي على مستوى العالم بأسره وخاصة منذ التسعينات من القرن العشرين فهي تُعبر أيضاً عن عملية توسيع نطاق خيارات البشر وهذا حسب ما ورد على هيئة الأمم المتحدة للتنمية البشرية عام1990في أول تقرير لها صدر عن التنمية البشرية،[3]فهي عملية توسيع اختيارات الناس، وهذه الاختيارات لا نهائية بطبيعتها، غير أنها تتحدد من الناحية الواقعية بمحددات اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية بالإضافة إلى ما يمكن أن يكون[4] متاحاً من سلع وخدمات لتلبية هذه الاحتياجات التي يمتد مجالها من الحاجات إلى الطعام والمسكن والصحة والبيئة النظيفة إلى الرغبة في المشاركة في كل ما يجري في المجتمع.[5]

---

[1]/مربيعي أسيا، مرجع سبق ذكره،ص.16 .

[2]/ذياب البداينة، "العلاقة بين التنمية البشرية و الإرهاب في الوطن العربي"، محاضرة ألقيت بكلية علم الإجتماع،عمان الأردن،ص.03 .

[3]/مربيعي أسيا، مرجع سبق ذكره ،ص17 .

[4]/ نورة عمارة، مرجع سابق ذكره،ص12 .

[5]/علالي علي أبو طاحون، إدارة و تنمية الموارد البشرية و الطبيعية، المكتب الجامعي،(مصر، جامعة الإسكندرية ،ب ط،2000)،ص-ص159-160 .

المطلب الثالث: التنميـــــــة وعلاقتـــــها ببعض المفاهيـــــــم.

بما أن التنمية حسب ما عرفت على أنها" الانتقال المقصود من حال إلى حال أفضل بكل المقاييس، خلال فترة زمنية معينة يحددها المجتمع»فالتنمية لم يتضح مفهومها بعد، رغم تعدد وجهات النظر واختلاف الإيديولوجيات التي أصدرت هاته التعاريف، فثمة مفاهيم لها ارتباط واسع بالمفهوم رغم ورود المفهوم بلغات مختلفة، فحسب اللفظ الانجليزي اصطلح على التنمية بDevelopment هذا ما يعني وجود تداخل مع مصطلحات أخرى: الهدف منها فقط إزالة الخلط والالتباس.

1-مفهوم التقدم: حيث استخدم منذ الوهلة الأولى للتعبير عن "التحسن «فقد عرفه **دافيد هيوم** بأنه «التحسن الذي يطرأ على المجتمع الإنساني في انتقاله من حالة الفطرة الأولى إلى حالة أعظم كمالا»»، كذلك يرى **هوبهاوس:** أن التقدم هو ظاهرة حضارية وهي نتاج الجهود الاجتماعية، ولا يمكن أن يفسر بعوامل لا صلة لها بالحضارة والمجتمع، مثل العوامل الوراثية، والجغرافي، فمفهوم التقدم يستخدم للدلالة على وضعية اقتصادية مزدهرة، تتجسد في الحياة الاجتماعية، والثقافية، ومن مظاهره التقدم التكنولوجي، الثراء المالي ارتفاع قيمة الدخل الفردي، رقي مستوى المعيشة.[1]

2-مفهوم التحديث: Modernityحيث عرفه **ايزنتات**Eisenstadtالتحديث على انه:« عملية انتقال نحو الأنماط أو النظم الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، التي تطورت داخل غرب وشمال أمريكا، بدءاً من القرن السابع عشر وحتى القرن 19، وانتشرت داخل الأقطار الأوربية، ثم انتقلت خلال القرنين التاسع عشر والعشرين إلى قارات أمريكا الجنوبية واسيا»[2]

وعليه فالتحديث يشير إلى ظاهرة محلية ناتجة عن الارتباط بالحداثة الأوربية خلال فترة الاستعمار- فيشير التحديث إلى بُنى متكاملة مثل الثقافة أو الروافد الثقافية أو التشكيلات الاجتماعية لذلك يستطيع المرء أن يعبر عن ثقافته الحديثة.

3-مفهوم التطور: يتضمن هذا التعريف بعض التوجهات التي تحاول توضيح معالمه فهو ينطلق بالأساس من الفكرة القائلة أن كل المجتمعات تمر عبر مراحل محددة خلال الانتقال من الصورة البسيطة إلى الصورة المعقدة، حيث يقصد بالتطور ذلك التغير التدريجي الهادئ، أي انه يدل على اتجاه نحو هدف بعيد محدد ،كما أن هناك من يعرف التطور: على انه يعتمد على التصور الذي يفترض أن كل المجتمعات تمر بمراحل محددة وثابتة حيث تبدأ من البسيط إلى المعقد بالإضافة إلى ذلك فان مفهوم التطور يشمل عملية التغيير التدريجي التي تقع في كل المجتمعات وذلك مثل التطور الذي يحدث في منظمات التغيير في المجتمع أو ادوار الأفراد التي يعاد تحديدها.

---

[1]/ريتشارد هيجوت، نظرية التنمية السياسية ،ترجمة حمدي عبد الرحمن ،محمد عبد الحميد،(الأردن :المركز العلمي للدراسات السياسية،2001 ب ط)،ص44.

[2]/بلخير أسيا، مرجع سبق ذكره، ص.87.

4-مفهوم التغيير الاجتماعي: فيعرف على انه «كل تحول يحدث في النظم و الأنساق والأجهزة الاجتماعية خلال فترة زمنية معينة، ويتميز التغيير الاجتماعي بصفة الترابط والتداخل، حيث انه تصاحبه سلسلة من التغييرات الفرعية التي تصيب الحياة بدرجات متفاوتة، فالتغير يشير إلى أوضاع جديدة تطرأ على البنى والنظم والعادات وأدوات المجتمع نتيجة لتشريع أو قاعدة جديدة لضبط السلوك، فهو عملية ديناميكية متفاعلة تتأثر بالأهداف الجديدة للمجتمع وتؤثر على مكونات الوحدات التي تؤلف البنيان الاجتماعي.

فتعكس أزمة التنمية في إفريقياً مثلاً أحد أهم المداخل أو الجوانب المشكلة الأمنية في تلك الدول، في حين تظل قضية الديمقراطية محور أزمة التطور أو الأداء السياسي في إفريقيا وهو ما أوجد حالة اللاعدالة اجتماعية شكلت حلقة مفرغة أبقت المجتمعات الإفريقية رهينة لأزمة دائمة[1].

5-مفهوم النمو الاقتصادي: يعني النمو الاقتصادي «حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن، ومتوسط الدخل الفردي يساوي الدخل الكلي على عدد السكان أي انه يشير إلى نصيب الفرد في المتوسط من خلال الدخل الكلي للمجتمع،[2] وبالتالي فالنمو الاقتصادي لا يعني مجرد زيادة في الدخل الكلي أو الناتج الكلي، وإنما يتعدى ذلك ليعني حدوث تحسن في مستوى معيشة الفرد، ممثلاً في زيادة نصيبه من الدخل الكلي، وهذا لا يحدث إلا إذا فاق معدل نمو الدخل الكلي معدل النمو السكاني، بمعادلة رياضية:

معدل النمو الاقتصادي= معدل الدخل الكلي (الناتج الكلي)- معدل النمو السكاني.

وعادة يتم الخلط بين مفهوم النمو والتنمية، وذلك نظراً لتداخل وتزامن حدوثهما في أنظمة المجتمع وأنساقه الاجتماعية، فالمتعارف عليه هو أن النمو يحدث نتيجة التطور البطيء والتدريجي، فهو يركز على التغيير الحاصل في الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات دون الاهتمام بهيكل توزيع الدخل الحقيقي بين الأفراد أو بنوعية السلع والخدمات التي يحصلون عليها، أو هو التقدم التلقائي أو الطبيعي أو العفوي دون تدخل متعمد من الفرد أو المجتمع، فهو عملية نضج تلقائي ومستمر.

وزيادة في الكم والنوع وفي سلسلة من المراحل الطبيعية، في حين أن التنمية تخضع لإرادة البشرية وتحتاج إلى دفعة قوية تحركها قدرات إنسانية، تخرج المجتمع من الركود إلى التقدم،كما تعني التنمية المتعمد الذي يتم عن طريق الجهود المنظمة التي يقوم بها الإنسان لتحقيق أهداف معينة، حيث تعرف التنمية بالمعادلة التالية: التنمية= النمو+التغيير[3]

وعليه فالكثير من الباحثين في مجال التنمية يقعون في لبس وتداخل بين المفاهيم المرتبطة بالتنمية، حيث يخلطون بين هذا الأخير والمصطلحات المشابهة، سواءاً من حيث التقارب اللغوي كمصطلح"النمو" أومن حيث التشابه

---

[1]/seyoumhameso ، Issues and Dilemmas of multi party Democracy in Africa،west Africareview. Vol، 03، No.2 (2002،) pp 10.11

[2]/بلخير آسيا، مرجع سبق ذكره، ص.87.

[3]/بلخير آسيا، مرجع سبق ذكره، ص87.

في المدلول كمصطلح "التحديث" باختصار شديد هذه المفاهيمهي:النموGrowthالتحديثModernisation،التغييرChange،التطورEvolution،التقدم Progress.

فهناك مجموعة من الأسباب مجتمعة جعلت من مفهوم التنمية له دور بارز في كتابات الباحثين المتخصصين في هذا المجال وهي على التوالي: 1ظهور تطورات عالمية حديثة كالعولمة والتي مست كافة الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية 2 المخلفات السلبية التي خلفها الاستعمار من نهب ودمار اقتصادي وبشري،

3 النمو السكاني السريع خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، فهذه الفترة شهدت أكبر فترة استقلال كما شهدت تطورات كبيرة في مجال الطب، مما من شأنه أن يؤدي إلى خفض نسبة الوفيات وزيادة الولادات، 4 انخفاض كبير في معدلات النمو الاقتصادي، 5 انتشار الفقر والبطالة والأمية وسوء التغذية، 6ظهور مشكلات خاصة واجهت الدول الفقيرة كإرتفاع أسعار البترول وتأثيرها على الدول غير المنتجة له.

أهداف التنمية:

فيشمل الهدف العام حول ما إذا كان هناك تحقيق الرفاه المتوازن والشامل للأفراد والجماعات في أي مجتمع وذلك من خلال الاستخدام الرشيد للمصادر والثروات والأساليب المتاحة، فلعلى من بين الأغراض الأساسية لهذا الهدف ما يلي:

1- إشباع الحاجات الأساسية ويقصد بها توفير الحد الأدنى من الحاجات الأساسية.

2- زيادة الدخل القومي ويقصد به زيادة الدخل القومي الحقيقي أي ما يقابله من مشتريات من سلع وخدمات مما يساهم في القضاء على الفقر وتحسين مستوى المعيشة.

3- رفع مستوى المعيشة: ويخص هذا الهدف الدول المتخلفة اقتصادياً بالدرجة الأولى، فالتنمية تعني زيادة مستوى المعيشة وهذا من خلال تقليل الفوارق في توزيع الدخول بمراعاة التوزيع وعدالته.

4- تقليل التفاوت في الدخول والثروات[1].

---

[1]/ مريبعيسوسن، مرجع سبق ذكره،ص-ص9-13.

من كل ما سبق حول التنمية وما تعاقبها من مفاهيم واشكال، وعلاقتها مع بعض المفاهيم، نرى ان التنمية كمصطلح شاع استخدامه في القرن العشرين خصوصا بعد انقسام العالم الى قسمين.

فكما هو معروف ان التنمية تهدف الى احداث تغيير في مجتمع معين بغية كسب القدرة على التطور والخروج من دائرة التخلف، وعليه يمكن ان نستنتج ما يلي:

- ✓ ان التنمية عملية واداة، هدفها الانسان الطامح الى الخروج من عزلته بشتى الطرق ليعيش في كنف الاستقرار وتبادل المنافع.
- ✓ ارتباط مصالح التنمية بعدة مترادفات أهمها: التطور، النمو، التحول، المضاعفة، الانقلاب.
- ✓ التنمية هي مشكلة جميع الأنظمة حتى يفسح له المجال للعمل والتغيير.
- ✓ التنمية تشمل اشكال مختلفة، بالإضافة الى التنمية الاقتصادية هناك التنمية الاجتماعية والسياسية والإدارية وجب على الانسان التحكم في هاته الاشكال، وعليه حتى يتوفر لدى الانسان او المواطن نوع من الاستقرار او الرقي وجب على صناع القرار تبني نهج التنمية وتطبيق خطواتها بحذافيرها.

المبحث الثالث: الارتباط النظري لمفهوم الأمن بالتنمية.

يرتبط الأمن ارتباطاً كبير بالتنمية، حيث أن من غير المعقول أن نحقق مستوى من الأمن دون ذكر اسهامات التنمية والعكس، وعليه توجب احترام الرابط المتكامل الأوجه الموجود بين هاتين المصطلحين، فالأمن يمكن ان يفهم بدلالة التنمية، فاذا كان التوجه منصب حول تحقيق مستوى أكبر من الامن في كنف المحافظة على الأدوات المؤدية للأمن كالهجرة وتوعية المواطنين، هذا من شأنه أن يؤدي إلى القول او الحديث عن ذلك الشق الذي يسمى بالتنمية.

فمن خلال هذا المبحث سنحاول التعرف أكثر حول الارتباط الحاصل بين مفهوم الامن والتنمية والى ماذا يؤدي هذا الارتباط الحاصل بين مفهوم الامن التنمية. هذا ما سنعرفه من خلال المطالب التالية: المطلب الأول: حولنا من خلاله معرفة ما إذا كان الامن هو بدلالة المحافظة على كيان الدولة وحماية القيم التنموية، ام هو بدلالة فواعل أخرى، المطلب الثاني: التنمية الإنسانية مطلب ملح لتحقيق الامن الإنساني، المطلب الثالث: كينونة العلاقة بين الامن والتنمية وهذا ما سنتعرف عليه مطلب بمطلب.

المطلب الأول: الأمن بدلالة المحافظة على كيان الدولة وحماية القيم التنموية.

المحافظة على كيان الدولة يتطلب مزيد من توفير السبل الكفيلة لتحقيق مستوى أكبر من الامن قصد إعطاء دفع قوي لكيان الدولة، مما يسمح لهذا الأخير من التحرك في فلك التفاعل من دون الحاجة الى الاعتماد على وحدة من الوحدات المشكلة لهذا التفاعل، حيث أن الحفاظ على كيان الدولة مدعاة لحماية القيم التنموية الواجب توفرها للقول على ان تلك الدولة تتمتع بمستوى عالاً من الأمن والتنمية، مما يجعل المواطن في حالة من الرخاء، وهذا ما نفصل فيه من خلال التالي:

1- متطلبات الطبيعة او الوضعية الديناميكية للأمن: الطبيعية الديناميكية للأمن تفرض على الدولة إعداد نفسها سواء عسكرياً وذلك بتوفير العتاد وتدريب الجيش في شكل مناورات ورفع ثقافة المجندين، وسياسياً: أي محاولة التحسيس بوجود نخبة سياسية لديها ثقافة سياسية تؤمن بالنضال، واقتصادياً عن طريق تشجيع التنمية لاسيما في دول الجنوب والتي تشهد معدلات متأخرة في مجال التنمية، إذ أصبح في الآونة الأخيرة من ضرورات التنمية الأمن فبدونها لا يمكن تحقيق الأمن والعكس وهذا كله لضمان درجة مقبولة من الأمن، فمن الضروري وجود إجراءات أساسية لابد أن تتخذ من الدولة وفي حدود طاقتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الدولية[1].

1/تامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسية و إستراتيجية إدارة الأزمات،(عمان-الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع،ط1،2005)،ص.322.

يقصد بالأمن القومي «تأمين كيان الدولة ضد الإخطار التي تهددها داخلياً وخارجياً وتأمين مصالحها وتهيئة الظروف المناسبة لتحقيق أهدافها وغاياتها القومية، حيث هذا يفترض ثلاثة اعتبارات رئيسية:

1← ضرورة تأمين كيان الدولة والذي يتمثل في المقام الأول وفي وحدة أراضيها وحماية قيمها.

2←هذا التأمين يكون في مواجهة كافة الإخطار الداخلية والخارجية القائمة والمحتملة التي تهدد الدولة.

3←هدف الأمن القومي هو تحقيق الأهداف العامة للمجتمع التي تتحدد عموماً من الاستقرار السياسي والاجتماعي والتنمية القومية الشاملة[1].

بمعنى آخر أن الأمن يعني حماية القيم الجوهرية المكتسبة من قبل، وفي هدفه وموضوعه يعني التعاقب على الإجراءات التي تؤدي إلى احتواء التهديدات التي تتعرض لها القيم المكتسبة، حيث أن بعض القيم قد تتعرض للتهديد، بمعنى أن الأمن لا يعني أو لا يفهم على انه فقط رغبة الدولة في البقاء، بل رغبتها أيضا في العيش بدون خطر التهديدات الخارجية لمصالحها التي تعتبر حيوية.

←يرى **بادي لفورد و لنكولن** «أن الأمن يشير إلى بعض درجات الحماية للقيم التي اكتسبتها الأمة من قبل وهو يماثل السعادة والرفاهية بالحدود التي تعبر فيها السعادة عن مدى ضمان وأمنية أهداف الأمة، والى الدرجة التي لا يكون فيها خطر يؤدي إلى التضحية بالقيم الجوهرية»[2]

2/ مصادر التمويل التنموي لتقوية الأمن: بمعنى توفير المصادر المالية اللازمة والملائمة للأهداف والطموحات التنموية بحيث تتأثر الخطط والمستويات التنموية لطبيعة التمويل المتاح لتحقيق الأهداف وتنفيذ الخطط التنموية الشاملة، فعلى سبيل المثال نذكر التمويل المحلي ومتمثل بالأساس في: أ/الأفراد: من خلال الجهود المباشرة في الاستثمار أيضاً من خلال عمليات التمويل بالاسم والسندات والتبرعات، ب/المؤسسات الخاصة بمختلف أنواعها وذلك من خلال الاستثمار المباشر وعمليات الاقتراض وشراء الأسهم، ج/المؤسسات الحكومية حيث يوجد العديد من المؤسسات العامة المتخصصة بالتمويل التنموي، د/التمويل التعاوني من خلال تجمع أفراد أو مؤسسات مالية أو غيرها من اجل تقديم تمويل مشترك.[3]

التمويل الخارجي: حيث يشمل كافة مصادر التمويل التي تأتي من الخارج الاقتصاد القومي ومن أهم مصادر التمويل الخارجي ما يلي أ /الاستثمارات الخاصة الفردية أو المؤسسية،

---

[1]/تامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسية و إستراتيجية إدارة الأزمات، (عمان–الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1 ، 2005)،ص.322 .

[2]/عمرو الحويلي، "العلاقات الدولية في عصر المعلومات قبلة السياسة الدولية"، مؤسسة الأهرام،ع123(1996)، ص.85.

[3]/سوسن مريبعي، مرجع سبق ذكره،ص.14.

ب/المصادر الحكومية الثنائية أي بين الدول وحكومة أخرى بشكل ثنائي، ج/المؤسسات الإقليمية للتنمية والتعاون والتمويل في المناطق المختلفة من العالم من أمثلة ذلك الجامعة العربية ومنظماتها المتخصصة، د/المؤسسات الدولية والمتمثلة في المنظمة الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة في كافة مجالات التعاون الاقتصادي.

هاته مصادر التمويل من شأنها أن تقوي يد الدولة في بسط نفوذها على مستواها الداخلي انطلاقاً من مزيد من المحافظة على الوضع الأمني الداخلي وصولاً إلى المستوى الإقليمي حيث يتم التحكم في مجريات الأمن، وعليه تقوية القيم التنموية مرتبطة بمدى توفر الأمن لدى الدولة للقيام بمهامها على المستوى الداخلي أو على المستوى الإقليمي وصولا إلى المستوى الدولي(العالمي).[1]

3/ الحق في التنمية والأمن: له إشارات في ديباجة الميثاق الأممي أين أكد على أن الدول ملزمة على المحافظة على الرقي الاجتماعي وتطوير مستوى الحياة في جو يسوده الحرية والأمن، هذا الحق يمثل حق الأشخاص والجماعات والشعوب في المشاركة والتمتع بتنمية اقتصادية اجتماعية، ثقافية، وسياسية، والتي من خلالها يتسنى التجسيد الكلي للحقوق الإنسانية والحريات الأساسية يصبح وارد، حيث أصدرت الجمعية العامة العديد من العهود والمواثيق المقررة لهذا الحق في التنمية حيث توج بالإعلان الصادر في سنة 1996 الذي يضمن صراحة على انه من الحقوق غير قابلة للتصرف وبموجبه يحق لكل فرد المشاركة في تطوير الاقتصاد والتنمية الاجتماعية[2]والثقافية، وهو الأمر الذي نصت عليه المادة 05 من هذا الإعلان حيث تنص المادة 02 على كون الإنسان الموضوع المركزي للتنمية وعليه أن يشارك بفاعلية مع الاستفادة من هذا الحق.

فالجدلية أو العلاقة ليست قائمة فقط بين حقوق الإنسان والسلام بل تتعدى لتشكل مع التنمية ثلاثية مترابطة، بحيث لا يمكن الفصل بين السلام والتنمية وحقوق الإنسان، كون التنمية وحقوق الإنسان لا يؤثران على السلم فحسب، بل يدخلان ضمن مشكلاته، فهما يشاركان في التعريف به في نفس مكانة غياب النزاعات المسلحة، والحق في التنمية هو وضع الفرد في قلب السياسات التنموية والبحث عن تلبية حاجياته الأساسية ومن يصف الحديث عن التنمية المستدامة.[3]

هناك أبعاد مادية لتحقيق مفهوم الأمن الإنساني انطلاقاً من متغيرات تنموية فلا بد من توفر الموارد الأساسية والاحتياجات الضرورية للفرد البشري حيث تشمل ابسط هذه الاحتياجات الغذاء والمأوى والتعليم والعناية الصحية حيث تمثل هذه العناصر مطلب ضروري ولا غنى عنه لبقاء البشر، أما الأبعاد النوعية فتشمل تحقيق الكرامة الإنسانية والاستقلال الشخصي والعيش داخل مجتمع دون عوائق، فالأمن بدلالة المحافظة على كيان

---

[1]/ سوسن مريبعي ،التنمية البشرية في الجزائر ،مرجع سبق ذكره،ص.15.

[2]/حمو مفريدة ،الأمن الإنساني ،مدخل جديد في الدراسات الأمنية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر،2004/2003، ص141.

[3]/المكان نفسه،ص142 .

الدولة وحماية القيم التنموية للدولة متوقف بالأساس على العلاقة الجدلية و الارتباطية بين الأمن والتنمية، فمن دون امن لا توجد تنمية ومن دون تنمية لا يوجد امن.[1]

المطلب الثاني: التنمية الإنسانية مطلب أساســـي لتحقيق الأمـــن الإنسانـــي.

انطلاقاً من الجهود الحديثة في إعادة وضع تعريف جديد للأمن والذي ينصب بالأساس بذلك المفهوم الذي له علاقة وطيدة بالإنسان، إذ أضحى امن الإنسان مرتبطاً بتنميته إذ أصبح شرط ضروري للبوح فيما إذا كان للإنسان دور في العملية التنموية، فالأمن الإنساني يعني العيش في مأمن من المخاطر المزمنة مثل الجوع، المرض، القمع، الحماية من الحوادث الطارئة والمؤذية والتي تعطل مسار تنمية الإنسان، فبقاء الإنسان شرط ضروري باعتباره يمثل أحد ركائز وشروط تحقيق التنمية الإنسانية لأن تقرير التنمية الإنسانية للأمم المتحدة لسنة 1990 اكد أن التنمية الإنسانية هي تنمية بالناس ومن اجل الناس.

فيصبح الأمن الإنساني في خدمة برامج التنمية الإنسانية ومن أولويات السياسات العامة للبلدان التي تسعى إلى تحقيق مستوى عال من التنمية الإنسانية فمعالجة الحالات اللأمنية و اللانسجامية والتوترات والقلاقل الاجتماعية شرط ضروري لتحقيق الأهداف الشاملة للتنمية الإنسانية، وعلى سبيل المثال لا الحصر الكوارث الطبيعية، الكساد الاقتصادي، تفشي الأمراض، هاته الحالات مجتمعة يؤدي معالجتها إلى الحديث عن تنمية إنسانية شاملة ومستدامة.

الأمن الإنساني هو بمثابة الآليات المكرسة للأبعاد الاساسية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية بدرجة كبيرة في تحسين وترقية المعيشة، وبالتالي الرفع من مستويات التنمية الإنسانية وتحقيق مكوناتها والعمل على تفعيلها،[2] للإشارة فإن هذه الأهمية تتأكد أكثر من خلال ما قاله الأمين العام للأمم المتحدة "**كوفيعنان**" والذي أعطى صيغة شاملة للأمن الإنساني من خلال أبعاده وأهدافه ومكوناته.

يتضمن امن الإنسان بأوسع معانيه، انعدام الصراعات العنيفة، حيث يشتمل على حقوق الإنسان والديمقراطية والحكم الراشد، وإمكانية الحصول على التعليم وعلى الرعاية الصحية، إتاحة الفرص والخيارات لكل فرد لتحقيق إمكاناته، وبالتالي فتدهور الوضع الأمني يمكن أن تكون له نتائج ضارة على التنمية بأبعادها المختلفة

---

[1]/حليمة حقاي، دور التنمية في تحقيق الأمن الإنساني ،رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر،2012/2011،ص59.

[2]/المكان نفسه ،ص.10.

مما يؤدي إلى هجرة المستثمرين، وظهور الأزمات الصحية والتدهور البيئي وشح الموارد والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان الأساسية.[1]

انطلاقاً من أهداف التنمية للألفية ومن خلال التقرير الإنمائي للأمم المتحدة لسنة 2003 رات أن النزاعات هي من الأسباب الرئيسية لتراجع مستويات التنمية في المناطق التي تعاني من نزاعات خاصة إفريقيا جنوب الصحراء في فترة التسعينات حيث شهد 60 بلداً أنواعاً عنيفة، مما تؤدي هاته الأمور إلى زعزعة استقرار الدول وتدمير البنية التحتية ويعطل تقديم الخدمات الاجتماعية، مما تنجر عنه أيضاً حدوث مجازر جماعية للناس وانتشار المجاعات والأمراض.

فملخص القول أن غياب امن إنساني يدعوا إلى التشكيك في القدرة على تنفيذ تنمية إنسانية فمثلاً: قبل بناء مدارس داخل المجتمع لابد من التأكد من أن الأطفال يمكن أن يذهبوا إلى هذه المدارس بأمان، ومن دون خوف وذلك من خلال تعزيز القيم السلمية ضمن نظام التعليم، فأينما يتواجد العنف واحتمالات حدوثه يمنع ذلك لتحقيق التقدم وأهداف التنمية وأياً كان نوع هذا العنف سواء كان حرباً مباشرة أو إرهاباً أوجريمة.[2]

2/دعائم التنمية المستدامة:

وبما أننا نتحدث عن دور الأمن في تحقيق التنمية المستدامة وجب أن نعرض ما هي الدعائم التي تستند عليها التنمية المستدامة انطلاقا من:

1/محورية المعطى الثقافي والقيم: حيث يلعب هذا المعطى الثقافي دوراً معتبراً في صياغة الأنماط السياسية والاجتماعية والاقتصادية للأمة، كما انه المحدد والمحرك الجوهري للسلوك الإنساني من منطلق انه نتاج لوعي مشترك.

-لقد ازدادت وتيرة الحديث عن مقاربة صراع الثقافات خصوصاً في فترة العقدين الأخيرين "التسعينات" والتي لها ارتباط واسع النطاق بأطروحة الصدام الثقافي للمفكر السياسي الأمريكي **صامويل هنتغتون** الصادرة في صيف 1993 في مجلة **Foreigm Affairs** الأمريكية والتي طورها في كتاب بعنوان "صدام الحضارات وإعادة بناء النظام الدولي" والذي يضع فرضية مفادها أن المصدر الأساسي للصراعات في العالم لم يعد يتحدد بالعوامل الاقتصادية أو الجيوسياسية وإنما بالموجات الثقافية.

في المنظور ذاته يوجد نموذج تنموي له علاقة بالقيم الثقافية انطلاقاً من إمكانية بناء نموذج تحديثي خارج السياق الغربي.

---

[1]/ كوفي عنان (حلقة العمل الدولية بشان امن الإنسان في منغوليا"في اولان باتار 8-10ماي2000.http:pren/news/www.un.org//sgm-200000508)7382/5m/jsg/2000/plocs تاريخ تصفح الموقع 2015/05/05.

[2]/ مرجع سبق ذكره،ص.61

-سيطرة الاقتصاد في حقل التنمية والإخلال بمبدأ التزكية، بمعنى محاولة لبس كل أنواع التنمية لباس التنمية الاقتصادية الرأسمالية على نحو تكون العلاقات الكونية التي ينشأها هذا التسلط الاقتصادي مجرد علاقات المصلحة المادية الخالصة.

-سيطرة التقنية في حقل العلم والإخلال بمبدأ العمل: فتعدد هاته التقنية معرفة مطبقة ويعد العلم معرفة مجردة ولما كانت التقنية تطبيقاً للعلم، لزم أن تكون تابعة له بالإضافة إلى سيطرة الشبكة في حقل الاتصال.

2/بناء القدرات المؤسسية للدولة: فتواجه التنمية تحديات أساسية نابعة من طريقة ممارسة إدارة الموارد المجتمعية، وتؤكد الأدبيات على أن جودة أو نوعية إدارة شؤون الدولة والمجتمع هي المحدد الأساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والحكومة البيئية[1]، للإشارة فقد تناول تقرير التنمية البشرية الصادر سنة 2002موضوع الديمقراطية وعلاقة العضوية المركبة بالتنمية البشرية وعليه فهو يبين أن الأنظمة السياسية التي تتمتع بالضوابط الديمقراطية والانتخابية وآليات المسائلة والمحاسبة والرقابة هي التي تمتلك القدرة على البقاء وتجاوز العوائق والأزمات المتعددة وحماية حقوق الإنسان السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية.[2]

-وعليه فهاته الدعائم مجتمعة شكلت ما يسمى بالتنمية المستدامة التي تركز بالأساس على البيئة أي الحفاظ على البيئة من جراء الاستخدام المفرط للتقنيات الجديدة وعلى الجانب الاجتماعي أي الحفاظ على حق الأجيال اللاحقة بمعنى توظيف العقلانية في علاقات التعامل.

المطلب الثالث: العلاقـــــة بيـــــن الأمـــــن والتنميـــــة.

إن ضمان حد معين من النظام والاستقرار كفيل بتحقيق امن الدولة في الداخل، الأمر الذي لا يمكن أن يستمر دون حد معين من التنمية، وعليه فالأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفة مصادر قوتها أي قدراتها في الميادين المختلفة، بعد ذلك تنمية هذه القدرات تنمية حقيقة فتكون محصلتها المتراكمة لزيادة هذه القوة هي درع الأمن الحقيقي لحاضرها ومستقبلها.

تتجسد العلاقة بين الأمن والتنمية انطلاقاً من كونهما كليهما شمولي وكليهما يستهدف الإنسان بذاته، وأن الإنسان هو الذي يتحكم فيها.

وعليه يمكن القول بأن تنمية الأمن في حد ذاتها أمن التنمية لنجاحها في وسائلها ونتائجها-حيث أن ضمانات الأمن هي الضمان الابتدائي للتنمية.

---

[1]/ ساسي غبغون: تحليل السياسات العامة البيئية في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر03،السنة مجهولة، ص-ص،214-220.

[2]/ المكان نفسه.

وان مرحلة ما قبل التنمية الاقتصادية والسياسية هي مثيل لحالة الأمن مما تنجر عنه مأزق حادة خصوصاً إذا لم يسرع صانع القرار في معالجتها.

ذهب **مكنمار** إلى التأكيد بأن الأمن هو التنمية، حيث أنه بدون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن، مما يعني أن الأمن ينشأ من التنمية.

فالبقدر الذي تعالج التنمية مظاهر التخلف وتسهم في القضاء عليه، فهي تعني التقدم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وبالتالي فهي تعني مستوى معقول للمعيشة.

فما هو معقول في المراحل الأولى للتنمية يصبح غير معقول في أية مرحلة تالية، وكلما تقدمت التنمية تقدم الأمن. نظير هاته العبارة: أن الأمن يمكن أن يفهم بدلالة التنمية، ومع أن التنمية شرط ضروري للأمن[1] تحقيق التنمية لوحدها ليس كاف لمواجهة التحديات بل يجب تحقيق الوحدة السياسية والانسجام الاجتماعي واحتواء الثغرات والانحرافات في البيئة الداخلية وكذلك التحديات الخارجية، وبدون هاته الأمور فقد يكون التهديد للأمن قائماً أو محتملاً في المستقبل.

– توفير الاستقرار يعني بالنسبة للدولة توفير شروط واستمرار نجاح الدولة العصرية فالتنمية بفكرها، ومناهجها وعوائدها هي ثروة الأمم، وعليه لابد من التفكير في حمايتها بالأمن، ثم بعد ذلك التفكير في حمايتها للأمن القومي ودعمها له وإسهامها في تقويته.[2]

–هناك ارتباط عضوي بين الأمن والتنمية، فهو يرتبط بكفاءة خطط وبرامج التنمية في إشباع حاجات الناس الاقتصادية والدينية والنفسية والاجتماعية، بالإضافة إلى جانب تحقيق العدالة والمساواة والحرية لدى الشعوب، هاته الجوانب السالفة الذكر كفيلة بتقوية الشعور بالولاء والارتباط بالنظام والدفاع عنه فالأمن له مساهمة كبيرة ومباشرة في إيجاد استقرار اقتصادي واجتماعي وسيكولوجي مما يفسح المجال أمام انتشار الأمن، مما يساهم هذا الأخير في استقرار اقتصادي واجتماعي وسيكولوجي، مما يوفر جواً من الثقة والثبات والاستمرارية أمام رجال الأعمال وأصحاب المشروعات والمستثمرين وهذا بدوره يدعم القاعدة التنموية في المجتمع.

← قضية الدفاع عن الوطن والتنمية عمليتان مرتبطتان، فتحرير الأرض وحماية مكتسبات التنمية لا يمكن أن يكون إلا بتدعيم القوة الدفاعية التي تتطلب تطويراً للإمكانيات الاقتصادية وتعبئة للموارد المادية والبشرية.

←قضية الأمن الأولى هي الإنسان، وكيفية حمايته والمحافظة على حقوقه وحرياته وأمواله وممتلكاته ووقايته وتطهير المجتمع من العناصر المنحرفة.[3]

---

[1]/ تامر كامل الخزرجي، مرجع سبق ذكره، ص.321.

2/المرجع نفسه،ص321 .

3/عميرة إسماعيل، دورة المؤسسة العسكرية في التنمية الإقتصادية للمجتمع الجزائري، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر: كلية العلوم الإنسانسة و الإجتماعية، قسم علم الإجتماع، جامعة الجزائر،2009/2008،ص112.

وتهيئة بيئة أمنية تساعده على استغلال مواهبه وقدراته وطاقاته في العمل والإنتاج وتحقيق مصالحه ومصلحة المجتمع بأكمله.

فخلاصة القول يمكن القول بوجوده ارتباط جوهري بين قضايا الأمن وقضايا التنمية، فكلاهما محورهما العنصر البشري، بإعتبار أن الإنسان هو أغلى ما يمتلكه المجتمع من الثروات، فبدون رأس مال بشري متمثل بالأساس في التأهيل والتدريب والتطوير سيكون من الصعب الاستفادة من الثروات الطبيعية المملوكة للمجتمع لإشباع حاجات الأفراد وتحقيق أمنهم في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

– فلإستقامة أرضية بناء الدولة وجب توفير عنصر الأمن بصورة فاعلة، ذلك الأمن الذي له ارتكاز واسع على مجهود التنمية مما يساهم في منع أسباب ومظاهر العنف، حيث ربط"**روبرتماكنمار**"وهو وزير دفاع أمريكي سابق ورئيس سابق للبنك الدولي حيث يقول في كتابه (جوهر الأمن)): « لا يمكن للدولة أن تحقق أمنها إلا إذا ضمنت حداً أدنى من الاستقرار الداخلي، الأمر الذي لا يمكن تحقيقه إلا بتوفير حد أدنى من التنمية على المستوى الوطني »[1]

– لابد من توفير تصور مستقبلي عن التنمية وبناء استراتيجية إنمائية الهدف منها إعطاء الأولوية لنجاح الأمن.

– الأمن الذي يتجاهل قوى التغيير والتقدم أو يتجاهل أمال المجتمع لا يمكن أن يتحقق، وفي المقابل أن تقدم المجتمع هو أحسن ضمان ضد التهديدات الداخلية والخارجية، ولا يتحقق الأمن إلا في الحالة التي يكون فيها العقل الفردي والحس الجماعي خالياً من أي شعور بالتهديد للسلامة والاستقرار.[2]

من المقومات الأساسية لتحقيق الأمن تتوقف بالأساس في توفير الاستقرار السياسي في المجتمع عن طريق الحقوق الدستورية الشرعية للفرد عبر حاكم عادل يراعي شؤون المواطنين، ويعمل على توفير أسباب الطمأنينة.

دعائم الاستقرار السياسي الواجب توفيرها لممارسة الحقوق السياسية:

1/ جهاز أمني قوي وفعال ومستعد للتدخل لصيانة الأمن بوجه عام وحماية الأفراد من المجرمين والمنحرفين والارهابين بشكل خاص.

2/ جهاز قضائي عادل وحاسم، يضمن حقوق الجميع ويفصل في الأحكام بسرعة.

3/تخطيط متكامل وسياسة جنائية سليمة وتعاون وثيق بين كافة المؤسسات التربوية والأمنية والعسكرية لتوفير مقومات الأمان للأفراد والجماعة.[3]

« كما يلعب الأمن الاقتصادي دوراً مهما في تحقيق الأمن الاجتماعي دون الاعتماد فقط على توفير نوع من التماسك والتعاطف داخل المجتمع، وتوفير استقرار سياسي ومؤسساتي، بل وجب توفر امن اجتماعي واقتصادي بحيث يضمن لكل فرد في المجتمع مستوى معيشي معين يتحقق بتوافر فرص العمل والإنتاج، ليؤمن اقتناء حاجات

1/ روبرت مكنمار، مرجع سبق ذكره، ص.25.

2/ عميرة إسماعيل، مرجع سابق،ص.113.

3/ المرجع نفسه،ص،114.

الإنسان الضرورية من مأكل وملبس ومسكن مناسب، بالإضافة إلى توافر خدمات تعليمية وصحية واجتماعية»[1]، وعليه هناك علاقة تكامل بين قضايا الأمن وقضايا التنمية، فالتنمية الشاملة تحتاج إلى إحداث تطوير وتحسن في جميع العناصر المادية والبشرية التي يتكون منها المجتمع ويمثل العنصر البشري أداة مهمة في عملية التنمية.

وخلاصة القول أن العلاقة بين الأمن والتنمية هي علاقة وثيقة ومتشابكة فكل منهما يؤثر على الأخر، فالأمن يلعب دورا هاما في إرساء دعائم التنمية، كما أن الاستقرار هو احد النتائج الرئيسية لانتشار الأمن، ومن الصعب جدا على أي مجتمع أن يحتفظ بالأمن في ظل أزمات الفقر والبطالة وانخفاض أو تدني مستويات المعيشة.[2]

---

[1]/عبدالاله بلفريز،"الأمن القومي العربي. مصادر التهديد وسبل الحماية" ، مجلة المستقبل العربي، ع، 75، (1990)،ص.152.

[2]/عميرة إسماعيل، مرجع سابق،ص.115.

خلاصـــــــة:

نستخلص من خلال هذا المبحث ان هناك ارتباط معرفي، تلخص بالأساس في تلك العلاقة الموجودة بين الامن والتنمية، بحيث لا يستطيع ان يستغنى الامن عن التنمية.

وما يمكن ان نؤكد عليه هو ان الامن يمثل دلالة واضحة قصد الحفاظ على كيان الدولة بهدف الاستمرار، وهذا يتجلى بالأساس في وجود مؤهلات تنموية.

- ✓ تنمية الامن هي في حد ذاتها امن التنمية، بحيث ان ضمانات الامن هي الضمان الابتدائي لتحقيق التنمية بصورة واسعة.
- ✓ تأكيد بعض المفكرين أمثال **مكينمارا** على الامن في أدائه هو التنمية وجهان لعملة واحدة.
- ✓ تامين كيان الدولة يتطلب اعتبارات وشروط قصد الوصول الى هذا المبتغى
- ✓ الامن الإنساني هو عبارة عن أداة مكرسة للأبعاد الأساسية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية بدرجة كبيرة.
- ✓ ترتكز دعائم التنمية المستدامة على دعائم مهمة أهمها: المعطى الثقافي والقيمي.

خلاصـــــــة الفصـــــل الأول:

من كل ما سبق الإشارة إليه حول الإطار ألمفاهيمي للأمن والتنمية نستشف أن هاته المفاهيم عرفت تحولات وتغيرات، باتت تساير المتغيرات الحديثة، مما انجرت عنه حدوث تحديات جديدة.

1 – فعلى سبيل المثال رأينا أن الأمن في السابق كان يؤكد على قوة الدولة ودورها الفاعل والوحيد في العلاقات الدولية ومهمتها في البحث عن اكتساب القوة لمواجهة التهديدات العسكرية المباشرة، فسرعان ما تحول إلى مفاهيم جديدة على غرار الأمن الاقتصادي والاجتماعي والأمن البيئي بالإضافة إلى الأمن الإنساني وهذا بصورة أخص.

2 – فهذا المسعى نحو التوجه إلى المفهوم الجديد للأمن انجرت عنه فواعل جديدة حيث ظلت تشكل تهديدات غير مباشرة يغيب فيها عنصر المكافئة وارتكازها على استراتيجية الغدر.

1) – ظهور تهديدات لا تماثلية متمثلة بالأساس في الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير شرعية، هي تهديدات جعلت من مفهوم الأمن الحديث أن يغير في توجهاته.

4 – بالإضافة إلى مفهوم التنمية رأينا كيف أنه كان في البداية يهتم أساساً على دور الدولة في إحداث التنمية وتدخلها في جميع المجالات، إلا أنه هو الآخر عرف تحول بعد ظهور النظام الرأسمالي، حيث باتت تركز على التنمية المستدامة والتنمية المستقلة والتنمية الشاملة، كل هاته المفاهيم أصبح للفرد له دور فيها، فهي أصلاً تركز على الفرد بعد ما همش من قبل العديد من التيارات والنظريات.

5 – إلا أنه في الأخير تمتا ارتباط نظري أرتكز على ضرورة توفير الأمن، حتى تكون هناك تنمية ويدخل في هذا الإطار رفع قدرات التحديث للدول في مجال التسليح حتى تتمكن من تحقيق الأمن، والعكس بمعنى الحرص على توفير بيئة يسودها مناخ تنموي يمس جميع المجالات مما يسهل في سرعة تحقيق الأمن لاسيما أمن الفرد وأمن الدولة حيث عرفنا مفاهيم الأمن الشامل، فهو مرتبط أساساً بأمن الدول بينها، بالإضافة إلى الأمن الإنساني المرتبط بأمن الفرد أو المواطن، وهذا ما أنجر عنه تداخل بين مفهوم الأمن والتنمية.

الفصل الثاني

مكانة الجزائر في منطقة المغرب العربي-

يمثل المغرب العربي منطقة جذب استراتيجي لما يحمله من مقومات سواءاً أكانت طبيعية أو اقتصادية أو ثقافية أو حتى تاريخية، حيث عرفت هاته المنطقة تكالب الحضارات القديمة، فكما هو معروف أن المغرب العربي يقع شمال إفريقيا ، فهو متكون من خمس دول تتفاعل فيما بينها سواءاً كان هذا التفاعل تعاونياً أو صرا عياً، ضف إلى ذلك أن الجزائر وما تلعبه من ادوار فهاته المنطقة بات مسلط عليه الضوء في العديد من المناسبات المعرفية والأكاديمية والسياسية.

فالجزائر لها مكانة جيوسياسية تسمح لها بأن تقيم علاقات مع الوحدات السياسية سواءاً الإقليمية منها وحتى الدولية، وهذا راجع لما قام به النظام السياسي الجزائري من نشاطات بداية من عهد الألفية والذي يركز بالأساس على المشاريع التنموية الرامية إلى تحقيق التنمية والأمن في الجزائر خصوصاً والمغرب العربي عموماً.

وعليه فهذا المسار لم يعرف استقرار بسبب ظهور ما يسمى بالتهديدات اللاتماثلية بالمفهوم الإجرائي للكلمة، حيث عرفت الدول المغاربية تهديداً خصوصاً الجزائر حيث عرفت هاته الأخيرة الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير شرعية، فهي تسعى قدماً صوب مواجهة هاته التهديدات والتي باتت الشغل الشاغل لمدركات النظام السياسي للجزائر والمواطن والفرد ودول الجوار، وعليه وجب التنسيق بين الحكومات المغاربية قصد التفطن حتى لا تحدث هزات تعصف بالأمن والتنمية وسلوك الفرد في المنطقة، وعليه هل تعرقل التهديدات اللاتماثلية حقيقة النوايا الرامية إلى تحقيق الأمن والتنمية في المغرب العربي.

المبحث الأول:دراســـــة جيوسياسيـــــة للجزائـــــر.

يرتبط السلوك التفاعلي للدول بموقعها الجغرافي وأهميته في المنطقة، فكما هو الحال بالنسبة لدول المغرب العربي الواقعة أساساً في موقع استراتيجي هام جعل منها محط أنظار القوى الكبرى، سعياً من هاته الأخيرة أن تمدها بالسبل الكفيلة المسهلة لعملية التنمية.

فالجزائر من الفينة إلى الأخرى تقوم بإجراء تحركات ونشاطات لاسيما على الجانب السياسي والاقتصادي والاجتماعي قصد تعزيز وجودوها في المنطقة، مما تنجر عنه نوايا قد تساهم في ربط العلاقات مع الوحدات السياسية المشكلة لهذا الصرح الجغرافي المغاربي، فانطلاقاً من رؤيتها الأمنية والسياسية والاقتصادية والثقافية فهي تحاول دوماً الحفاظ على استراتيجيتها الرامية إلى تحقيق أو التوصل إقامة علاقات تعاون، في المقابل اللجوء إلى حل مشاكل وأزمات المنطقة، ضف إلى ذلك أن المنطقة ليست بمعزل عن التهديدات اللاتماثلية والتي باتت تخرب النسيج الاجتماعي والسياسي لدول المنطقة بما فيها الجزائر التي تحاول في كل مرة عبر سياستها الخارجية وضع حد لهاته التهديدات.

المطلب الأول: الجزائـــــر ودول الجـــوار الجغرافـــي.

يقع المغرب العربي شمال إفريقيا ويطل على البحر الأبيض المتوسط، ويحد من الشرق مصر والسودان ومن الجنوب دول الساحل الصحراوي، وتكتسي دول المغرب العربي مميزات طبيعية متجانسة، تتميز تضاريس كل من الجزائر والمغرب وتونس بوجود سلسلتين هما: الأطلس التل في الشمال والصحراوي في الجنوب، أما موريتانيا وليبيا فيعتبران دولتان صحراويتان ،أيضا على مستوى المناخ فيتجانس المجال المغاربي ويتميز بالتنوع في الوحدة نظراً لاتساعه الكبير، يسيطر مناخ البحر الأبيض المتوسط في الشمال بينما يتميز الجنوب بالمناخ الصحراوي.[1] فتعد منطقة المغرب العربي ذات أهمية خاصة بالنسبة لفرنسا، فإلى جانب البعد الاقتصادي والسياسي وبعد التنافس الدولي الذي يرتبط بخصوصية علاقة فرنسا بهذه المنطقة هناك أيضاً البعد الجغرافي[2]، بشيء من التفصيل وجب أن نسلط

---

[1]/عباش عائشة، إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي، مثال تونس ،رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر،2008/2007.ص-ص:58-60.

[2]/Jean-François troin et autres،le grand Maghreb (Algérie ،Libye ،Maroc ،Mauritanie ، Tunisie)mondialisation et construction des territoires(،paris:Armand colin،2006،)p.5.

الضوء على الجزائر باعتبار أنها تمثل جوهر الدراسة بالإضافة إلى دول الجوار الجغرافي المغاربي بما فيها تونس، المغرب، ليبيا، موريتانيا.

1/الجزائـــر: تقع الجزائر في وسط شمال غرب القارة الإفريقية، بين خطي طول 9 غرب غرينتش و12شرقاً وبين دائرتي عرض 19و37شمالاً[6]، أما الامتداد الشرقي الغربي فيتراوح بين 1200كم على خط تندوف وغدامس، للعلم أن الجزائر

تحيط بها دول الجوار الجغرافي والتي سنشير لها لاحقاً في مقابل أن لديها حدود شرقية مع تونس على طول 965كلم ومع ليبيا 982 كلم والمغرب الأقصى 1559 والصحراء الغربية[1]ب42كلم، ومن الشمال البحر الأبيض المتوسط بساحل طوله 1200كلم، للإشارة فإن الجزائر تمتلك موقع استراتيجي له أهمية كبيرة وخصائص حيوية تنفرد بها، فالجزائر جسر اتصال ومحور التقاء بين أوروبا وإفريقيا، وبين المغرب العربي والشرق الأوسط، موقع الجزائر الجغرافي يتميز بأبعاده الفاعلة والمؤثرة على الصعيد العالمي، فبشيء من التفصيل البعد الأول يتمثل في البعد الهوياتي والانتماء بمحوريه المغاربي، حيث تمثل الجزائر قلب المغرب العربي ومركزه الاقتصادي والبشري، البعد الثاني هو التفاعلات الاقتصادية والعلاقات الحضارية والبشرية بمحوريه المتوسط.[2]

2/تونـــس: تقع تونس في أقصى شمال القارة الإفريقية، على ساحل البحر المتوسط، حيث تبعد عن مضيق صقلية ب140كلم، يحدها من الشمال والشرق البحر الأبيض المتوسط ومن الجنوب الشرقي ليبيا[7]، تنقسم تونس من الناحية الجغرافية إلى إقليمين وهما:

أ/ إقليم الشمال: يقع إلى الشمال من جبال الأطلس يشمل حوالي 3/1من مساحة تونس ويتركز فيه ما يقارب 70%من السكان، يعرف هذا الإقليم هجرة دائمة من مناطق الجنوب، هذا الإقليم مستغل اقتصادياً بنسبة كبيرة، بالإضافة إلى أكبر المدن التونسية تقع في إقليم الشمال ففي مدينة قفصة مثلاً تستورد زراعة الفستق، وفي مدن الكاف، تبرسق، وسليان، وباجة، تشتهر بإنتاج الحبوب لاسيما القمح، أما بنزرت تشتهر بإنتاج البقول والزيوت وفي شرقها بحيرة بنزرت التي تكثر بها كل أنواع الأسماك.

ب/ إقليم الجنوب: فهو يمثل السهل الشرقي أو الساحل ويمتد على طول صوب الجنوب، يشتهر بأجود أنواع الزيتون، حيث تمثل صادرات تونس من الزيتون المرتبة الأولى، كذلك الأراضي الثلاثية: بها هضاب الاستبس تسود فيها تربية الحيوانات والمراعي الجافة ويساهم الإنتاج الحيواني ب3/1 دخل الإنتاج الزراعي بتونس ويعيش في هذا بتونس ويعيش في هذا

1/محمد بوضياف، مستقبل النظام السياسي الجزائري ، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر : كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة، 2008،ص29 .

2/المكان نفسه،ص.30 .

لإقليم حوالي4/1من السكان في تونس الجنوبية حيث تنتشر بها بعض الواحات حول شط الجريد ويعتبر خليج قابس من أهم مناطقها.[1]

أما بالنسبة للتوزيع السكان فهو يتميز بالتفاوت بين المناطق الساحلية الشرقية والتي توجد بها كثافة سكانية مرتفعة وتتناقص في المناطق الداخلية والجنوبية، حيث تبدو شبه خالية، يشهد المجال السكاني في تونس ارتفاع نسبة سكان الحضر وانخفاض نسبة سكان الريف نظراً للهجرة الداخلية والنزوح الريفي نحو المدن.[2]

3/ليبيـــا:تقع جمهورية ليبيا في الوسط الشمالي من قارة إفريقيا فيما بين خطي عرض33.18 وخطي طول25.9شرقاً، ويحدها من الشرق مصر والسودان ومن الغرب تونس والجزائر وجنوباً تشاد والنيجر، ويحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط حيث تطل عليه بساحل طول حوالي 1900كم[8]،: منهم بمعدل سنوي وصل الى1.8% وأظهرت هاته النتائج أن تعداد نسبة الذكور إلى مجموع عدد السكان50.73% ونسبة الاناث49.27%وبذلك تكون نسبة النوع في حدود 103ذكور مقابل 100انثى، يدين كافة الليبيين بالإسلام ويتكلمون اللغة العربية وهي تمثل اللغة الرسمية في البلاد.

4/المغـــرب: يتواجد المغرب في الزاوية الشمالية الغربية من القارة الإفريقية، وهو بلد إسلامي لغته الرسمية العربية[9] يحده شرقاً الجزائر وجنوباً موريتانيا، الصحراء الغربية، حيث تطل على البحر المتوسط في الشمال والمحيط الأطلسي في المغرب، حسب آخر الإحصائيات حيث تشكل فيه نسبة النساء 50.3 %بالمقابل49.7%بالنسبة للرجال، بلغ متوسط درجة نموه حوالي2.1% في السنة كذلك بلغ متوسط كثافته 36.7%ساكنة في كم.

[1]/عباش عائشة، مرجع سابق ذكره،ص102 .

[2]/المرجع نفسه،ص103 .

[3]/الأمم المتحدة، إتفاقية حقوق الطفل،(2جوان 2010)،ص07 .

ينص دستور 1972المراجع في استفتاء 4سبتمبر1992واستفتاء 13سبتمبر 1996على أن المغرب ملكية دستورية وديمقراطية واجتماعية كما يعبر الملك الممثل الأعلى والأسمى للأمة المغربية، يتكون البرلمان المغربي من غرفتين: غرفة النواب، وغرفة المستشارين، تتكون الحكومة من الوزير الأول والوزراء وهي مسؤولة أمام الملك وأمام البرلمان وتعمل على تنفيذ القوانين تحت مسؤولية الوزير الأول.[1]

5/ موريتانيـــا: جمهورية موريتانيا الإسلامية تقع شمال غرب إفريقيا وعلى شاطئ المحيط الأطلسي، يحدها من الشمال كل من الجزائر والمغرب، ومن الجنوب السينيغال، ومن الشرق والجنوب مالي وهي نقطة وصل بين العالم العربي والإفريقي، وتقعْ 07 .08 شمالاً و ْ02.16 غرباً، تبلغ مساحتها1.30700كلم2 ، يبلغ عدد السكان بها حوالي 3.281.635 نسمة (سنة2011) ذات حكم عسكري، عاصمتها نواكشوط تتكون التضاريس في موريتانيا أساساً من سلاسل جبلية وأحواض صخرية وسهولاً رملية على مساحات شاسعة، تقع موريتانيا في المنطقة شمال خط الاستواء حيث تندر الأمطار وترتفع درجة الحرارة، المناخ عموماً صحراوي حار في الصيف وجاف في معظم شهور السنة، حيث أن درجة الحرارة في الصيف تبلغ مابينْ 27 وْ42 درجة مئوية، تنتمي موريتانيا بحسب التصنيف الاقتصادي المعتمد من قبل الأمم المتحدة إلى مجموعة البلدان السائرة في طريق النمو والمنتمية إلى ما يعرف بالعالم الثالث، النشاط الزراعي يمثل أهم النشاطات الاقتصادية[2].

المطلب الثاني:المشهـــــــــد السياســـي فـــي الجزائـــــــــر:

بالنسبة للمشهد السياسي في الجزائر وجب أن نعرج فقط على حدود الدراسة علماً أن هاته المرحلة عرفت تغيرات من نوع آخر، فلذلك المشهد السياسي فيها يتسم بنوع من التمايز، وعليه فنتيجة للإعلان 19سبتمبر 1988الذي يمثل مناقشة المشروع التمهيدي لدستور الاتحاد بين الجزائر وليبيا، ألقى رئيس الجمهورية خطاباً أمام مكاتب التنسيق الولائية، وجّه فيه انتقادات كبيرة للجهاز الحكومي ولأداء أجهزة الحزب في معالجتها للصعوبات والأوضاع المزرية التي يعرفها الشعب واللامبالاة، هذا الخطاب حسب رأي كثير من المحللين كان له اثر في حدوث احتجاجات وأحداث 5اكتوبر 1988وما ترتب عنها من أحداث وتغيرات في الجانب السياسي مما تمخض عنها بالأساس ظهور دستور 23فيفري 1989والذي يمثل مرحلة مفصلية في الحياة السياسية بالجزائر.

من أهم ما تضمنه هذا الدستور هو مبدأ التعددية الحزبية وهذا ما نصت عليه المادة 40 من الدستور، وما تتسم به مرحلة التسعينات هو إجراء انتخابات تشريعية وفوز بعض الأحزاب الإسلامية مما استدعى تدخل الجيش في الحياة السياسية مما أفضى إلى توقيف المسار الانتخابي واقتصاره على الهيكل البيروقراطي.[3]

1/الأمم المتحدة، إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرء،2 (فبراير 2000)،ص07

2/ متوفرة على الرابط التالي: i. تم زيارة الموقع في 2015/05/20، www.ar.wikipedia.org/wkعلى الساعة، ص.01.

3/ احمد سويقات، " التجربة الحزبية في الجزائر1962-2004"، "مجلة الباحث،ع.04(2006)،ص.123.

وفي ظل الظروف المأساوية البائسة نظمت انتخابات رئاسية مسبقة افريل 1999، حيث حملت الكثير من الجدل حول مصير الجزائر، حيث ميز هاته الانتخابات ترشح بوتفليقة والذي اتُّهم على انه مرشح السلطة الفعلية وانه الواجهة الجديدة لحكم الأقلية النافذة ، قبل إجراء الاقتراع بيوم واحد انسحب من المنافسة ستة مرشحين، محدثين بذلك شرخاً في مصداقية العملية الانتخابية، وصعد مرشح الإجماع إلى سدة الحكم وأزمة الشرعية تلاحقه وتعكر عنه وعن الشعب الجزائري صفو الفوز الذي حققه.

-لكن قوة الرجل وحنكته السياسية وعزمه على تجاوز الفتنة ومحو أثارها أدت به إلى تدشين مرحلة جديدة من تاريخ النظام السياسي الجزائري أساسها المصالحة بين كل أبناء الجزائر وإخماد نار الفتنة المستعرة اللهيب الدامي،[1] وإنعاش الاقتصاد الوطني المختنق تحت وطأة الاضطرابات الأمنية وثقل المديونية الخارجية، واستعادة الجزائر مكانتها في المحافل الدولية، لعلى من بين المبادئ التي يسعى النظام الجديد أن يكرسها هو ثقافة السلم والمصالحة الوطنية، وبناء دولة القانون وتعزيز الديمقراطية وتحديث المجتمع، وإنعاش الاقتصاد الوطني.

1/ثقافة السلم والمصالحة الوطنية:

بعد أحداث العشرية الدامية التي ألحقت أضرار جسيمة بأرواح مئات الآلاف من الجزائريين وحطمت أركان اقتصادهم وشوهت صورة بلدهم، وقطعت أواصل مجتمعهم ومزقتهم كل ممزق كان لابد من تحقيق هبة تحسم أمر هذه الفتنة وتتكفل بتبعاتها تكفلاً تميزه الرأفة، ويطبعه العدل ويزكيه الحلم وحسن الصفح والإقالة والتسامي، فلقد استطاع الرئيس بوتفليقة أن يجسد هذه المعاني السالفة الذكر من خلال الوئام المدني والذي كان عبارة عن خطوة أولى إلى تحقيق التهدئة الأمنية، تليها خطوات في اتجاه التهدئة السياسية والانطلاقة الاقتصادية والاجتماعية، فقد كان الهدف من المرحلة الجديدة هو المصالحة الوطنية الشاملة التي تمكن من إخماد الصداع الذي فرق بين أجيال الوطن الواحد نتيجة لمنطق رفض الآخرون ومحاولة استئصاله.[2]

أ/مفهوم المصالحة الوطنية: تمثل المصالحة وسيلة من وسائل حل الخلافات والمنازعات والأزمات بين الأشخاص والأطراف والدول ودياً أو سلمياً، تمتاز على أنها أكثر بساطة ورشادة، بخلاف الوسائل الرسمية الأخرى لحل الخلافات والنزاعات، فهي بسيطة من حيث التكاليف والجهود والوقت والفعالية والشمولية ومن حيث جذرية الحل،[3] فالمصالحة صيغة للتكامل بين الخيارات الضرورية للدولة وواجباتها الاجتماعية تجاه المواطنين، وهي توطين النفس على قبول التعايش والتحلي بالتسامح واحترام أفكار ومعتقدات الآخرين.

تكون المصالحة بين أطراف قد اختلفت وتنازعت إلى حد الاقتتال والى حد تتأزم فيه الأوضاع، حتى يهتز كيان المجتمع، من خلال وجود مخاطر وتحديات تحدق بالأمن الوطني الشامل والتي تمس باستقرار مؤسسات الدولة حيث يفقد من خلالها الأرواح والأموال والقيم والمعنويات، في مثل هذه الظروف تبادر القوى الخيرية والمؤسسات وتنظيمات المجتمع المدني إلى تحريك وتفعيل إستراتيجية المصالحة الوطنية بنية نزع جذور الأزمة وأسبابها.

1/محمد بوضياف، مرجع سابق ذكره،ص223 .

2/المكان نفسه، ص224 .

3/محي الدين عميمور، الجزائر الحلم والكابوس، (الجزائر،دار هومه،ب ط،2003)،ص208 .

والمصالحة الوطنية الشاملة كإستراتجية اختارتها قيادة المرحلة الجديدة، فهي تعني لدى رئيس الجمهورية: عبد العزيز بوتفليقة: « هي إعادة بناء الروابط التي انفصمت بين أفراد مجتمع التي تمزقت أوصاله لا بفعل أعمال العنف، بل بفعل إيديولوجيات الظلال، والبغي بوجه خاص....هي تعني إعادة بناء الوفاق بين الجزائريين أيام كانت مشاربهم ومناهلهم، وبث روح السلم.....وضمان الأمن والأمان للجميع.....وهي تعني كذلك مصالحة رسمية وسياسية بين الجزائريين وتعبئة جميع الأطراف في سبيل تجديد وطني يكون كفيلاً من خلال إصلاح الدولة، وإعادة تنظيم الساحة السياسية، والإصلاحات الهيكلية بالقضاء على الأسباب التي أدت إلى انفجار الأزمة، وبإنشاء علاقات اجتماعية جديدة.

أبعاد المصالحة الوطنية: بوصفها نسقاً قيمياً، فهي ترتكز على فكرة الحل الشامل للأزمة الوطنية، باجتثاث جذورها والقضاء على مسبباتها ومعالجة أثارها، وعلى فكرة تطوير سياسات قيادة المجتمع الجزائري على أسس الحكم الصالح والديمقراطية والتنمية الوطنية الشاملة والعدالة الاجتماعية الكاملة، وتوفير عوامل قوة الدولة الجزائرية وهيبتها في كل المجالات.

1-البعد الأمني: هي تسعى إلى وقف الاقتتال، وإنهاء حالة الحرب المستعرة بين الجزائريين، ونزع فتيل الفتنة بين الإطراف المتصارعة، مبادرة السلم والمصالحة الوطنية التي دعى إليها رئيس الجمهورية كتتويج لسلسلة من المحاولات التي قام بها النظام السياسي الجزائري لإحتواء "الحرب الأهلية "التي اندلعت في أعقاب إلغاء المسار الانتخابي.

2-البعد السياسي: سعى النظام الجديد إلى ترقية الائتلاف الحكومي والذي طبع مرحلة الأزمة خاصة بين جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي وحركة مجتمع السلم وحركة النهضة والتجمع من اجل الثقافة والديمقراطية إلى تحالف سياسي بدافع بناء الجماعة الوطنية،[10] من شأن الاستقرار الذي تشهده هاته الفترة أن يساهم في بروز تحالف سياسي كبير يؤسس للتوجه نحو العصرنة ويعترف ويقبل الاختلاف والتنوع ومجند من اجل قيمة واحدة ألا وهي ديمومة الجزائر العصرية، فلقد تجسد هذا التحالف في 16فيفري2004حقيقة الثقافة السياسية المنشودة لفترة ما بعد الأزمة والمتمثلة في السلم والمصالحة الوطنية الشاملة، وفك الاشتباك بين الإسلامي والعلماني، حيث تكافأت جهود الجميع حول برنامج الرئيس الجمهورية.

البعد الثقافي: ركز على ضرورة التصالح مع الماضي والتاريخ الجزائري العربي، والتصالح مع عالمنا المعاصر، وحرصت على أن تفهم ثورة نوفمبر على أنها تتويج لإنبعاث الجزائر ودخولها واقع العصر الجديد، وإن جميع الحقب السابقة التي عرفتها الجزائر سواء استعمارية أو عثمانية وعربية ورومانية وامازيغية هي محطات في مسيرتنا التاريخية والحضارية، إعادة اعتبار للبعد الامازيغي كأحد مكونات الهوية الوطنية وذلك من خلال ترسيمه في الدستور، أيضاً حرصت القيادة الجديدة على إبعاد الهوية الوطنية من محاولات التنسيق وإعادة الاعتبار لكل عناصرها.

1/محمد بوضياف، مرجع سابق ذكره،ص225

بالإضافة إلى البعد الاقتصادي الذي يعمل على توحيد النظرة إلى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وعدم التفريق بين القطاع الخاص والقطاع العام.[1]

-مرحلة السياسة الخارجية الدفاعية-الهجومية(1999-الآن): تمثل هاته المرحلة مرحلة تكثيف النشاط الخارجي على مستوى معظم مناطق العالم تقريباً مرّكزاً على أمريكا وأوربا والمجال الجغرافي الطبيعي للجزائر وأن أخذت إفريقيا القسط الأكبر من ذلك النشاط، وبعد قرابة العشر سنوات من التقوقع والنسيان والتجاهل واللامبالاة عادت الجزائر تنشط على مستوى الساحة الدولية على الصعيدين الدبلوماسي والسيكولوجي.

-المعطيات التي اعتمدتها الدبلوماسية الجزائرية وهي: معاينة ووضع اقتراحات لمعالجة مشاكل القارة، السلم مسألة حتمية للنهوض بإفريقيا، من أجل شراكة متوازنة مع الخارج، ودبلوماسية تُركز على الخارج لفك الحصار على الداخل.[2]

المطلب الثالث:مرتكزات العقيـــدة الأمنية للجزائر والإنفاق علـــى التسلـــح

في البداية وجب الإشارة إلى مفهوم العقيدة الأمنية حتى تتضح معالمها ويكون لها بعد مفهوماتي هام، فهي أي العقيدة الأمنية يقصد بها مجموع الآراء والاعتقادات والمبادئ التي تشكل نظاماً فكرياً لمسألة الأمن في الدولة، حيث تتبنى الدول والوحدات السياسية هذه العقيدة في حالة وجود تهديدات وتحديات تكاد تواجه أمنها، حيث تعمل هاته العقيدة الأمنية على إمكانية تفسير مجمل الأحداث ذات الطابع الأمني، وعليه ينبغي معالجة هاته الجزئية من خلال العناصر التالية:

1/ مفهوم العقيدة الأمنية:

هي عبارة عن تلك الأداة التي من خلالها يسمح لدولة أو الوحدة السياسية بتعريف التهديدات والمخاطر التي تواجهها، وبالتالي فالإختلاف في العقائد الأمنية للدول هو الذي يحدد الاختلاف وطبيعة المخاطر والتهديدات التي تواجهها.

-العقيدة الأمنية هي بمثابة تصور امنـــي يحدد المنهجية التي باستطاعة الدولة من خلالها مقاربة أمنها، كما تساعد على تحقيق أمنها، وعليه عادة ما تكون مرجعية هذه العقيدة عبارة عن أطروحات نظرية تتبناها الدولة وصناع القرار فيها.

العقيدة الأمنية الجزائرية ليست بعيدة عن التعاريف السالفة الذكر، فقد نجد عوامل متمثلة بالأساس في التاريخ والجغرافيا والايدولوجيا كعوامل مساعدة في تحديد هاته العقيدة الأمنية الواجب تبنيها من طرف الدولة لتحقيق مآربها، فيمكن الإشارة إلى أن هاته العوامل السالفة الذكر كان لها تأثير واضح على هذه العقيدة منذ الأيام الأولى لإستقلال الجزائر فبشيء من التفصيل في هاته العوامل نجد:

1/المرجع نفسه، ص.226 .

2/محمد بوعشة، الدبلوماسية الجزائرية، (بيروت -دار الجيل للنشر والتوزيع،ط1424/1،2004 هـ)،ص-ص،37-43 .

1/العامل التاريخي: الاحتلال الفرنسي ومن خلال مؤسساته العسكرية والإدارية عمل على محاولة التمكين للمشروع الحضاري الأوروبي، محاولاً بذلك طمس الشخصية والهوية الجزائرية، لكنه قوبل بمقاومة شرسة اتخذت أشكالاً متعددة سواء بالانتفاضة أو بالعمل السياسي السلمي،[1] وقد ارتبطت تلك ردود الأفعال بالانخراط في العمل المسلح لاسترداد السيادة الوطنية وتعد ثورة التحرير الوطني بأفكارها احد أهم روافد العقيدة الأمنية الجزائرية في فترة الاستقلال، حيث ساهمت هذه الثورة بشكل عام في رسم المشهد السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي ميّز الجزائر عقب دحر المحتل الفرنسي، فالعامل التاريخي كان له دور في بناء العقيدة الأمنية للدولة ورسم التزاماتها الداخلية، ويظل حاضراً ولا يزال يطبع عقيدتها الأمنية كمثل استمرارية الرفض والتماطل للطرف الجزائري لإقامة علاقات التطبيع مع إسرائيل.

2/عامل الجغرافيا: فموقع الجزائر في نقطة تقاطع استراتيجية مهمة وذلك بتوسطها لعدة دول مغاربية، مع توسطها لكيانين ضخمين، لعلى أولهما في الشمال يمثله الاتحاد الأوربي والثاني في الجنوب يتمثل في العمق الإفريقي، فهاته النقطة الاستراتيجية امنياً جعلت الأمن الجزائري ينكشف على عدة جهات، فهذا الانكشاف الأمني جعل من عملية صياغة العقيدة الأمنية للجزائر تأخذه في الحسبان، فمستويات تأثير عامل الجغرافيا على طبيعة العقيدة الأمنية متنوعة، فقضايا مثل دعم حركات التحرر في العالم، والدفاع عن مكانة الجزائر وعلى رأسها الاكتشافات الأمنية للجزائر، وازدياد عملية الاعتماد المتبادل والترابط والتشابك على العديد من الأصعدة، فهاته القضايا كانت مستمرة حتى إلى غاية نهاية الحرب الباردة، حيث اتجهت العقيدة الأمنية الجزائرية نحو الارتكاز على عناصر جديدة أهمها: قضايا تتعلق بمحاربة الإرهاب، تجارة المخدرات، امن الدولة، وهذا ما معناه الانتقال من البعد الخارجي كمحدد للعقيدة الأمنية إلى البعد الداخلي والذي اثّر بشكل واضح في صياغتها.

3/العامل الإيديولوجي: فهذا العامل يعتبر من أهم الارتكازات في هذه العقيدة، وذلك منذ الأيام الأولى للاستقلال، حيث مثلت الاشتراكية بمبادئها المضادة للاستغلال والاستعمار مصدراً ذا قيمة وهذا لعدة عقود، كما كان لخيار الحزب الواحد اقتداء ببعد تجاري أخذت بها العديد من الدول دور في بلورة هذه العقيدة الأمنية.[2]

تم النظر إلى حزب جبهة التحرير الوطني على انه وعاء لتحقيق الوحدة الوطنية بعد الانشقاقات الأولى التي عرفتها الجزائر عقب حصولها على الاستقلال، وهذا ما أكدته المواثيق الوطنية لسنوات 1964و1976و1986وهي تمثل مراجع أساسية للأحكام الدستورية في الجزائر آنذاك، فالاشتراكية كنظام وإيديولوجيا هي المنهج الوحيد الكفيل بتحقيق الاستقلال التام والقضاء على الاستغلال، رسمت الإيديولوجية الاشتراكية مبادئ وأهداف العقيدة الأمنية الجزائرية لفترة تقارب ثلاثة عقود منذ الاستقلال، ولعل من ابرز تلك الأهداف هي: مناصرة حركات التحرر في العالم ونصرة القضية الفلسطينية، ودعم النزاع العربي مع إسرائيل والعمل على المحافظة

---

1 صالح زياني"تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة"، مجلة المفكر عدد.05(بدون تاريخ،كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد خيضر بسكرة)،ص.290.

2/المكان نفسه، ص-ص290-291 .

على مكانة الجزائر كقوة إقليمية، كذا الاستعانة بالمؤسسة العسكرية والمتمثلة في الجيش الشعبي الوطني في تحقيق مجهودات التنمية الوطنية.[1]

-الإنفاق على التسلح وميزانية الدفاع:

أشارت دراسة حديثة من إعداد مصالح الدفاع الأمريكية إلى أن الجزائر رفعت قيمة شرائها للأسلحة الأمريكية، محتلة بذلك المراتب الأولى من بين 25بلداً الذي عملت الولايات المتحدة على تسليحه وهذا بعد أحداث 11سبتمبر2001 وهذا في سياق الحرب الذي تشنه الولايات المتحدة على الإرهاب، حيث شهدت الجزائر زيادة في التسليح قدر ب600مليون دولار سنة 2001الى سنة2007.

حيث تعترف الولايات المتحدة بوجود منافس قوي في بيع الأسلحة تمثل في روسيا والذي عملت الجزائر على اقتناء جميع أسلحتها من هذا البلد بحيث جعلت الجزائر الولايات المتحدة تحتل المرتبة الثانية في مصادر اقتناء أسلحتها، في سنة2009كانت الجزائر قد عملت مفاوضات مع الطرف الأمريكي بغية شراء أسلحة متطورة ومعدات قتالية ونظم تسليح تصل قيمتها 2مليار دولار، في سنة2011حددت روسيا بداية تسليم طائرات مقاتلة تم توقيعها مع الجزائر وهي: 16مقاتلة جوية من طراز(سوخوي سو-30وباك130)والتي تبلغ قيمتها 1مليار دولار.

وحسب تصريح مدير عام مؤسسة (روس تكنولوجي)الروسية،سيرغي تشيميزوف**SerggayTchimezof**في تصريح صحفي نقلته صحيفة(نوفاياغاريتا)الروسية « أن الجزائر تعد من بين ثلاث [2] دول بالإضافة إلى الهند وفنزويلا خصتها الحكومة الروسية بامتيازات إضافية في الصفقات العسكرية المبرمة معها.

حسب الأمين العام لوزارة الخارجية الجزائرية السيد: مغلاوي وهذا من خلال جلسة بمركز الشعب للدراسات الاستراتيجية أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية قامت ولا تزال بزيارات منتظمة إلى المنشآت النووية الجزائرية، بحيث أنها لم تسجل أي ملاحظة سلبية مؤكدة بذلك على شفافية مساعي الجزائر لتطوير استغلال الطاقة النووية لأغراض سلمية.[3]

---

[1]/ المكان نفسه،ص291.

[2]/عبد القادر رزيق المخادمي،سباق التسلح الدولي الهواجس والطموحات والمصالح، (الجزائر: بن عكنون،ديوان المطبوعات الجامعية،ط9، 2010)،ص.45.

[3]/ المكان نفسه، ص-46-48 .

فحسب الأستاذ رياض حمادوش من جامعة قسنطينة: نتيجاً للتحديات المرنة والمتمثلة بالإرهاب المتعلق بالجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية فقد عملت الدولة الجزائرية على تبني عقيدة أمنية جديدة من بين أسسها التسليح، حيث زاد حجم معدل الإنفاق العسكري، ورفع ميزانية التسليح إلى ما يزيد عن مستويات أعلى،حيث بلغت سقف عالي جدا حوالي 40مليار دينار جزائري أي ما يعادل 7مليار دولار صرفت في الإنفاق العسكري، وهذا ما سيكون له اثر سلبي على الميزانية أو ميزان المدفوعات في المستقبل.[1]

من كل ما سبق ذكره في مطلب المبحث هذا اكتشفنا أن اتحاد المغرب العربي يحمل في طياته 3 دول مؤسسة وهي الجزائر، تونس، المغرب في مقابل ذلك هناك دوليتين منضمة وهما ليبيا وموريتانيا، فهي توجد بينهم علاقات سواء علاقات تعاون أو علاقات صراع وتوتر، وهذا الأخير هو النمط السائد في الآونة الأخيرة، فبالنظرة الجغرافية نجد ان المغرب العربي يمتلك مساحة جغرافية تقدر ب 6062941 كم2 في مقابل ذلك فهو يمتلك شريط ساحلي يصل الى 4837 كم.

- ✓ الجزائر عرفت تغيرات لاسيما في المشهد السياسي، انطلاقا من السنة المرجعية 1998 حيث عرفت هاته الفترة العديد من التغيرات بما فيها استدعاء رئيس الجمهورية للحكم ونجاحه في الانتخابات بدايتا من سنة 1999 إلى حد الآن.
- ✓ سيطرة الطابع الإسلامي في العلاقات العامة داخل الدولة ومحاولة الدولة الجزائرية التوجه نحو الخارج للمساهمة في حل نزاعات وأزمات المنطقة.
- ✓ دخل الدولة الجزائرية يرتكز بالأساس على جانب المحروقات، لذلك ووصفت الدولة الجزائرية بالدولة الريعية وغلبة الإنفاق العام، إلى جانب غياب الزراعة والفلاحة والصناعة باعتبارهما عصب الأساس للتطور، بالإضافة إلى زيادة الإنفاق على الجانب العسكري والأمني.
- ✓ تمكن الدولة الجزائرية من إعادة الطابع الرسمي للعلاقات بين الوحدات السياسية الأخرى قصد عودة السلم والمصالحة الوطنية.

---

[1]/ رياض حمدوش،الأمن القومي العربي تحديات ورهانات،(حصة دائرة الضوء2014/11/07.القناة الوطنيةالجزائرية.19:00)،ص2.

المبحث الثاني: واقـــــع التنميـــــة فـــي الجزائـــــر

تنضوي الجزائر تحت صف الدول الحديثة العهد بالاستقلال مما جعلها تستغيث بنهج اقتصادي معين، اعتقاداً منها بأنه يمثل السبيل الوحيد للخروج من الأزمة وقيادة البلاد إلى الأمام، ألا وهو النهج الاشتراكي، على الرغم من انه كانت له مزايا نسبية وايجابية، إلا انه ورط الدولة في خصوصية الاعتماد على مصدر واحد دون مصادر أخرى، ما جعلها تعتمد بالأساس على الإنفاق العام مبتعدتاً بذلك على الجانب الاستثماري والفلاحي والزراعي، وعليه ومن خلال الأداء التنموي للجزائر نجد أنها سجلت مؤشرات هامة لاسيما من الجانب الاقتصادي والاجتماعي والخدماتي، بالإضافة إلى الاعتماد على المحروقات كمصدر أساس للدخل، ما جعل الدولة تكيف هاته المعطيات في شكل برامج تنموية تحاول من خلال هاته البرامج قيادة البلاد نحو نموذج تنموي حقيقي.

فسنحاول أن نسلط الضوء عليها في مطالب محددة وهي: المطلب الأول: وفيه محاولة الإشارة إلى الأداء التنموي من خلال مؤشرات عدة ومعطيات متنوعة، بالإضافة إلى المطلب الثاني: تقديم معطيات هامة حول نسب الإنفاق العام والاعتماد على مصادر وحيدة للدخل، وأخيراً المطلب الثالث: إعطاء مثال حول برامج التنمية ألا وهي برنامج الانعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو.

المطلب الأول: الأداء التنمـــــوي فـــي الجزائـــــر.

سنحاول من خلال هذا المطلب أن نسلط الضوء على الأداء التنموي وواقع التنمية في الجزائر وذلك من خلال مجموعة من المؤشرات والتي تعتبر بمثابة المعيار الأساسي لقياس حجم الأداء التنموي في الجزائر لما يمثل الأداء التنموي من محصلة ونتائج لأفعال وادوار وسلوكيات الدولة وهذا من اجل تجسيد الاستراتيجيات التنموية، إنطلاقاً من سنة 2000 والتي تمثل سنة محورية قصد تتبع مستوى الأداء التنموي في الجزائر والذي يركز بالأساس على مجموعة من المؤشرات والتي من بينها:

إنطلاقاً من سنة 2000 والتي تمثل سنة محورية قصد تتبع مستوى الأداء التنموي في الجزائر والذي يركز بالأساس على مجموعة من المؤشرات والتي من بينها:

1/المؤشرات الاقتصادية: لقد عرفت الجزائر سابقاً مجموعة من الأزمات لم تعرف للتحسن الاقتصادي له طريق إلا بعد سنة1995 حين بلغ النمو بها 3.9%ثم4%سنة1996و5%سنة 1997بإستثناء قطاع الصناعة الذي عرف تدهوراً مستمراً ونسب نمو سالبة لأنه تأثر ببرامج الإصلاح والتعديل وما ترتب عنها من سلوكيات لم تكن في صالح العمال ما نجم عنه تسريح لهاته الشريحة المهمة في المجتمع، خسائر مالية ناجمة عن عملية التطهير المالي قدرت ب800مليار دون فائدة، بقية المؤشرات الاقتصادية الأخرى قد عرفت تحسناً منذ سنة1995الى سنة 2000 ثم بعد ذلك ازدادت وتيرة التحسن مع بداية الألفية الجديدة لإرتباطها بمداخيل النفط[1] لذا كانت الجزائر تمثل إحدى الدول الإفريقية العشر الأولى التي تمتلك موارد وفيرة من النفط والغاز، لذا اغتنمت فرصة الانتعاش الدولي في قطاع النفط الذي حدث منذ أواخر التسعينات من القرن الماضي، فحققت إيرادات عالية من مشاريع عدة في مجال الهيدروكربونات مما شجع الجزائر أن يكون لها يد طويلة في مجال الاستثمار الذي كان يمثل عن رغبة الجزائر في تنويع مصادر الثروة خارج مجال المحروقات.

حققت الناتج المحلي الإجمالي الذي يعتبر أداة أساسية لقياس مستوى المعيشة ما قيمته 0.719 في سنة 2006 ليحقق 0.728 سنة 2007 ليرتفع الى 0.747 في 2008، فمؤشر الناتج المحلي زادت قيمته 1.86% في المتوسط سنوياً منذ عام [2] 2006، تراجع معدلات التضخم التي بلغت 0.43%سنة2000ليرتفع سنة2001الى4.2%كان سبباً في تحسن النمو وهذا مرده إلى الزيادة في أسعار الموارد الزراعية بنسبة 5.5%وكذا ارتفاع الأجور، كما ارتفع معدل التضخم إلى 2.5%سنة2006ليواصل ارتفاعه سنة 2007ليصل إلى3.5%وهذا راجع إلى قرار الحكومة القاضي بزيادة رواتب العمال والموظفين بالقطاع العام وزيادة التنافسية بين المستوردين الخواص وكذا ارتفاع أسعار المواد الغذائية،[3] باختصار شديد نلقي نظرة حول تطور الأداء الاقتصادي في قطاعات الصناعة والطاقة والمناجم.

ـ **قطاع الصناعة:** في سنة 2000اعيد تنظيم تسيير رؤوس الأموال التجارية للدولة فوضعت جملة من الإصلاحات مما ساعد القطاع الصناعي العمومي على فرض سيطرته بنسبة75من النشاطات الصناعية الوطنية، سجل فرع الحديد والصلب نموا يقدر ب5.1%سببه إعادة تشغيل مركب الحجار بعنابة بالإضافة إلى فرع الكهرباء و الإلكترونيك عرف نموا ب3.4%سببه المنافسة القوية بين مختلف المؤسسات فرع مواد البناء عرف هو الأخر نموا قدر ب5.1سببه ارتفاع كبير لإنتاج الاسمنت ليتجاوز لأول مرة سقف حجم 8ملايين طن، فرع

1/ أسيا بلخير، مرجع سابق ذكره ،ص.149.

2/ سوسن مربيعي، مرجع سبق ذكره، ص.120.

3/ المجلس الاقتصادي الاجتماعي، تقارير الظرف الاقتصادي والاجتماعي لسنوات2001-2006،(الجزائر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي)، ص-ص.21-44.

الكيمياء والصيدلة والأسمدة سجل نمواً قدر ب6.4%، سجلت بعض الفروع تراجعاً على سبيل المثال: فرع الصناعات الغذائية-9.4%،النسيج والجلود (-13.5%)الميكانيك والمعادن -11فرع الخشب والورق(-0.6%)، القطاع الخاص عرف به النمو الإنتاجي تطوراً ايجابياً قدر ب6.4%خصوصاً في الصناعات الغذائية +11%والالكترونيك+2%.

ـ **قطاع الطاقة والمناجم**: عرف هو الأخر تطوراً في أدائه قدر بـ 4%وسببه كان متركز حول النتائج التي حققها فرع المحروقات (سوناطراك وفروعها)التي تستحوذ على95% من إنتاج القطاع بالإضافة إلى ارتفاع سعر برميل النفط الى28.7دولار أمريكي للبرميل الواحد بشيء من التفصيل:

في فرع المحروقات: حيث ارتفع عدد الآبار المحفورة بنسبة76%فسجل الإنتاج ارتفاعاً قدر ب300%سجل فرع تحويل الغاز ارتفاع قدره170%كما ارتفع إنتاج معمل التكرير بنسبة 4.7%والكهرباء بنسبة3.2% [1]،أما فروع الكيمياء سجل زيادة قدرت ب19.2%بالإضافة إلى فرع المناجم والمحاجر تحسناً قدر ب6.1%في سنة 2001نتيجة لمجموعة من القرارات الصادرة عن منظمة الأوبك والمتمثلة في رفع الإنتاج مما تسبب في تراجع الأداء في هذا القطاع حيث عرف انخفاضاً قدر ب2.8%، إلا في سنة 2002 ونتيجة لارتفاع أسعار البرميل حيث وصلت الى25.2%بسبب زيادة المضاربة وتخفيض الإنتاج الفنزويلي فقد سجل هذا القطاع نمواً مؤشرا5.4%

2/المؤشرات الاجتماعية: نلقي نظرة على انجازات الدولة الجزائرية على مستوى أبعاد ممتدة ومنها: البطالة-التشغيل-الصحة-التعليم.

-البطالة والتشغيل: فكما هو معروف أن البطالة ترتبط بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية في البلاد وأهمها مدى قدرة الدولة على توفير فرص عمل للقادرين على العمل، الجزائر هي من أكثر الدولة معاناة من البطالة وهذا راجع إلى تخلي الدولة عن دورها الاقتصادي والاجتماعي، مما أدى إلى تفاقم مشكلة البطالة خاصة مع عمليات التسريح الواسعة للعمال والتي مست 520الف عامل خلال الفترة1994-1998حيث ينتمون إلى قطاعات البناء والأشغال العمومية والقطاع الصناعي والمؤسسات المحلية وقطاع الخدمات وهذا على اثر حل المؤسسات العمومية، [2] يمكن أن نشير إلى بعض الإحصائيات.

السنة	1988	1991	1994	1999
النسبة المئوية	12.6	20.7	24.36	29.29

ما يمكن ملاحظته هو أن أعداد كبيرة تضاف سنوياً إلى سوق العمل مقدرة حوالي240الف شاب في حين لم تتجاوز فيه القدرة على التشغيل ال100الف منصب سنوياً حيث وصل سنة 1999الى2.427.000بطال قرابة نصفهم لا يتمتعون بتأهيل مهني أو حتى مستوى ثانوي، وعليه في بداية الألفية عرفت تراجعاً في معدلات

---

[1]/ المرجع نفسه،ص-ص.26-27.

[2]/ خالد حامد، " الخصخصة: دراسة سوسيو قانونية"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية،ع1،الجزائر: 2007)،ص-166.

البطالة إلى 28.71%سنة 2000الى 27.3سنة 2001ثم 17.7سنة 2004لتنتقل إلى 15.3%سنة 2005اي بقيمة أزيد من 1.4مليون بطال.

-الصحـــة: شهدت السنوات الأخيرة بعض النمو في مجال الصحة وذلك راجع إلى تحسن على مستوى صحة الأفراد وهذا ما سبب نتائج ايجابية مجملة في انخفاض معدلات الوفيات وانخفاض سوء التغذية لدى الأفراد، للإشارة أن المنظومة الصحية في الجزائر تعد الاسوء بالمقارنة مع دول الجوار وهذا استناداً للدراسة الحديثة لخبراء من جامعة شربوك الكندية بالتنسيق مع المنظمة العالمية للصحة[1]، حيث مست مستشفيات ومؤسسات المنظومة الصحية في المغرب العربي حيث كشف التقرير على انه رغم الميزانيات الضخمة على القطاع الصحي في الجزائر المرصودة لتحسين ظروف الرعاية الصحية للمواطن إلا أن القطاع بقي لم يفي بالغرض الذي وضع من اجله.

ـ التعليـــم: التعليم أداة أساسية لا يمكن الاستغناء عنها لتحسين نوعية الحياة، فالنقص في التعليم الأساسي والأمية يعيقان من عملية التنمية، حيث أكد الباحثون إن التعليم والتنمية وجهان لعملة واحدة يصعب الفصل بينهما، فحسب دليل التعليم في تقرير التنمية البشرية العالمي فإن معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين في الجزائر 15سنة فما فوق في سنة 2001بلغ نسبة67.8%أما لدى فئة الشباب 15-24سنة فقد بلغ نسبة89.2%حيث بلغت نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي بلغت 98%نسبة الالتحاق بالتعليم الثانوي 62%.

ليكون التعليم في هذه السنة 0.69 حافظت الجزائر على نفس القيمة وهي نفس القيمة التي سجلها أيضا في سنة 2004،ليرتفع سنة2005 الى0.71لتواصل سنة 2006بنفس القيمة وسنة 2008/2007الى .0.711[2]

المطلب الثاني: المـــوارد الأساسيـــة للجزائـــــر وغلبـــة الإنفـاق العـــام.

تعد المحروقات حجر أساس الاقتصاد الجزائري باعتبارها أنها تمثل الموارد الأساسي لخزينة الدولة ،بالإضافة إلى أن الحكومة تعتمد بشكل كبير على الجباية البترولية لتمويل سياستها العامة في كافة القطاعات، للإشارة أن الجزائر اعتمدت سياسة الانفتاح الاقتصادي سنة1989محاولة بذلك التخلي عن قطاع استراتيجي متمثل في المحروقات ومتجهة بالأساس إلى محاولة التوجه نحو الاستثمار الأجنبي، وهذا ما ولد مخاوف جمة نحو هذا التحول لأن الجزائر دولة ريعية لا تمتلك موارد مالية أخرى غير البترول لتنفيذ برامجها أمام عجز كل السياسات المتبعة لحد الآن لاسيما في الميدان الصناعي والفلاحي لخلق الثروة، وهذا ما سنعالجه من خلال النقاط التالية:

---

[1]/سوسن مريبعي: التنمية البشرية في الجزائر، مرجع سبق ذكره،ص140.

[2]/بدون كاتب، مجموعة تقارير التنمية البشرية لسنة2001-2007،نيويورك الأمم المتحدة من2001الى2007.ص-ص،142-218على التوالي

1/الدولة الريعية وغلبة الإنفاق العام: فيستخدم مفهوم الدولة الريعية لوصف حالة الدولة عندما تحصل على جزء كبير من ايرادتها40%فأكثر من مصادر خارجية على شكل ريع(وهي مداخيل من الصادرات الخام دون إضفاء حالة الإنتاج عليها)فهي ليست تحت رحمة ضرائب مواطنيها، ويشكل الإنفاق العام جزء كبير من ناتجها المحلي، حيث تقوم بتوزيع الريع أو جزء منه على مواطنيها من خلال برامج وسياسات اقتصادية واجتماعية الهدف منها توفير كل حاجيات المواطن، و في هاته الحالة تصبح الدولة تتمتع باستقلالية تجاه النشاط الاقتصادي الداخلي بحيث لا تحتاج لفرض ضرائب على مواطنيها، كما يعتبر البعض أن الإنفاق العام الهدف منه تقليص إمكانات تنامي المطالب والضغوط الشعبية سيراً على مبدأ: "لا ضريبة ولا تمثيل".

الجزائر دولة ريعية ومعظم ثروة البلاد تأتي من استخراج النفط والغاز، والسيطرة على مؤسسات الدولة تعني السيطرة على هذه الثروة، يشكل الإنفاق العام جزءاً كبيراً من الناتج المحلي الإجمالي، فهي تحصل على جزء كبير من ايرادتها من مصادر خارجية على شكل ريع بترولي، فمثلاً في سنة2010كانت مداخيل الخزينة العمومية تصل إلى 4379.6مليار دينار مشكلة من عائدات الجباية البترولية بقيمة 2905مليار دينار أي بنسبة 66.3%أما بقية العائدات 1470.3مليار دينار وبنسبة 33.70%مقسمة بين المداخيل الضريبية 1287.4مليار دينار وغير الضريبية 182.8مليار دينار.[1]

أما عن الهبات فقدرت ب4.4مليار دينار، للإشارة تقوم الدولة بدور الوسيط بين القطاع النفطي وبقية القطاعات من خلال برامج الإنفاق العام وهذا ما جعل من المطالب والضغوط الشعبية تتقلص بالمقابل تعود أسباب زيادة حجم هذه المطالب إلى عدم قدرة النظام على الاستمرار بهذه السياسات في ظل تغير أسعار البترول خاصة في أعقاب الفترة التي أعقبت الصدمة النفطية سنة1985 وخلال فترة التسعينات وتزايد الأعباء المالية على عاتق الدولة نتيجة الأزمة الأمنية خلال تلك الفترة، ففي الوقت الذي عرف فيه العالم تحولاً في جميع القطاعات لم يتم لحد الساعة وضع البنى الأساسية للاقتصاد الرأسمالي في الجزائر، فلا توجد فعلياً سوق مالية ولا بورصة سواء للعقار وموزع الخدمات والمزايا ومصدر التوظيف والتشغيل وأحياناً مصدر للرفاهية الاجتماعية.

ما يمكن الإشارة إليه هو أن في الجزائر رغم استمرار هاته السياسات يبقى الاهتمام حول الإنفاق العام وتدعيم الاستهلاك بدل التركيز أكثر على الإنتاج والقيمة المضافة خارج قطاع المحروقات وإحداث مناصب الشغل الدائمة وتدعيم الاستثمار المنتج للثروة على مستوى القطاعين الخاص والعام.[2]

---

[1]/ سمير بن عياش، "اثر الفواعل المحلية على تنفيذ السياسات العامة في الجزائر في ظل الإصلاحات الجديدة(2012)"،المجلة الجزائرية للسياسات العامة،ع2، (اكتوبر 2013)،ص38.

[2]/ المكان نفسه.

يمكن أن نشير إلى:أ/ **أوزان الإنفاق العمومي**: حيث تعتبر سنة1998سنة مرجعية تقاس كنسبة من الناتج الداخلي الخام، بمعنى أن النفقات العمومية للصحة في الجزائر بلغت 3.3%من الناتج الداخلي الخام وهي دون تلك المخصصة للمؤسسة العسكرية حيث وصلت الى3.9%.

في الجزائر بلغ المؤشر حوالي 8.4%.للصحة والتربية و3.9%بالنسبة للقوات المسلحة وهاته المؤشرات ايجابية على غرار باقي دول المغرب العربي، ب/وزن المبادلات والخدمات: فقد بلغت المبادلات في الجزائر ب46.7%مقابل 40.6%للخدمات ودلت المعالم والمؤشرات لسنة2000أن هناك حوالي12مليون جزائري يعيشون بأقل من 7500دجأي 100دولار وهو ما يمثل 32%من السكان كما أن البطالة وصلت حدود 30%من العمال النشطين، إلا أن الوقائع الراهنة تعكس الجهود الجبارة التي قامت بها الجزائر في مجال التقليص والاختزال ومن خلال الجداول التالية يمكن توضيح بعض المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية للجزائر في مرحلة الانطلاق(1999-2003)[1].

جدول: المؤشرات الاجتماعيات والاقتصادية للجزائر في مرحلة الانطلاق (1999-2003)[11]

بيان عام	1999	2000	2001	2002	2003
الناتج الدجلي الخام/مليار$	48.1	54.4	54.8	55.9	66.6
الدخل الفردي/مليار$	1.627	1.790	1.775	1.783	2.93
معدل النمو%	3.2	2.4	2.1	4.1	6.8
معدل التضخم%	2.64	0.34	4.23	1.42	2.59
معدل البطالة %	-	28.89	27.3	-	23.7
ديون خارجية /مليار$	28.315	25.261	22.571	22.642	23.353
الصادرات/مليار$	12.542	21.718	19.177	18.832	24.639
الواردات/مليار$	9.730	9.635	10.424	12.007	13.008
سعر الصرف دج/$	66.64	75.29	77.26	79.69	77.37
احتياطي الصرف /مليار$	4.41	11.91	17.96	23.1	32.94

ج/ الدخل الفردي: لوحظ أن نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام PIB بالدولارات الثابتة لسنة 1995 مثلاً كان 1460 دولار سنة 1975 ليرتفع ببطء إلى حدود 1521 دولار للفرد الواحد سنة1998، أي بعد تطبيق برنامج التعديل الهيكلي P.A.S دون مراعاة من يصلهم الدعم أو هذا النصيب من السكان.

1/ سعيد بومنجل، "أصالة الشعوب وتحدي العولمة-مقاربة الواقع الجزائري" ،مجلة دراسات استراتيجية، الجزائر:مركز البصيرة والبحوث والأخضر عزي والاستشارات والخدمات العلمية،ع05، (جوان2008)،ص-ص.52-54.

د/ مؤشر التنمية البشرية: يقدر اعتيادياًب1 كحد أقصى، وإذا ما زاوجنا مؤشرات الدخل والصحة والتربية فإن هذا المؤشر I.D.H قد تزايد بواقع 34% منذ سنة 1975 وقد كان هذا المؤشر سنة 1975 حوالي 0.50 بينما ارتفع ليصل إلى 0.683 سنة 1998، فتجدر الإشارة إلى أن التحسن الملحوظ للجزائر في هذا المجال منذ هذه الفترة تبعاً لبرامج طموحة في التنمية البشرية.

هـ/ الإنتاج الوطني الخام PNB والديون الخارجية 1998بمليار دولار حيث بلغ الإنتاج للجزائر حوالي 46.4مليار دولار مقابل 30.7مليار دولار كديون خارجية للعام 1998 مما سبق يلاحظ أن الجزائر أكثر مديونية بواقع 66%منPNBسنوياً فيما بعد لوحظ تحسن في سنة 2007 إذ تمكنت الجزائر من تسديد غالبية ديونها الخارجية.[1]

في ظل وجود دولة ريعية وغلبة الإنفاق العام بالنسبة للجزائر وجب الانتقال بروية نحو الاتجاه القائل أن السياحة إحدى صناعات العالم المهمة في الوقت الحاضر، بحيث أنها فاقت معدلات نمو الزراعة والصناعة كما تجاوزت أهميتها الصناعات التحويلية والخدمية وعليه من الواجب التحليلي تطلب تسليط الضوء على هذا الاتجاه.

السياحة الصحراوية في الجزائر: للإشارة فإن قطاع السياحة بات من أكثر القطاعات نمواً حيث باتت تزداد أهميته لدى اغلب الاقتصاديات العالمية وهذا في ظل النمو وتحسن الدخول، هناك علاقة قوية بين صناعة السياحة وحركية دوران النقود وحجم الاستثمارات المحلية والأجنبية، وعليه فقد سجلت منظمة السياحة العالمية لعام2012زيادة تقارب 10%من عدد السياح مقارنة بالعام الماضي وهذا بعد أن توصلت الجزائر إلى مليون سائح في العامين 2010و2011.

من بين المنافع الاقتصادية للسياحة الصحراوية: السياحة تعد احد مصادر الدخل القومي وتساهم بدرجة ملموسة في توفير قدر من العملات الأجنبية اللازمة لعملية التنمية وذلك من خلال مساهمة رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات الخاصة بقطاع السياحة والمدفوعات السياحية التي تحصل عليها الدول مقابل منح تأشيرات الدخول إلى البلد، للسياحة دور في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وهي من القطاعات المهمة التي توفر عائدات للاستثمار.

-للسياحة دور فاعل في زيادة الدخل الوطني من خلال المساهمة بصورة مباشرة في الناتج الوطني الخامPIBواستناداً إلى إحصائيات المنظمة العالمية للسياحة سجلت الجزائر نسبة 2.4بالمئة من حصة السياحة في الناتج المحلي الخام لعام 2011.ومن خلال الجدول سنتعرف على تدفق السياح على الجزائر.

1/المرجع نفسه،ص-ص.54-56 .

جدول رقم 04يوضح:تدفق السياح إلى الجزائر خلال الفترة2009-2012[1] .

السياح / السنة	2009	2010	2011	2012
الجزائريون المقيمون في الخارج	1.255.696	1.415.509	1.493.245	1.652.101
نسبة التطور بالمائة	3.35	12.73	5.49	10.64
السياح الأجانب	655.810	654.987	901.642	981.955
نسبة التطور بالمائة	17.80	0.13-	37.66	8.91
المجموع	1.911.506	2.070496	2.394.887	2.634.056
نسبة التطور بالمائة	7.89	8.32	15.67	10

المطلب الثالث: برامـــــــج الانعـــــــاش الاقتصـــــادي فـــــي الجزائـــــر.

نظراً لتزايد الاهتمام بالتنمية المستدامة من طرف المجتمع الدولي بصفة عامة والحكومة الوطنية بصفة خاصة،فقد عملت الحكومة على إبراز برنامج الإنعاش الاقتصادي 2009/2001في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر من خلال المحافظة على البيئة خلف تنمية ريفية تشجع على العودة العكسية للهجرة الريفية،الاهتمام بالعنصر البشري وتنمية مهارته.

1/برنامج الإنعاش الاقتصادي2001-2004:يعتبر هذا البرنامج كأداة مرافقة للإصلاحات الهيكلية التي إلتزمت بها الدولة الجزائرية قصد إنشاء محيط ملائم لاندماجه في الاقتصاد العالمي،حيث تميز بإنعاش مكثف للتنمية الاقتصادية، وهذا ما سنعالجه من خلال انجازات عديدة لعلى من بينها:

أولاً:دعم النشاطات الإنتاجية،ثانياً:التنمية المحلية والبشرية،ثالثاً:تعزيز الخدمات العامة وتحسين الإطار المعيشي،رابعاً:تنمية الموارد البشرية.

أولا:دعم النشاطات الإنتاجية:

أ/الفلاحة:فيندرج هذا البرنامج في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحة حيث يتمحور حول: مكافحة الفقر والتهميش عن طريق مشاريع تجريبية للتنمية الجماعية ومعالجة ديون الفلاحين،حيث قدرت تكلفته ب65مليار دينار جزائري، العمل على تكثيف الإنتاج الفلاحي بالخصوص المواد واسعة الاستهلاك وترقية الصادرات للمنتجات الفلاحية، حماية الأحواض المنحدرة والمصبات وتوسيع مناصب الشغل في الريف، حماية النظام البيئي الرعوي وتحسين نوعية العلف.

ب/الصيد والموارد المائية:نظراً لطول الساحل الجزائري جعل من هذا القطاع لا يحظى بالعناية المستحقة،وبالتالي الصيد يمثل مصدر ثروة، فيتضمن هذا البرنامج بدايتاً:البناء،تصليح وصيانة البحرية، التكييف،التقييم،التبريد والنقل، فإنجاز هذا البرنامج يتطلب إجراءات تأسيسية وهيكلية مرفقة يجب التكفل بها في إطار قانون المالية لسنة2001، حيث يتعلق الأمر ب:تخصيص الموارد للصندوق الوطني[2] المساعد في الصيد

---

[1]Synthèse des flux touristiques en Algérie année 2009,République Algérienne démocratique et populaire, Ministère du tourisme et de l'artisanat 2009 .

2/ زرمان كريم، " التنمية المستدامة في الجزائر"، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، عدد 07 (جوان 2010)، ص-ص، 200-204.

التقليدي،إنشاء مؤسسة للقرض من اجل الصيد وتربية المائيات-إدخال إجراءات جبائية،شبه جبائية،جمركية رامية إلى دعم نشاط المتعاملين.

ثانيا:التنمية المحلية والبشرية:

أ/التنمية المحلية:التكفل بالانشغالات المحلية على عدة مستويات،حيث أن البرنامج يتضمن انجاز مخططات البلدية للتنمية، والتوزيع المتوازي للتجهيزات والأنشطة على كامل التراب الوطني، مشاريع مرتبطة بالطرق سواء ولائية أو بلدية، تطهير الماء والمحيط.

ب/التشغيل والحماية الاجتماعية:حيث يتطلب هذا البرنامج غلاف مالي يقدر ب 16 مليار دج،فهو يخص برامج الأشغال ذات الكثافة العالية المتعلقة بالولايات المحروسة، حيث البرنامج ما من شأنه أن يسمح بعرض 70.000منصب شغل دائمين،أما عن النشاط الاجتماعي فيتمثل في نشاطات التضامن اتجاه السكن الأكثر ضعفاً.

ثالثا:تعزيز الخدمات العامة وتحسين الإطار المعيشي: قدر بغلاف مالي قدره 210.5مليار دج حيث يتشكل من ثلاث جوانب: التجهيزات الهيكلية للعمران، إعادة الفضاءات الريفية في الجبال،الهضاب العليا والواحات والسكن والعمران،بشيء من التفصيل:

1/التجهيزات الهيكلية للعمران: فيهدف إلى تحسين إطار معيشي لحياة سكان المراكز الحضارية الكبرى حيث يتمركز الفقر والعزلة،حيث قدر هذا البرنامج 142.9ملياردج،تأمين الموانئ والمطارات والطرقات حيث يهدف هذا البرنامج إلى تعزيز الأمن عبر نقاط دخول الموانئ والمطارات والطرقات بواسطة وسائل الكشف والمراقبة قصد حماية الاقتصاد الوطني من الغش1.7مليار دج.

2/إحياء الفضاءات الريفية بالجبال،الهضاب والواحات:حيث ينص هذا البرنامج على حماية الفضاءات الساحلية على طول الخط الساحلي والمحافظة على مستوى مناطق الهضاب العليا و الجنوب،حيث يتوزع هذا البرنامج على المسائل التالية:المحيط6.1مليار دج،الطاقة16.8مليار دج،الفلاحة 9.6مليار دج، السكن:35.6مليار دج.

*رابعا:تنمية الموارد البشرية:*تكلفة هذا البرنامج حوالي 90.3مليار دج،تم اختيار المشاريع وفقاً لانعكاسها المباشر على حاجيات السكن، المنشآت الصحية والتربية،حيث يتوزع هذا البرنامج على:التربية الوطنية 27مليار دج،التكوين المهني 9.5مليار دج،التعليم العالي18.9مليار دج،البحث العلمي12.38مليار دج،الصحة والسكان14.7مليار دج،الشباب والرياضة 4مليار دج،الثقافة والاتصال2.3مليار دج،الشؤون الدينية1.5مليار دج.

- نتائج برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 : عمل على إنعاش مكثف للتنمية الاقتصادية حيث تميزت سنوات 2001-2004 بالأمن عبر كامل ربوع الوطن ولعلى من بين النتائج استثمار إجمالي بحوالي 46

مليار دج. [1] أي 3.700مليار منها30مليار دولار أي 2.35مليار دينار من الإنفاق العمومي، في سنة2003تراجعت البطالة أكثر من24%إلى 29%، تم انجاز الآلاف من المنشآت القاعدية وكذا بناء وتسليم الآلاف من المساكن الجاهزة، حققت الجزائر نمو قدره 6.8%واحتياطي صرف قدره32.9مليار دولار ديون الجزائر انخفضت الخارجية من28.3مليار دولار،كما تقلصت الديون العمومية للدولة من1059مليار دج في سنة 1999الى911مليار دج في سنة2003

2/البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي2005-2009: مع العلم شكلت الانتخابات الرئاسية منعطفاً حاسماً 8افريل 2004في مسار التقويم الوطني الذي عكفت الجزائر على انتهاجه حيث سجل التزام الرئيس الجمهورية بمواصلة وتكثيف المسار المتمثل في إعادة بناء الاقتصاد الوطني من خلال ثلاث محاور:

1/الإصلاح في المجال الاقتصادي: أولاً:تحسين إطار الاستثمار:1-ترقية الاستثماروضبطه من خلال التعديلات التشريعية في إطار التحضير للشراكة الفعلية مع الاتحاد الأوربي والانضمام لمنظمة التجارة العالمية.

2-تسوية مسار العقار:فيما يخص العقار الصناعي والذي يمثل عائقاً في نظر الكثيرين.

ثانيا:مكافحة الاقتصاد غير الرسمي:ظهور اقتصاد السوق في الجزائر مؤخراً صاحبته ظواهر طفيلية وضارة عقدت الحكومة العزم على محاربتها،حيث تعزم الحكومة على مكافحة الاقتصاد غير الرسمي.

ثالثا:عصرنة المنظومة المالية:فهي ورشة مفتوحة ينبغي استكمالها في الوقت الحاضر على ضوء الظروف الاقتصادية الكلية الملائمة،حيث تعمل الدولة على تحقيق استكمال عصرنة أدوات وأنظمة الدفع الجارية حالياً، تحسين إدارة البنوك والمؤسسات العمومية للتامين وتعزيز سوق رؤوس الأموال وضبطها الفعال، التطوير المؤسساتي للقطاع المالي لاسيما من خلال إقامة صندوق ضمان القروض لفائدة المؤسسات الصغيرة، التطوير المنظم للموارد البشرية في القطاع المالي سواء تعلق الأمر بالبرامج أو بالمؤسسات لاسيما من اجل التحكم في المهن الحرة، إنعاش البورصة وتطويرها.

2/النهوض بتنمية مستمرة ومنصفة في جميع مناطق البلاد:

أولاً: تثمين الثروات الوطنية وتطويرها:

أ/قطاع المحروقات والمناجم: تقوم الحكومة باستكمال الترتيبات التشريعية والتنظيمية والمؤسساتية من اجل جلب الاستثمار الخاص الوطني والمزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو الاستثمارات في شكل شراكة في قطاعات المحروقات والطاقة والمناجم، تعمل الدولة على تكييف وعصرنة المنشآت الأساسية المعدة لتصدير المحروقات لتتماشى مع تطور الإنتاج، وتعمل كذلك على ضبط تسعيرة الكهرباء والغاز، ستواصل كذلك وبشكل ملموس على تشجيع إيصال الغاز وغاز البر المميع والطاقات المتجددة.

---

[1] / المرجع نفسه، ص-ص، 202-204.

ب/الفلاحة: عرف هذا القطاع تقدماً معتبراً خلال السنوات الأخيرة بفضل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية[1].وبفضل الموارد المالية الكبرى التي خصصتها الدولة، ستوجه الإعانة والحفز العموميين لتنمية تربية المواشي والدواجن وتنويعها لاسيما في الهضاب العليا وفي المناطق الجبلية، تحسين محيط المستثمرات بواسطة تنمية المؤسسات الصغيرة للخدمات وصناعة التبريد وتشجيع التكامل بين المنتخبين والصناعة الغذائية والفلاحية.

ج/في ميدان السياحة والصناعة التقليدية والصيد البحري: حيث تشكل السياحة عنصراً من عناصر القوة يجب على الجزائر أن ترفع من خلاله مستوى إيراداتها الخارجية ومضاعفة قدراتها في استحداث مناصب شغل.

د/الاتصالات والتكنولوجيا الجديدة: مع استكمال عملية المنافسة في مختلف مقاطع سوق الاتصالات السلكية واللاسلكية والبريد والتشجيع على تطوير دخول شبكة الانترنيت ذات المستوى العالي.

ثانيا: رفع التحدي في مجال الموارد المائية: الموارد المائية تشكل بسبب أهميتها الاقتصادية والاجتماعية وبحكم ندرتها مسألة ينبغي للبلاد أن ترصدها من باب الأولوية الوطنية.

3/التنمية البشرية:

أولاً: الصحة: ستستمر في تعبئة جهود الدولة لضمان الحق في الخدمات الصحية وتمكين جميع المواطنين من الحصول على العلاج الوقائي الاستشفائي الجوهري، ولإصلاح المنظومة الصحية من اجل تحسين الأداء فيها حيث تعمل الحكومة على: 1/تحسين قدرات المنظومة الصحية 2/تحسين العلاج الاستشفائي، 3/إصلاح المستشفيات من شأنه تحسين ظروف استقبال المرضى وإقامتهم ودوام أعمال الرعاية الصحية الإستشفائية،دعم تراتيب التكفل بالاستعجالات الطبية.

-تحسين التزويد بالوسائل الملائمة للخدمات الطبية المتخصصة ولاسيما الخدمات المختصة في الأمراض التي تستوجب التحويل إلى الخارج.

ثانياً:تلبية الطلب على السكن وتهيئة المدينة:تسهر الحكومة على تجسيد التزام الدولة قصد تسليم مليون مسكن جديد خلال السنوات الخمسة القادمة بكيفيات جديدة، تسهر الحكومة على تحقيق التحكم في مشكل وفرة عقار البناء الذي يتسبب في تأخر وارتفاع تكاليفها بتمويل تتشارك فيه البنوك حيث تعتزم الحكومة توسيع هذه الصيغة من السكن.

---

[1] / ميلود ولد الصديق: " سياسات التنمية في المغرب العربي"، دروس ألقيت في السنة الأولى ماستر، الجزائر: مقياس سياسات التنمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سعيدة، ص-ص، 07-10.

1/في مجال السكن الاجتماعي التساهمي:هذا البرنامج موجه للفئات الاجتماعية المتوسطة الدخل:إشراك المؤسسات المالية أكثر،رصد الموارد المالية الضرورية في الميزانية العمومية لتغطية الإعانات.

2/في مجال السكن الريفي: ستعكف الحكومة على انجاز برنامج 40000مساعدة تم انجازها وستتم هذه العملية بالتعاون الوثيق بين مختلف الدوائر الوزارية المعنية في مجال السكن الاجتماعي لصالح الفئات المحرومة وتحفيز الجهات المكلفة بالتوزيع على اعتماد الشفافية، تحسين نوعية السكن التابع للممتلكات الاجتماعية الايجارية سواء على مستوى المساحات أو الاداءات.

3/في مجال البيع بالإيجار:ترمي الصيغة إلى عرض المساكن المبادر بها مؤخراً إلى الاستجابة بقدر أفضل لإحتياجات الشرائح الاجتماعية المتوسطة الدخل.[1] أدخلت الجزائر المخطط الخماسي الثالث (2010-2014) في ماي 2010. والذي خصصت له ميزانية مالية كبيرة كمثل تصريح وزير الموارد المائية الأسبق عبد المالك سلال في تلك الفترة بأن الجزائر قد خصصت ميزانية مقدرة ب 40 مليار دولار لتوفير المياه الصالحة للشرب وبناء السدود ومد أنابيب المياه وتحلية مياه البحر، حيث صرفت ما يقدر ب 25 مليار دولار وتترقب صرف 15مليار دولار خلال المخطط الخماسي الممتد مابين (2010-2014)[2].

من كل ما سبق الإشارة إليه من أداء تنموي والذي أعتمد بالأساس على مؤشرات موضوعية الغرض منها إبراز مستوى التنمية، بالإضافة إلى معرفة أهم مصادر الدخل بالنسبة للدولة فنستشف ما يلي:

سجل النمو الاقتصادي الوطني بمعدل 2.6% في سنة 2000 بالإضافة إلى تراجع معدلات التضخم التي بلغت 0.43% سنة 2000.

- ✓ إعادة تنظيم قطاع الصناعة وذلك من خلال تنظيم تسيير رؤوس الأموال التجارية للدولة حيث وعت مجموعة من الإصلاحات.
- ✓ قطاع المناجم عرف تطوراً في أدائه حيث قدر ب 4% نتيجتاً لأسباب تنموية .
- ✓ بالنسبة للمؤشرات الاجتماعية حيث عرفت البطالة تراجعاً مع تحسن في المستويات التربوية والتعليمية.
- ✓ تعتمد الدولة الجزائرية بالأساس على المحروقات وغلبة الإنفاق ما يجعلها عرضة للأزمات وهذا ما نشاهده من تتذبذب أسعار النفط من فترة إلى أخرى حيث سجلت سنة 2010 مداخيل للخزينة العمومية وصلت إلى 4379.6 دينار.

---

[1] / المرجع نفسه، ص-ص، 10-16.

le ، D'eau) 2010-2014 ([1] / 40 Milliards de dollars pour en finir avec le problème
05.: p ، Algérie ،Quotidien d'Oran. 15 octobre 2015

- ✓ تحسن الوضع مع بداية الألفية بشكل تدريجي من خلال الإنفاق العمومي وزيادة وزن المبادلات والخدمات بالإضافة إلى الدخل الفردي.
- ✓ وضع برامج إنعاش تنموي ملخصة في البرنامج الخماسي الأول بالإضافة إلى البرنامج التكميلي من سنة 2000-2004 إلى سنة 2004-2009.

المبحث الثالث: واقع التهديدات اللاتماثلية وأثرها على الأمن والتنمية في الجزائر.

إن المتتبع لمسار الأحداث في الجزائر يجد أن بداية التسعينات هي فترة راسخة في أذهان الشعب الجزائري، وذلك لما خلفته من أحداث دامية خلال فترة الألفية، حيث عرف مسار التنمية في الجزائر تحديات كادت أن تؤدي به إلى إجهاض هاته المحاولات التنموية، فما نشهده من تحديات أمنية يومية خير دليل على ذلك.

الجزائر ليست في غنى عن التهديدات اللاتماثلية فهي حاولت من خلال نظامها أن تتكيف مع المستجدات حتى لا تقاد إلى نموذج يطلق عليه في الدراسات الأمنية بالدولة الفاشلة، فبحكم موقع الجزائر الجغرافي والذي يمثل بوابة إفريقيا من الجهة الأوروبية، ومحاذية للعمق الاستراتجي الإفريقي جعل منها محط أنظار الجماعات الإرهابية، ومأوى لفئات الهجرات الغير شرعية، بالإضافة إلى ما نشهده من مسلسل للتهريب والتجارة الغير مرخص بها لا سيما على الحدود الغربية والجنوبية والشرقية للجزائر، كل هذا سنتعرف عليه من خلال المطلب الأول: وفيه نتعرف على تحركات الجماعات الإرهابية عبر الحدود الجزائرية، وفي المطلب الثاني: الإشارة إلى نسب الجرائم المنظمة في الجزائر، المطلب الثالث: تسليط الضوء على الهجرة غير شرعية باعتبار أن الجزائر تمثل بلد عبور.

المطلب الأول: الإرهاب ومحاولة إخلاله بالعملية التنموية في الجزائر.

في البدايةوجب أن نعرج على الجانب التاريخي للظاهرة الإرهابية في الجزائر،فكما تبدوا الجزائر من بين كافة الدول المغاربية و الإفريقية الأكثر إلتصاقاً بالإرهاب لأن البلاد خاضت صراعاً مدنياً لأكثر من عقد من الزمن،أدى بحياة مئات الآلاف من الجزائريين،فلعب ما يطلق عليهم العائدون من أفغانستان دوراً بارزاً وأساسياً في نشوء الظاهرة الإرهابية في الجزائر،إذ كان هدف التنظيمات المسلحة في داخل الجزائر منذ عام 1992 هو الإطاحة بالنظام،أما بالقوة أو بإعادة جبهة الإنقاذ والعملية الانتخابية.

شهدت الظاهرة الإرهابية عدة تحولات بارزة خلال فترة التسعينات وما بعدها حيث ظهرت الكثير من الجماعات الإرهابية المسلحة في الجزائر،ت نظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي جانفي 2007هو من أهم انعكاسات الحرب الأمريكية على الإرهاب بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001، اغلب العمليات الإرهابية تندرج في إطار الإرهاب المحلي إلا أن هذه العمليات شهدت نقلة نوعية عقب تحول الجماعة السلفية للدعوة والقتال إلى ما يعرف بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، كما عبر عبدالعزيز بوتفليقة عند زيارته للولايات المتحدة في نوفمبر2001بأن:"الإرهاب وحدة لا تتجزأ وإذا أردنا محاربته فيجب علينا أن نقوم بذلك معاً [1] .

فحل هذه المعضلة والمتمثلة في الشرعية يستدعي حل إشكالية عويصة ميزت المشهد السياسي في الجزائر وهي إشكالية الاستعباد والمشاركة وعليه فاستمرار التهديد الإرهابي سيبقى قائما ومستمرا ما دامت هاته الإشكالية قائمة.[2]

الإرهاب المحلي في الجزائر: فكما هو معروف أن الخلايا الإرهابية متواجدة حالياً جنوب الجزائر والمتمثل في تنظيم القاعدة في بلاد المغرب تحديداً،فظاهرة الإرهاب لا تعني فقط الإقليم المغاربي بل هي قضية إقليمية ودولية تشابكت فيها المؤثرات والنتائج خصوصاً مع تواجد تنظيم القاعدة في المنطقة وتحالفه مع جماعات إرهابية أخرى فيها،على غرار الجماعة الليبية الإسلامية للقتال كذا الجماعة السلفية للدعوة والقتال في الجزائر،والتي أعلنت انضمامها للقاعدة وغيرت اسمها لتصبح تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.

فكما هو معروف بدأ تنظيم القاعدة في اختراق القارة الإفريقية مع بداية التسعينات من القرن الماضي من خلال الدعوة إلى دعم الدولة الإسلامية في السودان،ثم بعد ذلك ظهور الجماعات المسلحة في الصومال القادمة من إقليم اوغاديتوا التي شاركت في قوات المار ينز خلال نفس الفترة إلى غاية تفجير السفارتين الأمريكيتين في نيروبي وكينيا ودار السلام في تنزانيا سنة1998.

---

[1]/ إدريس عطية، سبق ذكره، ص-ص.169-170.

[2]/ صالح زياني، مرجع سابق،ص.294.

– بالنسبة للإرهاب المحلي تعتبر الجزائر أو الحالة الجزائرية من أهم الأمثلة على ذلك من خلال الأزمة الأمنية التي شاهدتها البلاد في فترة التسعينات بعد توقيف المسار الانتخابي حيث استمرت الأزمة إلى حين قدوم الرئيس بوتفليقة إلى السلطة وإعلان سياسة المصالحة الوطنية تراجعت الأعمال الإرهابية مع نهاية التسعينات وبداية الألفية الجديدة خصوصا في المناطق الشمالية للبلاد، مقارنة بالمناطق الصحراوية التي شهدت استقرارا نسبيا طوال هذه الفترة، لكن سرعان ما عدت الجماعات الإرهابية للنشاط في الجزائر والمتمثلة في الجماعة السلفية للدعوة والقتال، حيث قامت هذه الجماعة بتحويل نطاق عملها نحو المناطق الصحراوية التي كانت تنعم بأمن نسبي خلال الأزمة لتشمل بذلك دول أخرى في منطقة الساحل والمصالح الغربية هناك.[1]

أسباب تنامي وتطور الظاهرة الإرهابية في الجزائر: نتيجة لما حدث بعد سنة 1989والمتمثل بالأساس في سقوط المعسكر الشرقي وتفككه، سارعت معظم الدول الاشتراكية إلى تبني نهج النظام الليبرالي الغربي واعتناق المبادئ الديمقراطية التي نادي بها النظام الرأسمالي، بالإضافة إلى التحولات الدولية والتي أدت إلى فرض ضغط كبير عن الأنظمة الاشتراكية ودفعها نحو تبني الخيار الاشتراكي.

الجزائر كغيرها من الوحدات السياسية ذات التوجه الاشتراكي قامت في تلك الفترة بإصدار ترسانة من النظم القانونية الممهدة لعملية الانتقال من نظام اشتراكي موجه إلى نظام ليبرالي حر، فمن ابرز القوانين وفي مقدمتها دستور 23فيفري 1989والقانون رقم88-11والمتعلق بالجماعات ذات الطابع السياسي، حيث من خلال هذا الدستور تم إقرار التعددية الحزبية كمظهر من مظاهر الديمقراطية التي يقوم عليها الفكر الليبرالي الرأسمالي، ومما زاد من حدة الأمر في الجزائر هو ظهور موجة الاحتجاجات والمظاهرات التي اجتاحت الشارع الجزائري سنة1988 خاصة في ظل تلازم هذه الإحداث لازمت منطقة القبائل.

–ظهور الحركات الإسلامية بداية التسعينات على غرار الحركة من اجل الدولة الإسلامية والجبهة الإسلامية للإنقاذ وغيرها، ودخول هذه الحركات للمعترك السياسي مستغلة بذلك حالة الاحتقان التي سادت في المجتمع الجزائري في تلك الفترة، وبالأخص مع عودة الكثير من الجزائريين ممن شاركوا في الحرب الأفغانية متشبعين بالأفكار

المتطرفة حاملين معهم منطقاً جهادياً بتجربة ميدانية وخبرة كبيرة في مجال الحرب العصابات ومختلف أنماط الجرائم الإرهابية.[2]

---

[1]/مريم براهيمي،التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب وتأثيره على المنطقة المغاربية، رسالة ماجستيرغير منشورة، الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية،2012/2011،ص-ص.43-45.

2/ باخوية إدريس،"جرائم الإرهاب في دول المغرب العربي"مجلة دفاتر السياسة والقانون،ع11(جوان2014) ، الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ادرار)، ص102.

المطلب الثاني: الجريمـــة المنظمـة وأثرهـا على التنميـة في الجزائـــــر.

قبل صدور اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية اتفاقية باليرمو عام2000 لم يكن هناك تعريف واضح وموحد بين الدول للجريمة المنظمة،وقد حددت الاتفاقية المذكورة التي اعتمدت من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ15-11-2000.تعريف الجريمة المنظمة: فهي الجريمة التي ترتكبها جماعة إجرامية منظمة ذات هيكل تنظيمي موجودة لفترة من الزمن وتعمل بصورة متضافرة بهدف ارتكاب واحدة أو أكثر من الجرائم الخطرة والأفعال المجرمة وفقاً لهذه الاتفاقية من اجل الحصول بشكل مباشر أو غير مباشر.

-خصائص الجريمة المنظمة العابرة للحدود:

1/التنظيم الجماعي والبناء الهرمي،2 /التخطيط والاحتراف3/النطاق عبر الوطني.[1]

-الجريمة المنظمة لتهديد كبير على امن الفرد والدولة خصوصاً بالمنطقة ذات الميزة الصحراوية فالتجارة غير الشرعية للمخدرات والأسلحة مؤشر أخر على الفراغ الحكومي في مناطق الحدود وأثاره السلبية على الاقتصاديات المحلية.

بالنسبة للمخدرات فتعد نسبة% 27من المخدرات التي صورت في أوربا مصدرها إفريقيا أي ما يقدر ب1.8مليار دولار.ويعتبر تزايد نسبة تجارة المخدرات في المنطقة في السنوات الأخيرة يعتمد على نشاط منظمات التهريب التي تستغل الفساد وضعف رقابة الدولة لتمرير كميات الكوكايين نحو شمال إفريقيا وجزء لأوربا وحتى الشرق الأوسط.

-يشير المحللون إلى أن شبكات تهريب المخدرات عبر القارات قد زاد نشاطها بالنسبة لمنطقة الساحل، وهو ما تؤكده الأرقام على الخريطة، حيث يتم نقلها من كولومبيا نحو أوربا، مروراً بهذه المنطقة، متتبعين طرق التنقل السريع من خلال دول غرب إفريقيا والصحراء الساحلية تحديداً موريتانيا،مالي،النيجر،وتشاد.[2]

تعتبر ظاهرة تبييض الأموال من أصناف الأنشطة الإجرامية المنظمة والحديثة على الساحة العالمية بالإضافة إلى تجارة المخدرات حيث أظهرت إفريقيا عجزاً امنياً في محاربتها لجميع أشكال الجريمة المنظمة الدولية حيث يوجد تقصير أمني سواء كانت على المستوى الثنائي أو الجهوي والإقليمي وحتى الدولي و قد أشارت هيئة الأمم المتحدة العالمية لمراقبة الاتجار بالمخدرات أن:

---

[1]/ باخوية إدريس،"جرائم الإرهاب في دول المغرب العربي"مجلة دفاتر السياسة والقانون،ع11(جوان2014) ، الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ادرار)، ص102.

[2]/ صالح بوكروح،واقع التهريب وطرق مكافحته،رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر: كلية الحقوق بن عكنون، جامعة الجزائر،2012/2011،ص.16.

[3]/ مريم براهيمي،مرجع سبق ذكره،ص.46.

« إن قارة إفريقيا تشهد عمليات تهريب ومتاجرة بالمخدرات بشكل مقلل للغاية مستغلين في ذلك ضعف الآليات المحلية للتصدي،فمهربو المخدرات يستعملون إفريقيا كمناطق للعبور وذلك بجلب المخدرات من أمريكا اللاتينية وتوزيعهما نحو أوربا مروراً بمناطق إفريقيا الغربية والوسطى والشمالية»

العامل الاقتصادي له دور كبير في تجارة المخدرات من حيث العوائد المالية التي يدرها هذا النوع من النشاطات الإجرامية المنظمة العابرة للحدود خاصتاً للأفراد[1] .

المتاجرة بالبشر:لعلى من بين المصطلحات التي أطلقت جريمة المتاجرة بالبشر"اقتصاد المتاجرة بالبشر"في إشارة واضحة للأرباح المالية التي يجنيها هذا النوع من أنشطة الجريمة المنظمة وطنية أو عبر وطنية، ويشهد هذا النوع من النشاطات الإجرامية العابر للحدود نمواً سريعا بمعدل3.2بليون دولار حيث نصيب الاستغلال الجنسي يقدر ب7مليون دولار.

ومما يساعد على انتشارها في إفريقيا بما أن الجزائر متواجدة في قارة إفريقيا هي:الفقر والحاجات الاقتصادية للأفراد، ووجود عصابات للاتجار بالبشر تستغل جهل الإفراد، سلبية العولمة-البعد القانوني القاصر في مواجهة هذه الظاهرة.

تهريب الأسلحة: خاصة الخفيفة منها والمحلية الصنع في منطقة الساحل الإفريقي عبر حرية تنقل الأشخاص والأزمات السياسية وذلك على طول الشبكة الإقليمية من القرن الإفريقي في أقصى الشرق ذهاباً إلى دول غرب إفريقيا نحو كوتديفوار وسيراليون في أقصى الغرب ثم صعوداً نحو دول المغرب العربي.أدت الحروب الأهلية إلى انتشار ظاهرة تهريب الأسلحة الخفيفة،زيادة على نشاط الحركات أو التنظيمات المتمردة أوما يعرف بأمراء الحرب بين الحين والآخر.

عملية تهريب السلاح تتم عبر محاور لعلى من بينها:من نيجر نحو مالي ثم الجزائر أو من النيجر مباشرة نحو ليبيا والجزائر،ومن غينيا نحو ليبيريا ثم سيراليون،ومن القرن الإفريقي نحو التشاد ومن التشاد نحو المناطق الأخرى.

حيث قال ميري بيترسون:Merryrettesson:«من دون شك نحن نعلم:انه أينما وجدت الأسلحة،سوف يكون هناك نزاع»فملخص القول أن الحروب الأهلية تتسبب في انتشار ظاهرة تهريب الأسلحة الخفيفة.[2]

---

[1]/ أبصير احمد طالب ،المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام جامعة الجزائر ،2009-2010،ص-ص.92-97.

[2]/المرجع نفسه،ص105 .

وزيادة على تجارة الكوكايين هناك تجارة زرع القنب الهندي المنتشر بكثرة في منطقة شمال إفريقيا فمن الناحية المادية لا يعتبر القنب الهندي مربحاً مقارنة بتجارة الهيروين،ما يحدث في المملكة المغربية وفي الجزائر وفي النيجر دليل على رواج تلك التجارة.

وقال إسماعيل أوكيل في تصريح له: «دان 140 مليون شخص يتعاطون القنب الهندي وان13 مليون شخص يتعاطون مادة الكوكايين و8 ملايين شخص يتعاطون الهيروين مشيرا إلى أن 400طن من القنب الهندي يتم حجزه سنوياً في اسبانيا ويكون مصدره إحدى الدول المجاورة التي تنتج 2500طن من القنب الهندي سنوياً على مساحة تقدر بما بين 50و70الفهكتار فتجارة الحشيش منتشرة بكثرة في منطقة المغرب العربي كتهديد امني من الدرجة الأولى، و أما عن تجارة الكوكايين فيقوم وسطاء عن كارتل نيجيريا انطلاقاً من خليج غينيا برشوة المسئولين المدنيين والعسكريين لتسهيل عمليات نقل المخدرات وتأمين الممرات لها سواءاً البرية أو البحرية أو حتى الجوية، تكون رحلة نقل المخدرات من خليج غينيا نحو السنغال والجزائر ومالي والنيجر والمملكة المغربية.

وعن الجزائر هذا البلد التي أصبح تجسيداً لأحد أهم مناطق العبور والاستهلاك للقنب الهندي وذلك انطلاقاً من البوابات الغربية للحدود الجزائرية المغربية عبر تلمسان(مغنية)ووهران وادرار وغرداية وتندوف وبشار.

وفي عملية معاكسة يقوم حالياً مهربو الحشيش بنقل الأفيون أو الحشيش من المملكة المغربية باتجاه موريتانيا إلى الشرق الأوسط عبر مصر، ويدل على حجم التهديد الأمني المتنامي لظاهرة تهريب الحشيش من المغرب نحو منطقة الشرق الأوسط في شكل صورة موازية لحجم التهديد الأمني في منطقة أفغانستان.[1]

المطلب الثالث: الهجـرة غير شرعيـة وإخلالها بمسار التنميـة فـي الجزائـر.

الهجرة ظاهرة اجتماعية طبيعية لمخلوقات الإنسان والحيوان، حيث أن لديها دور هاماً في تلاقي المجموعات البشرية، فهي بمثابة هروباً للإنسان من ويلات الحروب والكوارث الطبيعية بحثاً عن الأمن أو طلباً للعلم والمعرفة، وأعظم هجرة في التاريخ هي هجرة سيد الخلق محمد صلى الله عليه وسلم من مكة المكرمة إلى المدينة المنورة.

غير أن هذا المفهوم تحول من ظاهرة طبيعية عادية إلى ظاهرة تهدد الاستقرار والأمن حيث أصبحت تحدياً للشرعية العالمية، حيث صنفت في المرتبة الثالثة بعد المتاجرة بالمخدرات والأسلحة،وحسب دراسة لمركز دراسات اللاجئين سنة2006ان المهاجرين الذين يعبرون البحر المتوسط هم ضحايا الاتجار بالبشر،وخصت الدراسة أن الهجرة غير شرعية للدول الأوربية تسهم في تأجيج مشاعر الكراهية للأجانب.

نركز في هذا المطلب على الهجرة غير الشرعية في الجزائر وكيف أنها تنامت وأصبحت هاجساً وانشغالاً وسط شرائح واسعة من الشباب فيما بعد تعدت إلى الشيوخ والفتيات بل وحتى القصر وشباب من أوساط اجتماعية ميسورة، تعدى الأمر إلى أن وصل إلى جامعيين وإطارات، في حين هناك شبكات قائمة بذاتها تعمل على ضمان

المرجع نفسه،ص-ص.101-103.

تهريب البشر وتنظيم الرحلات حيث تحولت الهجرة إلى مشروع استثماري الهدف منه إيجاد مصادر التمويل وتحقيقها.

ـ في تقرير لمنظمة الهجرة العالمية يشير إلى أن 192مليون من سكان العالم يعيشون خارج أوطانهم،وتقرير الأمين العام عن الهجرات الدولية والتنمية سنة2006يذكر انه ما بين 19و28مليون مهاجر سري من العدد المذكور أنفاً.والعالم الديموغرافي الفرنسي "الفريدصوفي"لخص إشكالية الهجرة بقوله: أما أن ترحل الثروات حيث يوجد البشر وإما أن يرحل البشر حيث توجد الثروات.

عموما الحرقة:هي مغادرة البلاد بدون وثائق سفر رسمية وبطريقة سرية وملتوية باستعمال وسائل وطرق مختلفة سواء كانت برية، بحرية أو جوية نذكر منها:1/مرور عبر الطرق البرية ونقاط غير محروسة،2/ الركوب السري بالبواخر الراسية بالموانئ، 3/امتطاء القوارب والإبحار السري، 4/العبور عبر الحدود الجوية وهي قليلة جدا نظرا للمراقبة والحراسة الشديدة.[1]

الهجـــرة غيـــر شرعيـــة داخـــل الجزائـــــر:

تحسن ظروف الجزائر الاقتصادية جعل منها بلد نزوح وهي في طريقها إلى أن تصبح بلد استقبال للمهاجرين.يذكر التعداد العام لسنة2008ان عدد الأجانب الذين يعيشون في الجزائر بشكل قانوني هو 59الف أجنبي أي 0.3%من العدد الكلي لسكان البلاد، للإشارة لا توجد إحصائيات رسمية حول الهجرة غير الشرعية في الجزائر لان هاته الظاهرة في تزايد مستمر، فاللجنة الدولية للتضامن مع الشعوب أحصت عدد المهاجرين المتواجدون على التراب الجزائري ب26الف مهاجر مقابل 40 ألف مهاجر في عام 2003.

اللجنة الدولية للتضامن مع الشعوب أن 40%من المهاجرين تعتبر الجزائر المقصد النهائي لهم إما بالنسبة40%الأخرى فهي مجرد مكان للمرور إلى أوربا ويمثل 20%المتبقية مواقف متنوعة، وفي هذا السياق أصبحت ولاية تمنراست في أقصى الجنوب الجزائري تلقب بالعاصمة الإفريقية كون أنها من اكبر ولايات الوطن استقطاباً للمهاجرين غير الشرعيين النازحين من مختلف البلدان الإفريقية،بحثاً عن معيشة أفضل وهروباً من الفقر والحروب الأهلية، مما نتج عن ذلك التهريب بكل أنواعه لاسيما الأسلحة\ والمخدرات، فضلاً عن تزايد الأمراض.

---

[1]/الأخضر عمر الدهيمي،التجارب العربية في مكافحة الهجرة غير الشرعية،(الرياض: المملكة العربية السعودية، ب ط، 8فبراير 2010)، ص-ص، 1-7.

جدول رقم 05 الأجانب الموقوفون في إطار الهجرة غير شرعية حسب السن من سنة[12] 2001الى غاية السداسي الأول لسنة2006.

	2001	2002	2003	2004	2005	السداسي الأول 2006
اقل من 18سنة	98	158	258	208	389	235
18-40 سنة	3910	3694	4318	5668	5829	3031
أكثر من 40 سنة	265	266	294	341	414	215

من خلال الجدول نستشف إن حجم الهجرة الغير الشرعية عبر السنوات السالف الإشارة إليها في تزايد مستمر وهذا حسب الفئات العمرية الأقل من 18سنة في مقابل الفئات العمرية الأخرى تشهد هي الأخرى ارتفاعاً رهيباً.[1]

كيفية القيام بالهجرة غير شرعية: ففي هاته الوضعية تقوم مجموعة من الأشخاص يتراوح عددهم بين 05و10افراد بتوفير مبلغ مالي لشراء قارب وقد يصل المبلغ إلى حدود 80000دج للفرد الواحد مع ضرورة توفير بوصلة الملاحة وجهاز GPSلتحديد نقاط النزول والتفريغ من المركب، يستغرق المهاجر غير شرعي ما بين 6الى10ساعات للوصول إلى اسبانيا ومن 12الى 15ساعة للوصول إلى ايطاليا وبالنسبة للمهاجر غير شرعي قد يتجاوز سنه ما بين 19الى40سنة ولكن نجد من بينهم النساء والشباب ما بين 16و18سنة منهم الجامعيين والموظفين يأتون من كل مناطق الوطن كما يمكن أن نجد بينهم أجانب.

-موضوع الهجرة أصبح يشكل أمر مهم ومحور أساسي في السياسات الداخلية والخارجية للعديد من الدول مثل العلاقات بين الشمال والجنوب المتوسط، فقد أدت التحولات التي يشهدها العالم خلال السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية إلى بروز طاقة هائلة للهجرة الدولية اتسمت بأحادية الاتجاه من البلدان الفقيرة إلى البلدان الصناعية، فالهجرة غير الشرعية عبر البحر المتوسط قد احتلت مساحة واسعة من اهتمام وسائل الإعلام وعدد من المنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية والإقليمية خصوصاً وأن قضية الهجرة غير الشرعية مشكلة تؤرق الدول المستقبلة لهؤلاء المهاجرين غير الشرعيين من دول شمال إفريقيا بما فيها الجزائر.

يمثل الواقع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر الدافع للتفكير في مختلف السلوكيات السلبية وعلى رأسها الهجرة غير شرعية إلى جانب عوامل عديدة،ومن المعلوم أن الجزائر تتربع على شريط حدودي بطول600كلم مع 07دول وعلى طول ساحل يبلغ 1200كلم مما يجعل الجزائر محور هام ومنشط للأعمال الإجرامية العابرة للحدود.

اختيار الجزائر من طرف المهاجرين غير شرعيين مرده إلى عوامل جغرافية وقربها من الساحل الإفريقي والساحل الأوربي،باعتبارها بوابة العبور والهجرة إلى الضفة الأخرى فإكتشاف الطريق البحري شرق غرب شجع المهاجرين غير

[1]/ساعد رشيد،واقع الهجرة غير شرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني،رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة،2011-2012،ص-ص.76-79.

شرعيين التركيز على الجزائر وفي عام2007أحصيت 1550عملية منهم 6988أجنبي تم إيقافهم ما يعادل ما نسبته2%على مستوى العمليات ونسبة13%على مستوى الأشخاص الأجانب المقبوض عليهم[2]

أنواع الهجرة غير شرعية ومنافذ العبور:

رحلات الهجرة غير شرعية ما زالت متواصلة دون انقطاع فهي تتكون من:

1الهجرة غير شرعية من الخارج إلى الداخل:

الجزائر وبحكم موقعها الجغرافي باتت تمثل نقطة عبور ومقصد لأفواج من الأجانب والأفارقة والمغاربة والاسياويين والعرب، أصبحت تحتضن أعداداً، بل قبائل من المهاجرين يتسللون عبر الحدود مستعملين طرق ووسائل متعددة، هاته الأفواج وجدت مجالاً لتحركها ومرورها بولايات الجنوب الكبير وخاصة ولاية اليزي،تمنراست، وأدرار، كذلك بعض المناطق الغربية كمغنية،حيث أصبحت تشكل خطراً على الأمن بصفة عامة.

2/الهجرة السرية من الداخل إلى الخـــــارج:

الجزائر شهدت موجة جديدة اشتدت حدتها في العشرية الأخيرة خاصة أملتها ظروف وتغيرات في مرحلة جد استثنائية مرت بها الجزائر جعلت الكثير من الشباب يجازفون نحو المجهول.

***منافذ العبور:**

1/الحدود البرية:شساعة الحدود الجزائرية جعل للمهاجرين أداة محفزة حيث أن الحدود الجزائر مع النيجر1300كم،مالي1280كلم،ليبيا1250كلم جهة الساحل البحري وهو عامل بارز يصعب مراقبته ويشجع المهاجرين الراغبين في الوصول إلى أوربا.

2/الحدود البحرية: الهجرة غير شرعية عبر البحر هي الطريقة المفضلة للهجرة إلى الدول الغربية وهذا لقصر المسافة ومدة السفر.

3/الحدود الجوية:عبر المطارات قليلة الهجرة غير شرعية إن لم تكن منعدمة حيث إن الحل الوحيد هو تزوير الوثائق، وتشديد الراقبة والحراسة على مستوى المطارات حفاظاً على سلامة المواطنين ولاسيما بعد حادثة اختطاف الطائرة الفرنسية سنة1994،وإنشاء مديرية فرعية لأمن المطارات والموانئ ومحدودية مساحة المطارات مقارنة بالموانئ،حيث أصبح الكشف عن الوثائق المزورة بالوسائل التكنولوجيا الحديثة.[1]

---

[1]/ الأخضر عمر الدهيمي،مرجع سابق،ص-ص،8-10.

للإشارة فقد زاد تدفق المهاجرين الغير شرعيين نتيجتاً لعدم تمكن الدول المغاربية من السيطرة على حدودها، لافتقارها للإمكانيات المادية، والبشرية، والتجهيزات التكنولوجية الحديثة، ومع تزايد نداءات هذه الدول لأوروبا من أجل مساعدتها في التحكم أكثر في تنظيم حركة الأشخاص وخاصة المغرب كون أنه المعني الأول بالهجرة مغاربياً إلا أنه لا يملك سوى 7ألاف عون في مقاطعات الشمال بوسائل جد محدودة[1]. ما يمكن أن نتوصل إليه من خلال هذا المبحث هو أن التهديدات اللاتماثلية كان لها وقع وأثر على الأمن والاستقرار في الجزائر.

- ✓ فالتهديد الإرهابي في الجزائر لازال قائم وذلك راجع إلى عجز الشرعية السياسية والمستمدة من الخارج في السيطرة على الوضع.
- ✓ تواجد الجماعات الإرهابية في الآونة الأخيرة بجنوب الجزائر والمتمثل في تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي.
- ✓ من أبرز العمليات الإرهاب الدولي للجماعة السلفية للدعوة والقتال تلك التي قامت بها في فيفري ومارس 2003 باختطاف اثنان وثلاثون وسائحاً أوروبياً.
- ✓ أما من ناحية الجريمة المنظمة حيث باتت الجزائر تجسيداً لأحد أهم مناطق العبور والاستهلاك للقنب الهندي وذلك إنطاقا من البوابات الغربية للحدود الجزائرية المغربية عبر تلمسان (مغنية) و وهران وأدرار وغرداية تندوف وبشار.
- ✓ أما من حيث الهجرة غير شرعية حيث أنها تعتبر ظاهرة اجتماعية طبيعية لمخلوقات الإنسان إلا أنها باتت تشكل خطراً على أمن الدول.
- ✓ تحسين الظروف الاقتصادية للجزائر مما جعل منها بلد نزوح وهي في طريقها لأن تصبح بلد استقبال للمهاجرين، حيث لا توجد إحصاءات رسمية حول أعداد المهاجرين غير شرعيين نحو الجزائر باعتبار أن هذه الظاهرة في تزايد مستمر.
- ✓ اللجنة الدولية للتضامن مع الشعوب رأت أنه 40% من المهاجرين تعتبر الجزائر المقصد النهائي لهم، أما بالنسبة ل 40% الأخرى فهي مجرد مكان للمرور إلى أوروبا ويمثل 20% المتبقية مواقف متنوعة.

---

[1]/DouichiKarim، le Maroc se mobilise contre l'immigration clandestin، Quotidien marocain Lematin. Publie sur site le 04/10/2005. In WWW.lematin.ma .

خلاصـــــة الفصـــــل الثانـــــي:

عند دراستنا للجزائر في المغرب العربي كدراسة جيوسياسية ترتبط أساساً بالموقع الجغرافي في رسم معالم السياسة في الجزائر على اعتبار أن الجزائر تمتلك موقع جغرافي هام ما جعلها تشدد على ضرورة أن يكون لها صوت مسموع على مستوى المشهد السياسي، كذلك نيتها في محاولة التحول إلى تبني إستراتيجيات أمنية جديدة متمثلة في تغيير العقيدة أمنية للجزائر ورفع قدرات التسليح مما يعطيها قوة إضافية في المنطقة وعليه:

عرفنا أنه منذ وصول السيد عبد العزيز بوتفليقة سنة 1999 إلى سدة الحكم عرفت السياسات في الجزائر توجهات مختلفة، حيث جاء ببرامج تنموية سميت ببرنامج الانعاش الاقتصادي والهدف منها توفير الرخاء الاقتصادي وإعطاء دفع قوي لمسار التنمية ما ينجر عنه الالتجاء إلى توفير سياسة أمني مرتكزة

- ✓ على توفير الاستقرار داخل الدولة بالنسبة للنظام وللفرد، مما يسمح لها بأن تتفرغ للقضايا الدولية خصوصاً شؤون دول الجوار الجغرافي المغاربي.
- ✓ عرفنا أيضاً من خلال هذا المسعى أنه على الرغم من توفر هياكل تنموية ساهمت في توفير الاستقرار، إلا أنه عرفت الجزائر اضطرابات وتهديدات لاتماثلية، حيث شهدت الفترة الإرهاب بأشكال مختلفة، والجريمة المنظمة من تهريب ومتاجرة بالمخدرات لاسيما من جهة الحدود الغربية، بالإضافة إلى شيوع ظاهرة الهجرة غير شرعية والتي باتت تشكل هاجس قوي أمام الدول، نتيجتاً لعدم الاهتمام بالعدد الوافر من عنصر الشباب لاسيما الفئة المثقفة منهم.
- ✓ وجود أداء تنموي أرتكز أساساً على موارد أساسية متمثلة في المحروقات، حيث قاد الدولة إلى تبني سياسة الإنفاق العام وغلبة الطابع الريعي، مما مكن من توفير سياسة أمنية محكمة وقفت في وجه التهديدات اللاتماثلية ، فالأخطر من ذلك أن زيادة مثل هاته التهديدات قد يقود البلاد إلى الانهيار أو التشبه بمصطلح أو نموذج الدولة الفاشلة أو الهشة.
- ✓ فعلاً التهديدات اللاتماثلية قد تفضي إلى نتائج، مما يصبح المواطن هو الذي يدفع فاتورة تقصير الدولة، وفي ضرورة توفير بيئة آمنة لاسيما البيئة الداخلية ثم العمل مع دول الجوار في شكل علاقات تعاون للحد من أو التقليل من تهديدات الإرهاب والجريمة المنظمة وحتى الهجرة غير شرعية.

الفصل الثالث

- إستراتيجيات مجابهة التهديدات اللاتماثلية والسيناريوهات المحتملة -

تتجلى ردود الأفعال في المنطقة المغاربية حول ما يعيق مسار الوحدات السياسية، لاسيما على المستوى الفردي بالنسبة للجزائر أو على المستوى المغاربي، في محاولة لوضع سياسات واستراتيجيات تجابه وتحد مما يحصل من تهديدات لا تماثلية قد تؤدي بحياة الأنظمة وتحولها إلى دول فاشلة، وهذا ما سنلاحظه من تحركات بعض الدول المغاربية صوب تحقيق الأمن والتنمية والاستقرار في بعض دول الجوار.

وعليه فقد عمدت الدول المغاربية عامتاً والجزائر خاصة إلى التحرك نحو تكثيف الجهود وربط العلاقات بين الجيران، في شقها التعاوني من اجل عقد تكتلات واتفاقيات وتنظيمات وتشريعات تحد من نشاط هاته الاتجاهات الداعية إلى خلق البلبلة والفوضى في المنطقة، وضرب استقرار المواطن الذي بات معني بالقضايا الأمنية والتنموية في الآونة الأخيرة.

ضف إلى ذلك محاولات الجزائر إلى التوفيق بين الدول المتنازعة في شكل وساطة بما فيها مالي وليبيا، والالتجاء شمالاً بغرض تقوية مشاريع التنمية حتى تسهل مهمة تحقيق الأمن، والذي يتطلب هذا الأخير رأس مال وثروة مادية للقيام بهذا الغرض، إلى جانب بروز سيناريوهات قد تكون ناجحة وقد تكون فاشلة بالإضافة إلى أن تكون هاته السيناريوهات هدفها الحفاظ على الوضع القائم دون ما تأخير أو تقديم، لاسيما في ما يخص بالشأن الجزائري واهتمامه بالقضايا المغاربية انطلاقاً من الوضعية الداخلية للجزائر.

- وعليه كيف يتجلى الدور الجزائري في المنطقة وما هي نشاطاته الرامية إلى تحقيق الأمن والتنمية مغاربياً والقضاء على التهديدات اللاتماثلية؟

- المبحث الأول: مجابهـــــــة التهديـــــدات اللاتماثليـــــة.

- شكلت التهديدات اللاتماثلية محور حلقة نقاش، والتي بات تدور حول السبل الكفيلة والاستراتيجيات الواجب اتخاذها للخروج من تداعيات هاته التهديدات، لاسيما وأنها باتت تشكل خطراً على استقرار الأنظمة والشعوب، ضف إلى ذلك تداخل وتسلسل هاته التهديدات بشكل سلسل ما جعل منها تشكل ما يسمى بالتحديات الأمنية، فقد تجندت معظم الوحدات السياسية والهيئات الجهوية بغية وضع حد لهاته التهديدات، وذلك من خلال وضع استراتيجيات وتشريعات وقوانين تحد على الأقل من انتشار وتفاقم هاته التحديات.

- فالهجرة غير شرعية قد تؤدي إلى جريمة منظمة في بلدان معينة، مما تنجر عنه أعمال إرهابية، والمتاجرة بالبشر والمخدرات والتهريب حيث أن كل هاته التهديدات باتت واردة، وهذا ما سنعالجه من خلال مطالب ثلاث تتجسد من خلال: المطلب الأول حيث نعالج فيه مكافحة الإرهاب وتجريمه ومحاولة وضع حد له، بالإضافة إلى المطلب الثاني: محاربة الجريمة المنظمة، وأخيراً المطلب الثالث: إبراز مجموعة من الآليات الأمنية والسياسية لمحاربة الهجرة غير شرعية.

- *المطلب الأول: مكافحـــــة الإرهـــــاب وتجريمـــــه.*

- وهذا ما سنعرضه من خلال المطلب هذا، تركيزاً على السبل الكفيلة والتشريعات القانونية لاسيما في الجزائر بالخصوص والدول المغاربية على العموم، أو ابعد من ذلك إلى مستوى الوحدات السياسية الدولية الأخرى ما استدعى الأمر معالجة الموضوع في عناصر حتى تسهل مهمة التحليل.

- **1 مكافحة الإرهاب:** حيث لم تعد ظاهرة الإرهاب تمثل مشكلة ذات حساسية لدولة بعينها أو لمجموعة من الدول وإنما صارت مشكلة للعالم كله، حيث توجد ملاحظتين على مفهوم مكافحة الإرهاب وهي لا يوجد اتفاق حول معنى مكافحة أو مواجهة أو منع الإرهاب فهاته مفاهيم لم يتم الاتفاق حولها بخصوص وضع تعريف محدد لها، وصولاً إلى سبل المواجهة وآلياتها واستراتيجياتها وتكتيكاتها، على الرغم من وجود تفاهم نسبي عام على أنها عملية مستمرة لمواجهة ظاهرة الإرهاب سواء من الناحية الأمنية، أو الاقتصادية، أو الاجتماعية، أو السياسية، وذلك بغرض الحد منها.

- 2/حل مشكلة الإرهاب لا يعني القضاء عليه من أصله، فحل مشكلة الإرهاب تعني تحجيم وتقليل الخطر الإرهابي في حدود دنيا لا يشكل معها تهديدا لحياة الجماعة واستقرارها، فمن كل ما سبق سنحاول التفصيل أكثر في هذا المطلب من خلال:

أ / أدوات مواجهة الظاهرة الإرهابية: تتطلب مواجهة الظاهرة الإرهابي توظيف مجموعة من الأدوات المتوفرة، على اعتبار أنه لا يمكن توظيف أداة واحدة كون هذا الفعل يصبح ضعيف وهي: أولاً: الاتجاه البوليسي والأمني: فلعلى

من بين الإجراءات التي قامت بها بعض الدول في توظيف بعض الإجراءات مثل: إنشاء جهاز المعلومات: يتكفل بتكوين مركز لجمع المعلومات، ثم توظيفها في الميدان وهذا انطلاقاً عبر مجموعة من المراحل من بينها مرحلة جمع البيانات-مرحلة تحليل المعلومات مرحلة تداول المعلومات، مرحلة التخزين ومعالجة البيانات- مرحلة النشر والتطبيق، 2 -وضع نظم التأمين: حيث تعتبر أحد أهم وسائل الوقاية من الإرهاب، 3- إنشاء وحدات خاصة لمواجهة الإرهاب: وذلك من خلال وحدات تنتمي للقوات المسلحة ووحدات تنتمي إلى الشرطة ووحدات مشتركة بين القوات المسلحة والشرطة.

ثانيا: الاتجاه السياسي والإعلامي: قامت الدول المتضررة من الإرهاب بعدة إجراءات في المجال السياسي والإعلامي بغية مواجهة الجماعات الإرهابية والقضاء عليها وذلك من خلال:

أ:الاتجاه السياسي: يقوم هذا الاتجاه في مواجهته للظاهرة الإرهابية على مجموعة من العناصر وهي: إعلان حالة الطوارئ التي أصبحت تحد الكثير من نشاطات الجماعات الإرهابية[1]، إصدار قوانين تمنع تأسيس الأحزاب ذات الأسس الدينية أو العرقية أو التوجهات المتطرفة، فتح قنوات الحوار السياسي بين المواطن والسلطة وهذا لما شهدته دول الجنوب من تحولات، إجراء تعديلات دستورية تسمح بالتداول على السلطة عن طريق انتخابات حرة، فتح مجال للحوار مع الجماعات المتطرفة والنقاش معهم في مطالبهم السياسية.

ثانيا:الاتجاه الإعلامي: الأداة الإعلامية هي النهج الحقيقي للربط بين الأدوات المختلفة والجماعات الإرهابية على سبيل المثال أن هناك الكثير من الدول قد خاضت حروب إعلامية ضد الإرهاب وتشمل المعالجة الإعلامية مجموعة من النقاط من بينها بث صور التأبين الذين تخلوا عن الأعمال الإرهابية، أو الذين تم القبض عليهم، عرض صور المجازر وأعمال التخريب التي تقوم بها الجماعات الإرهابية كأسلوب لكشف الأعمال الإجرامية، عرض أشرطة فيديو التي يتحصل عليها بعد القضاء على الإرهابيين، إطلاق برامج إعلامية وأعمال فنية تصب في اتجاه واحد وهي معالجة موضوع الإرهاب والعنف.

ثالثا:الاتجاه الاقتصادي والاجتماعي: يمكن ذكر الأدوات الاقتصادية والاجتماعية المتمثلة أساساً في المساواة بين طبقات المجتمع، ومعالجة ظاهرة التخلف والبطالة التي تعبر عن مخلفات الحرمان، مكافحة عمليات الفساد المالي والإداري والرشوة في جميع مرافق وإدارات الدولة.

ثالثا:الاتجاه التشريعي والقانوني: وذلك بسن تشريعات صارمة على المستوى الوطني كإصدار نصوص تمكنها من قمع اعتداءات المواجهة ضد امن الدولة الداخلية والخارجية وإما تعديل قانون العقوبات والإجراءات الجنائية القائمين وتشديد العقوبات فيها.[2]

2/الآليات القانونية لمواجهة الظاهرة الإرهابية:

1-إدريس عطية، مرجع سبق ذكره، ص-ص. 93 -95.

2-المرجع نفسه، ص-ص،95-100 .

أولا:الاتفاقية العربية لمواجهة الظاهرة الإرهابية: استطاعت الدول العربية بعد عدة اجتماعات الإجماع على اتفاقية عربية موحدة لمكافحة الإرهاب حيث وقع وزراء الداخلية والعدل العرب في اجتماع مشترك بتاريخ 1998/04/22على الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب في القاهرة، حيث تتكون الاتفاقية من 22ديباجة دخلت حيز التنفيذ في 7ماي 1999، الأفعال الإجرامية وفقاً لهاته الاتفاقية هي الجرائم والأفعال التي ترتكب على متن الطائرات والمنصوص عليها في اتفاقية طوكيو 1963، الاستيلاء غير المشروع على الطائرات طبقاً لما نصت عليه اتفاقية لاهاي لعام1970، الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المشمولين بالحماية الدولية بما فيهم المبعوثين الدبلوماسيين.

ثانياً: معاهدة منظمة المؤتمر الإسلامي لمحاربة الإرهاب: من خلال ما شهده العالم الإسلامي من بروز حركات متطرفة تسببت في إلحاق خسائر بشرية ومادية كبيرة، ووضعت اتفاقية معاهدة شاملة لمحاربة الإرهاب الدولي في جوان 1999 ودخلت هذه المعاهدة حيز التنفيذ ابتداءاً من شهر نوفمبر 2002 حيث تحوي الاتفاقية على 42مادة وديباجة،[1] أضافت اتفاقية منظمة المؤتمر الإسلامي إلى الجرائم الإرهابية المذكورة أنفاً، جميع أشكال الجرائم المنظمة عبر الحدود التي تتم بغرض تمويل الأهداف الإرهابية بما فيها الاتجار غير المشروع في المخدرات والبشر وغسل الأموال، وحرصت الاتفاقية على إيضاح أن تعريف الأعمال أو الجرائم الإرهابية لا يتضمن كفاح الشعوب بما فيها الكفاح المسلح ضد الاحتلال والعدوان من اجل التحرر وتقرير المصير.

ثالثا: اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية لمنع الإرهاب ومحاربته: وقعت دول المنظمة الوحدة الإفريقية لمنع الإرهاب ومحاربته في اجتماعها المنعقد بالجزائر عام 1999خلال الدورة الخامسة والثلاثون العادية لجمعية رؤساء الدول والحكومات حيث تحوي الاتفاقية على ثلاثة وعشرين مادة وديباجة، فمن بين التدابير المنصوص عليها ضرورة مراجعة قوانينها الداخلية ووضع عقوبات ضد الأفعال الإرهابية كما هو محدد في الاتفاقية وذلك من خلال إعطاء أولوية للتوقيع، أو التصديق، أو الموافقة على الاتفاقات الدولية المذكورة في ملحق الاتفاقية والتي لم توقع أو تصادق أو تنضم إليها الدول الأطراف بعد، تنفيذ الإجراءات المطلوبة بما في ذلك سن التشريع ووضع عقوبات للجرائم الواردة، كما تتعهد الدول الأطراف بالامتناع عن القيام بأي عمل يستهدف تنظيم أو دعم أو تحويل أو التحريض على ارتكاب أعمال إرهابية.

رابعا: اتفاقية دول مجلس التعاون الخليجي لمكافحة الإرهاب: وقعت دول المجلس التعاون الخليجي بتاريخ 4ماي2004 على اتفاقية مكافحة الإرهاب لتفعيل استراتيجية الدول الأعضاء في مكافحة التطرف المصحوب بالإرهاب والتي اعتمدها المجلس الأعلى في دورته الحادية والعشرين في المنامة في شهر ديسمبر2001 حيث تحوي

1-علي لونيسي ، آليات مكافحة الإرهاب الدولي بين فاعلية القانون الدولي و واقع الممارسات الدولية الإنفرادية، رسالة دكتوراه غير منشورة. الجزائري: جامعة مولود معمري تيزي وزو كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2012/07/04،ص-ص.200-2003.

الاتفاقية 49مادة، هاته الاتفاقية من شأنها التصدي بشكل جماعي للأعمال الإرهابية التي تهدد امن واستقرار المنطقة، والاتفاقية تدعوا إلى تنسيق وتعاون بين الأجهزة الأمنية في دول مجلس التعاون الست لمحاربة الإرهاب.

تشير ديباجة الاتفاقية إلى إلزام دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالمبادئ الدينية والأخلاقية والتراث الحضاري والإنساني للمجتمع الدولي والأمتين العربية والإسلامية، وقيم وتقاليد المجتمع الخليجي والتي تدعو جميعها إلى نبذ العنف والإرهاب بكل أشكاله وصوره، وتأكيداً على الالتزام بالمواثيق الدولية بما فيها ميثاق جامعة الدول العربية وميثاق منظمة الأمم المتحدة وإقتران ذلك بالتشديد على أن الإرهاب لا يمكن تبريره بأي ظرف أو باعث أو غاية وبالتالي يجب مكافحته بجميع إشكاله ومظاهره.[1]

3/الآليات الوقائية لمنع الجرائم الإرهابية في الجزائر: فلعلى سياسة الحوار والاعتماد على منهج الإصلاح يعتبر بمثابة المفتاح الرئيسي للقضاء على ظاهرة الإرهاب بالجزائر، وهو ما تجسد من خلال الإجراءات المتبعة والمكرسة، لذلك بدءاً بمراجعة الدستور والقوانين المنظمة للمؤسسات السياسية في الدولة كقانون الانتخابات وقانون الأحزاب، بما يضمن الشفافية في العملية الانتخابية وإعطاء الفرصة لجميع التيارات حق التمثيل في البرلمان.

على الصعيد الوقائي قامت الدولة الجزائرية باستحداث أجهزة أمنية وقائية جديدة أهمها ما يعرف باسم الحرس البلدي، وذلك بمقتضى المرسوم رقم 96- 266 والمتضمن القانون الأساسي لموظفي الحرس البلدي إذ ومن بين الاختصاصات المخولة لهم في مجال محاربة الإرهاب الترخيص باستعمال القوة بغية المحافظة على النظام العام، من بين الأجهزة الأمنية المستحدثة كذلك ما يعرف بالدفاع الذاتي الذي أنشأ بمقتضى المرسوم رقم 97-04 المحدد لشروط ممارسة حق الدفاع المشروع في إطار منظم، وسمحت لهذه الأجهزة والجماعات الحق في محاربة الخلايا الإرهابية وحماية المواطنين.

ـــ أصدرت الجزائر مجموعة من النصوص القانونية الهادفة إلى تحقيق مصالحة ووئام بين مختلف أطياف المجتمع الجزائري، ونخص بالذكر في هذا الإطار قانون الوئام المدني الصادر بمقتضى الأمر رقم 95-12 والذي تضمن أحكاماً تسمح بالعفو على كل تائب غرر به كما حدد هذا القانون تدابير الرحمة والعفو.

ـــ ومن بين الإجراءات الوقائية التي قررتها الدولة الجزائرية هو استفادة المتهمين بارتكاب جرائم إرهابية من حق العفو المقرر في دستور 23 فيفري 1989 في مادته 47، حيث تخول للرئيس حق إصدار العفو على الذين يسلمون أنفسهم طواعية، وساهموا في تفكيك شبكات إرهابية[2] .

المطلب الثاني: مكافحـــة الجريمـــة المنظمـــة:

بما أن الجريمة المنظمة تمتاز بكافة خصائص الظاهرة الاجتماعية، ولأهمية ما تشكله في المجتمع من تأثير إلا أنها يجب أن تقف عند حدودها، فكما عرفها راد كليف براون الجريمة على أنها: خرق للعادات والتقاليد مما يتطلب

1-المرجع نفسه، ص-ص.209-2019.

2- دريس باخوية، مرجع سبق ذكره، ص-ص.106-107.

تطبيق العقوبة الجنائية على هذا السلوك، بالإضافة إلى أن دوركايم على حد قوله ورؤيته أن البعض يفهم الحرية خطأ فيستغلها ويرتكب جريمة، والحرية كأحد عوامل التطور فوقوع الجريمة في المجتمع دليل على انه من علامات التطور بالإضافة إلى إن توقف الجريمة في إي مجتمع دليل على الجمود والتصلب مما يصبح المجتمع في طريقه نحو الفناء، من جهته دوركايم حاول أن يبرز أن اختفاء الجريمة بزيادة عوامل ضغط والقسوة والإكراه مما يساهم في شل حركة المجتمع وهذا ما جعله يؤكد على طبيعة الجريمة وضرورتها في ضريبة التطور والتضحية لتماسك المجتمع.[1]

– وبما أن الجريمة المنظمة تشمل عدة مسميات لعلى من بينها تهريب الأموال والمخدرات وتهريب المحروقات، غسيل الأموال بالإضافة إلى تبييض الأموال فإنه وجب وضع حد للخلاص من تنامي هاته الظاهرة التي باتت تعرقل مسار التنمية في الجزائر، وعليه فالمشرع الجزائري واكب جميع التطورات الحاصلة في العالم بشأن تجريم ظاهرة تبييض الأموال مثلاً وذلك من خلال المصادقة على اتفاقية فيينا.

-إصدار المشرع الجزائري القانون رقم15/04/المؤرخ في 2004/11/10 المعدل والمتمم للأمر 156/66المتضمن قانون العقوبات حيث نص في مواده من 399 مكرر مرتبطة بالأحكام المتعلقة بجريمة تبييض الأموال، فقد جرم كل فعل يراد به تحويل الممتلكات أو نقلها، اختفاء أو تمويه المصدر غير المشرع سواء للممتلكات أو لطبيعتها الحقيقية أو لمصدرها أو مكانتها،[2] وقد أولى المشرع الجزائري أهمية بالغة لعقوبة المصادرة والتي تشمل الممتلكات والعائدات التي تم تبييضها والمعدات والوسائل التي استعملت في ارتكاب الجريمة.

-وفي إطار محاربة هذه الجريمة اعد المشرع الجزائري أيضاً قانوناً مستقلاً وخاصاً بمكافحتها محلياً ودولياً، حيث تجسد ذلك من خلال إصدار للقانون رقم 01/05المؤرخ في 27 ذي الحجة1427 الموافق ل6فيفري 2005والذي يتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما، فظاهرة تبييض الأموال مثلاً تعتبر من أصناف الأنشطة الإجرامية المنظمة والحديثة على الساحة العالمية.[3]

2 التهريـــــب: إن جريمة التهريب من الجرائم الخطيرة التي تواجه الاقتصاد الوطني وتكبد خزينة الدولة خسائر كبيرة، للعلم إن التهريب أصبح يتم بوسائل متطورة يعجز أعوان الجمارك في كشفها، باعتبار أن جريمة التهريب هي فورية تزول أثارها بمجرد عبور الحدود

للإشارة فقد حجزت مصالح الدرك الوطني حوالي 416 لتر من مادة المازوت بمنطقة واد العلق التابعة إقليمياً لبلدية المريج على نقاط التماس مع الأراضي التونسية حيث كانت هاته الكمية محشوة في208دلو بلاستيكي، بالإضافة إلى عملية أخرى لذات المصالح الأمنية وبعد رصد التحركات المشبوهة للمهربين أحبطت محاولة تهريب كمية أخرى من الوقود تقدر ب20.700 لتر من الوقود، وفي سياق مغاير حجزت مصالح الدرك الوطني يوم

1-عدنان سليمان الأحمد، مرجع سبق ذكره، ص-ص.109-110 .

2- جمال خوجة، جريمة تبييض الأموال، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر: كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان،2007-2008،ص41 .

3-المرجع نفسه،ص42 .

الخميس على مستوى الطريق الوطني رقم 10الرابط بين ولايتي أم البواقي وتبسة كمية من المخدرات تقدر ب1760 غ كانت مموهة ومخبأة أسفل مقعد السيارة للشخص المرافق للسائق، وهي عملية أخرى أوقفت بتبسة 3 أشخاص بعد أن ضبط لديهم على متن السيارة بوكو400قرص مهلوس نوع ريفوتريل وصفيحة من المخدرات بوزن 95غرام، هذا كله خير دليل على تزايد معدلات التهريب والجريمة المنظمة في الجزائر لذا وضعت المزيد من الإجراءات الاحترازية تجنباً للوقوع في مثل هاته الإنزلاقات.[1]

-كيف نقي مجتمعنا من خطر المخدرات: وذلك من خلال أساليب الوقاية من المخدرات لها ارتباطات بخصائص المجتمع الإنساني التي تشمل عاداته وتقاليده وأعرافه وقيمه الدينية وهاته الأساليب هي:

1/العائلة: تعتبر خط الوقاية الأول في مجال التصدي لخطر المخدرات فكلما كانت العائلة متماسكة ومترابطة ومتواصلة فإن ذلك سوف ينعكس على التربية الأسرية للأفراد الذين يعيشون في هذه الأسرة.

2/المدرسة: وهي الوسط الثاني وهي عبارة عن تعزيز للجهود التي تبذلها الأسرة في مجال تربية الأبناء، لذلك المدرسة من خلال إدارتها وهيأتها تقوم بهاته الأدوار.

3/الجمعيات والأندية الثقافية: أيضاً لها دور مهم في تعليم المجتمع وتبصيره بالأخطار المحدقة به، لأن الجمعيات والنوادي هي مجالات مهمة تستطيع من خلالها تنمية روح الخلق والإبداع لدى الشباب والسير بهم نحو طريق الأمان.

4/وسائل الإعلام: فالعملية الإعلامية ذات أثر بالغ في توجيه الناس وتبصيرهم مما ينجر عنه خلق مفاهيم صحيحة لديهم ضد الأخطار المتنوعة التي تحيط بالمجتمعات الإنسانية، كون المادة الإعلامية تتجه صوب كل فئات المجتمع، فالهدف منها التوعية والتثقيف ضد أخطار المخدرات.

5/العمل الجماعي: من خلال النشاطات الجماعية للشباب والمخيمات الكشفية، مما يمكن من استغلالها للقضاء

على الفراغ القاتل لدى الشباب مما يحميهم من الانحراف والوقوع في براثن الانحرافات والتي تكون المخدرات مصدرها.

6/التدابير القانونية: وفي هذا المجال يمكن لفت انتباه الناس إلى الانحرافات السلوكية والمخاطر الناجمة عن ارتكاب مثل هذه الانحرافات والعقوبات المترتبة عنها.[2]

للإشارة فقد بدأت في الجزائر العاصمة يوم الخميس 12مارس2015اعمال الدورة 32 لمجلس وزراء الداخلية العرب وفي جدول أعمالها وضع تصور عربي لإستراتيجية أمنية موحدة لمكافحة التهديدات اللاتماثلية المتمركزة بالأساس في الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات، حيث دعا الرئيس الحالي لمجلس وزراء الداخلية العرب إلى تبني وضع إستراتيجية عربية شاملة لمكافحة هاته التهديدات حيث تبدأ من تبني تصور استشرافي متجانس.[3]

1-ع.ز،"عملية إحباط التهريب"، تبسة الجزائر، جريدة الخبر، العدد 7729، الخامسة و العشرون، ص05 .

2-عدنان سليمان الأحمد، مرجع سبق ذكره، ص-ص.124-125 .

3-ب،خ، "الجزائر تدعو إلى جبهة عربية لمحاربة الإرهاب (التهديدات "جريدة الخبر .ع.7729.السنة 25،ص.4 .

الاهتمام الدولي بتدابير الوقاية لمكافحة الأنواع الجديدة للجريمة المنظمة: المشرع الجزائري اتخذ مسعى لوضع حيز التطبيق قوانين خاصة للقمع والردع من خلال اعتماده على تقنيات Disqualification وكذلك تبني توجيهات التعاون الدولي المؤكدة على دور تدابير الوقاية والتي تجسدها الاتفاقيات الدولية من خلال:

1 الامر05-06المؤرخ في 23-08- 2005 والمتعلق بمكافحة التهريب والذي ألغى الإجراءات التقليدية المضمنة في قانون الجمارك وتعويضها بأخرى أكثر قمعاً، وقد جاء قانون مكافحة التهريب الجديد بهذا التوجه الوقائي في المادة الأولى منه والفصل الثاني بعنوان التدابير الوقائية في المواد3.4.5 من الأمر حيث تناولت كل التصريحات بالممتلكات لضمان الشفافية ومشاركة المجتمع المدني.

2قانون05-01المؤرخ في 6-2-2005ج.ر11يتعلق بالوقاية من تبييض الأموال ومكافحتها وهو قانون يحتوي على تجريمات تضاف إلى ما كان عليه في قانون العقوبات.

فمن اجل اقتصاد مبني على الشرعية والنزاهة والمنافسة الشريفة اخذ قانون مكافحة تبييض الأموال أبعاداً أخرى من خلال مكافحة التبييض التي تمد يدها إلى جرائم أخرى كتجارة المخدرات، فجاء فيه من المواد 6الى 14مجموعة من التدابير الوقائية أهمها الوقاية من تبييض الأموال، ولمكافحة هذه الجريمة اتخذت الجزائر إجراء هام من خلال قانون04-15المؤرخ في10-11-2004ج.ر71المعدل لقانون العقوبات والمدرج لتجريم تبييض الأموال في سبيل منع إدخال الأموال المتأنية عن طريق غير شرعي لاقتصاد شرعي.[1]

المطلب الثالث: الآليات الأمنية والسياسية لمحاربة الهجرة غير شرعية.

في البداية هناك جهود حثيثة لمحاولة التقليل او الوقوف في وجه ظاهرة الهجرة غي شرعية من خلال مجموعة من الإجراءات سواءاً على مستوى الدولة او على المستوى الاقليمي والتي باتت تؤرق دول العبور في مقابل دول الوصول وعليه فالأمن الانساني له دور في تعزيز مكافحة الهجرة غير الشرعية.

1 دور الامن في تعزيز مكافحة الهجرة غير شرعية:

الهجرة غير شرعية هي في الاساس نتيجة لتردي الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية وقلة الوعي الثقافي وانسداد الأفق أمام الأفراد، ما يجعل منها هدفاً ووسيلة في آن معاً لتحسين الظروف المعيشية والاجتماعية حتى لو نجم عن ذلك مخاطر من خلال الابحار بقوارب خشبية لا تتوفر على أدنى درجات السلامة والأمن ما يجعل منها وسيلة انتحار حقيقية، وما الارقام التي تقدمها الجهات الرسمية في الجزائر إلا خير دليل على هذه الوضعية.

من هنا انطلق مفهوم الامن الانساني من خلال برنامج الامم المتحدة الانمائي في محاولة لوضع الاطر اللازمة والآليات التنفيذية لتصحيح الوضع المتسم بالاضطرابات والهشاشة والعشوائية.

1-صالح بوكروح، مرجع سبق ذكره، ص-ص.20-21 .

ـ يشمل تراجع مؤشرات الامن الانساني في الجزائر كل العمليات المتعلقة او الناجمة عن بروز ظاهرة الهجرة غير شرعية، فتراجع هاته المؤشرات سبباً قوياً للهجرة غير شرعية على اعتبار ان التفاوت الاجتماعي وقلة فرص العمل وضعف مستوى المعيشة لدى كثير من فئات المجتمع الجزائري تدفع او تشجع على الهجرة غير شرعية.

وعليه فالعمل على تطوير آليات ومرتكزات الامن الانساني من خلال توفير الحد الادني من الخدمات الاجتماعية والصحية، وفتح المجال امام ادماج الشباب في عملية التنمية من خلال فرص حقيقية للعمل وتطوير مستوى التعليم كله سيحد من وتيرة انتشار ظاهرة الهجرة غير شرعية في الجزائر والتي عرفت نمواً كبيراً في السنوات الأخيرة[1].

2التصـــــدي للهجرة غير شرعيـــــة على المستـــــوى المحلـــــي :

لا يمكن لأي دولة مهما كان حجم امكانياتها ان تتصدى لوحدها لظاهرة الهجرة غير شرعية بل لابد من التعاون على المستوى الوطني والجهوي والدولي حيث ان عملية التنسيق في مجال التصدي للهجرة السرية يجب ان يشمل تبادل المعلومات بصفة اجمالية وفعالة وذلك بالتعرف على:

1/ طرق التوغل والتسلل الى التراب الوطني وكشف ممرات الدخول والخروج المستعملة.

2/ التعرف على الجماعات المختصة بالتهريب .

3/البحث والكشف عن الشركاء المحليين والأجانب .

4/ جمع المعلومات وتقصي الحقائق في اماكن تجمع المهاجرين ونقاط التقائهم لكشف شبكات التهريب .

5/جمع المعلومات على المستوى المركزي (مديرية شرطة الحدود) والتنسيق بين مختلف مصالح الامن الاخرى .

6/دعم مصالح امن الحدود بوسائل حديثة ومتطورة تساعد وتسهل الكشف وتقفي اثار المهاجرين .

7/المراقبة الدائمة والمستمرة للمهاجرين ومضاعفة الحواجز الامنية عبر الطرق البرية خاصة في ولايات الجنوب.

8/ المراقبة المستمرة للمهاجرين ومضاعفة الحواجز الأمنية عبر الطرق البرية خاصة في ولايات الجنوب.

بالإضافة الى ان المخابر المركزية والجهوية للأمن الوطني لها من الامكانيات في مجال الخبرات التقنية والعلمية ما يساعد على كشف كل محاولات التزوير والتمويه والتقنيات المستجدة .

3جهـود الدولـة الجزائريـة في مكافحـة الهجرة غيـــر شرعيـة:

اعتماد رؤية واقعية وشاملة، من خلال هاته الرؤية دعت الجزائر دول الاتحاد الاوروبي الى اعتماد هاته الرؤية السالفة الذكر وذلك من اجل الحد من الهجرة غير شرعية والى الاخذ بعين الجدية ظاهرة كره الأجانب والعنصرية التي تؤثر حسبها في العلاقات الانسانية بين دول الجنوب والشمال .

الجزائر تدعو دول أوروبا الى مقاربة واقعية وإنسانية لملف الهجرة، كما أشار الوزير المنتدب سابقاً لدى وزارة الخارجية عبد القادر مساهل الى ان التعاطي مع الهجرة كظاهرة لاينبغي حصره فقط في الهجرة السرية لأن هناك

1-الأخضر عمر الدهيمي، دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر، (الرياض، بحث مقدم في 2010/04/08) بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،ص.20.

عدة جوانب تتطلب المعاجلة كما دعى الى تفادي التهويل من هذه الظاهرة وعدم تجاهل قضايا مهمة لا تقل أهمية وخطورة عنها[1] .

4/ التشريعـــــــات والإرادة السياسيـــــة:

حيث وجدت البلدان المعنية نفسها مجبرة على تغيير قوانينها المتعلقة بالهجرة غير الشرعية أو تعديلها حتى تتمكن من مواكبة الظاهرة، وقد شمل هذا التغيير البلدان التي يغادرها أو يمر منها المهاجرون وكذا البلدان التي يصلون إليها، حيث حرصت بعض بلدان جنوب المتوسط على أن تمس التعديلات بنوداً مثل التخلي عن التعامل مع المهاجرين غير شرعيين كمجرمين، بعد ذلك تشديد العقوبات على شبكات تهريب المهاجرين بطريقة غير شرعية[2] .

الإجـــراءات التنظيميـــــة والأمنيـــــة لمكافحـــــة الهجـــــرة:

التنظيمية: رجال شرطة الحدود يقومون بتوقيف العديد من المهاجرين غير شرعيين يومياً وعند اكتشافهم أثناء التفتيش يتم اقتيادهم إلى فصيلة الشرطة القضائية التي تحقق معهم وتشخص هويتهم وتتأكد منها بمصلحة تحديد الهوية حيث يتم تقديم للعدالة أما الذين يكونون محل بحث فهم يحولون إلى مصالح امن الولاية أو امن الدائرة لتقديمهم إلى الجهة المطلوبة .

الأمنية: الأضرار التي تسببها الهجرة السرية بدأت تشكل انشغالاً ذو أهمية وخاصة لمصالح الأمن، وشساعة مساحة الجزائر وطول الحدود البرية والبحرية فرض على الجزائر تعزيز المراقبة على حدودها حيث أوكلت لعدة وحدات مهام بتنظيم العبور وحماية الحدود.

المصالح الأمنية: وهي متمثلة في:

1/مجموعة حراس الحدود GGF: وهي مجموعة تابعة لوحدات الجيش الوطني الشعبي تعمل على طول الحدود البرية الجزائرية وتضمن الحراسة الدائمة بفضل وجود وحدات راجلة وأخرى متنقلة مكلفة بملاحقة وإفشال كل المحاولات الهجرة السرية

2/حراس السواحل: هي مصلحة تتكفل أساساً بحراسة الشواطئ الجزائرية وحمايتها من كل محاولات التهريب البحري حيث تقوم بتدخلات وإحباط كل المحاولات تهريب الأشخاص والسلع وتضمن الحراسة للبواخر الأجنبية .

3/مصالح شرطة الحدود: هي مكلفة بمراقبة حركة عبور الأشخاص والبضائع عبر الحدود، مكافحة الآفات الاجتماعية كالهجرة الغير شرعية والمخدرات والتهريب[3] .

1-فايز ختو، مرجع سبق ذكره،ص.207 .

2-عبد الواحد أكمير، الربيع و الهجرةغير قانونية في البحر الأبيض المتوسط، المستقبل العربي، ع 433 (مارس 2015)،ص.31.

3-الأخضر الدهيمي، مرجع سبق ذكره،ص.18.

كما أوضح الوزير المنتدب سابقاً أن الأولوية في البحث عن حل للهجرة يجب ان تعطي للتنمية التي تعد مركز كل الحلول المتعلقة بهذه الظاهرة سواءاً الشرعية منها أو غير شرعية، من جهة أخرى بذلت الدولة الجزائرية جهودها من اجل التحقيق الفعلي للتنمية الاقتصادية مما يسمح بتحسين ظروف المعيشة وبالتالي التقليل من الهجرة غير شرعية وذلك من خلال ترقية الشغل، والتضامن الوطني، وتعزيز برامج التنمية على مستوى البلديات، وهي عبارة عن البرامج الكبرى للبرنامج التكميلي لدعم التنمية .

كما حاول المشرع الجزائري مكافحة الهجرة غير شرعية وذلك بوضع عدة نصوص لمكافحتها، أهمها القانون الصادر مؤخراً سنة 2009 والمتضمن المادة 175 مكرر 01 .

ـ المشرع الجزائري تنبه لوجود فراغ قانوني رهيب في مواجهة ظاهرة الهجرة غير شرعية عن طريق البحر، فأصدر القانون رقم 01.09 المؤرخ في 20 صفر 1430 الموافق ل25 /2009/02 المعدل والمتمم للأمر 156.66المؤرخ في 1966/06/08 المتضمن قانون العقوبات في مادته3 المتممة لقانون العقوبات بقسم ثامن عنوانه: الجرائم المرتكبة ضد القوانين والأنظمة المتعلقة بمغادرة التراب الوطني والمتضمن استحداث المادة 175 مكرر 01.

للإشارة فقد عقدت الجزائر عدة اتفاقيات اقليمية ثنائية في إطار التزامها بمكافحة الهجرة غير شرعية حيث تهدف الى اعادة المهاجرين غير شرعيين الى اوطانهم وهي ما تسمى بعملية اعادة التوطين حيث نذكر منها على سبيل المثال: اتفاقية بين ايطاليا والجزائر في 2000/02/24والمصادق عليها بموجب المرسوم الرئاسي 67/06المؤرخ في 2006/02/11

. اتفاقية بين فرنسا والجزائر تم ابرامها بتاريخ 2003/10/25

ـ اتفاقبين المانيا والجزائر تم توقيعه ببون في 1997/02/14والمصادق عليها بموجب مرسوم رئاسي 63/06المؤرخ في 2006/02/11.

ـ اتفاق بين ايطاليا والجزائر تم توقيعه بلندن في 2006/07/11والمصادق عليه بموجب المرسوم الرئاسي 467/06المؤرخ في 2006 /12/11 [1]

1-فايز ختو، مرجع سبق ذكره،ص-ص،27.210 .

من كل ما سبق من وضع إجراءات أمنية وسياسية وقانونية واحترازية للحد من خطر التهديدات اللاتماثلية على العملية التنموية فنستشف مايلي:

- ✓ هناك أدوات وجب تطبيقها حتى نحد من الظاهرة الإرهابية على سبيل المثال: إنشاء جهاز معلومات لجمع المعلومات، وضع نظام التأمين للوقاية بالإضافة إلى الاتجاه السياسي والإعلامي باعتبار أحد الأدوات لمواجهة الظاهرة.
- ✓ هناك آليات قانونية وضعت لمواجهة الظاهرة الإرهابية على سبيل المثال: الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، بالإضافة إلى منظمة المؤتمر الإسلامي وأدوارها ومعاهداتها الرامية للحد من هاته التجاوزات.
- ✓ أصدر المشرع الجزائري قوانين عضوية الهدف منها الحد من الجرائم والتهريب وتبييض الأموال، حيث جرم كل فعل يراد به تحويل الممتلكات أو نقلها.
- ✓ هناك اهتمام دولي مكلف بتدابير الوقاية لمكافحة الأنواع الجديدة للجريمة المنظمة.
- ✓ هناك أساليب وآليات تفيدنا في الإلمام والتنبيه لمواجهة هاته الظواهر وذلك بالاعتماد على العائلة والمدرسة والمجتمعات والأندية الثقافية مع العمل الجماعي.
- ✓ الاهتمام أكثر بالأمن الإنساني كوسيلة لمكافحة الهجرة غير شرعية فهاته الأخيرة هي نتيجة لتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وقلة الوعي الثقافي وانسداد الأفق أمام الأفراد.
- ✓ محاولة التصدي للهجرة غير شرعية وذلك على المستوى المحلي بالخصوص.
- ✓ هناك جهود متواصلة تبذلها الدولة الجزائرية لمكافحة هذا النوع من التهديدات.
- ✓ هناك إجراءات تنظيمية وأمنية لمكافحة الهجرة غير شرعية ومنها: التنظيمية، رجال شرطة الحدود يقومون بتوقيف العديد من المهاجرين غير شرعيين يومياً، والأمنية حيث تتكفل به مصالح الأمن سواءاً حراس السواحل أو مصالح شرطة الحدود.

المبحث الثاني: محوريـــة الـــدور الجزائري فـــي المنطقـــة المغاربيـــة.

لقد تغير توجه السياسة الخارجية الجزائرية، فأصبح يعتمد على الطريقة الهجومية والدفاعية في نفس الوقت، فكما أن الدبلوماسية الجزائرية باعتبارها جزء وثيق من السياسة الخارجية عرفت نشاطات مكثفة لاسيما الاتجاه شرقاً نحو ما يحدث في ليبيا وتونس أو الاتجاه جنوباً حول ما يحدث في مالي باعتبار موضوع المحافظة على الأمن في المنطقة المتوسطية لاسيما مع دول أوروبا والدخول معها في شركات، فالجزائر تتوجه بتأثيرها نحو العالم العربي إفريقياً ومنطقة البحر الأبيض المتوسط، للإشارة أن الدبلوماسية الجزائرية تنشط أكثر في إفريقيا والمنطقة المتوسطية بالمقارنة مع العالم العربي حيث حاولت الجزائر بعد عقد من الزمن (1992-2000) إعادة بناء ما خسرته خلال الأزمة، حيث تسير دول الجوار في نفس المسار الذي تسلكه الجزائر[1].

فما حققته الجزائر في الداخل من استقرار وتأكيداً على مسار تنموي جاد أخرج البلاد من أزمة باتت تعصف بها التهديدات اللاتماثلية، مما أدى بها إلى أن تقودها إلى دائرة الدول الفاشلة، حيث أدى بها اللجوء إلى محاولة حل النزاعات السلمية دون التدخل في الشؤون الداخلية للدول، كل هذا سنحاول معالجته بالتفصيل من خلال مطالب ثلاث وهي: المطلب الأول: ونعالج فيه محاولة الجزائر إيصال الفرقاء الماليين إلى التمسك بقيم السلم والمصالحة، أما المطلب الثاني: سنعالج فيه جهود الجزائر من أجل تقريب سبل الحوار والتفاهم بين الليبيين، أما المطلب الثالث : وفيه محاولة إبراز جهود الجزائر الرامية إلى إقامة علاقات مع دول الضفة الشمالية لاسيما في المجالات الأمنية والسياسية والتبادلات التجارية.

المطلب الأول: تحركـــات السياســـة الخارجيـــة الجزائريـــة تجـــاه مالـــي.

من خلال هذا المطلب سنحاول التعرف أكثر على تلك الجهود الجزائرية الرامية إلى تحقيق الوحدة بين الفرقاء الماليين، في إطار حل النزاعات بالطرق السلمية، ومحاولة مساعدة الماليين على التشبث بالقيم التنموية والمحافظة على الاستقرار في البلاد، فتنامي نشاط الجماعات الإسلامية المتطرفة جعل من منطقة الساحل أمام تحديات أمنية جعل منها مسرحاً لعمليات التهريب ونقطة عبور للمخدرات ومركز إيواء للخارجين على الأنظمة ومهدد من طرف جهات نشطة، هذا ما جعل من الدور الجزائري له أهمية كبيرة في المنطقة وهذا استناداً لمعطى الأمن والتنمية الذي تركز عليه الجهود الجزائر وهذا ما سنراه من خلال: ـ **بداية المقاربة الجزائرية لأزمة الساحل:** حيث أقرت كل من الجزائر وليبيا ومالي والنيجر وموريتانيا سنة2009 خطة أمنية ترتكز بشكل أساسي على بناء قوة عسكرية نظامية قوامها 25 جندي مشكلة من جيوش الدول

[1] / Yahiya H. Zoubia، Haicham amirah Fernandez، North Africa: politics، region،and the limits of transformation.(New York : Routledge، 2008). P: 253.

الخمس السالفة الذكر بالتعاون مع الميلشيات القبلية المنتشرة في الصحراء، وجاءت هاته الخطوة نتيجة للاجتماعات العسكرية المطولة التي عقدها ممثلو هيئات الأركان الجيوش النظامية للدول الخمس بالعاصمة الليبية طرابلس، حيث تولت الجزائر سنة 2009 قيادة جيوش كل من مالي والنيجر وموريتانيا لتشكيل أول قوة عسكرية في المنطقة، حيث اجتمع القادة العسكريون للدول الأربعة في مقر قيادة الناحية العسكرية الجزائرية السادسة الكائنة بولاية تمنراست C E M O C[1] ، معالم المقاربة الجزائرية لأزمة الساحل: لعلى من بين هاته المعالم مايلي: 1/ الاتفاق على التعاون العسكري بين هذه القوى النظامية الموحدة ومقاتلي القبائل.

2/ تجفيف مصادر تمويل الإرهاب والتصدي للمهربين مع تنفيذ مشاريع استثمارية في شمال مالي والنيجر، وتكثيف الرقابة على منابع المياه المهجورة.

3/ تكثيف الرقابة على منطقة الصحراء ومراقبة مناطق الأودية والمرتفعات التي يسهل فيها إخفاء المركبات وحفر أماكن الاختباء.

4/ اتفقت قيادات الجيوش النظامية الخمس بالسماح لهيئات أركانها بالمطاردة المستمرة للجماعات الإسلامية المسلحة المنضوية تحت لواء تنظيم القاعدة في المناطق الصحراوية

5/ حلت مشكلة تسهيل عمل الجيوش النظامية لدول الساحل الإفريقي بما يمكنها من مطاردة الإسلاميين وراء الحدود وهذا انطلاقاً من خطة الجزائر لسنة 2009.

المقاربة الجزائرية لمواجهة الإرهاب في مالي: تعتبر الجزائر بحكم موقعها الجغرافي كدولة محورية في شمال إفريقيا، بالإضافة إلى الخبرة التي تمتلكها في مكافحة ومحاربة التنظيمات المتطرفة (الإرهاب) بمعنى ما شاهدته الجزائر في التسعينات القرن الماضي، بالإضافة أيضاً أن الجزائر لديها علاقات حسن الجوار مع مالي وتحظى بثقة قبائل الطوارق في مالي، من جهتها الجزائر ترفض أي تدخل مغربي في قضايا الأمن بالساحل، لما للمغرب من دور محبط للعمليات تكامل الجهود في المنطقة على اعتبار أن المغرب ليس من دول الساحل، ضف إلى ذلك أن المغرب تغتصب أراضي صحراوية لذلك وجب ألا تقحم نفسها في مثل هاته الحوارات.

ـ اعتماد مقاربة شاملة تضم اعتماد دولة مالي لخطط تنموية شامل لجميع الأقاليم وتوزيع الثروة بشكل متساوي بين الشمال والجنوب وهذا وفقاً لإستراتيجية متوازنة، بالإضافة إلى تنسيق الأمني بين مالي ودول الجوار عن طريق دعم مالي بالسلاح وتدريب القوات المالية على مواجهة الجماعات الإسلامية، هذا كله يمثل الحل بالنسبة للمقاربة الجزائرية الرامية إلى إخراج مال من مستنقع البلابل والحروب التي تتسبب فيها بعض الأطراف.

ـ رفض الجزائر الحل الأمني وذلك بإقحام الجيوش الأجنبية في مالي لحل الأزمة الإنسانية المتصاعدة خصوصاً مع وجود قوات فرنسية جنوب حدود الجزائر وهذا مالا ترضاه الجزائر.

1-قوي بوحنية، "الجزائر و الهواجس الأمنية الجديدة في منطقة الساحل " ، تقرير مقدم في 2014/12/11 من مركز الجزيرة للدراسات،ص-ص.01-06.

ـ رفض الجزائر للمطالب الأمريكية والتي تندرج تحت مسعى الحصول على الموافقة لإقامة قواعد عسكرية في إفريقيا (أفر يكوم) وذلك بعد تأسيس قيادة عسكرية أمريكية في إفريقيا سنة 2007 مهمتها الأساسية محاربة الإرهاب في إفريقيا، كل هذا الرفض من طرف الجزائر تترجمه تلك الحساسية الكبيرة للجزائريين نتيجة للتجربة الاستعمارية الفرنسية الطويلة.

تعمل الجزائر على قطع الطريق أمام أي مبادرة فرنسية نحو نشر قواتها في المنطقة لتعزيز نفوذها في شمال أفريقيا لأنها تمثل قوى استعمارية سابقة تطمح للسيطرة على النفط واليورانيوم وصد أي تدخل أمريكي أو أطلسي وإقامة قواعد عسكرية مما يشكل تهديد للأمن القومي الجزائري[1]، في حين تتمسك الجزائر بمبدأ الشرعية الدولية الرامي إلى عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، بالإضافة إلى مبدأ عدم دفع الفدية للخاطفين والذي يمثل حسب الجزائر مصدر لتمويل العمليات الإرهابية، فحال مالي وعلى غرار دول الساحل فهي الوحدات الأكثر فقراً في العالم حيث تعاني من ندرة المياه والغذاء وغياب الاستقرار السياسي والانقلابات العسكرية وغياب الفاعلية لدى الجهاز الحكومي، بالإضافة إلى أن المنطقة غنية بالموارد الطبيعية كالنفط واليورانيوم حيث تمثل أسواقاً للسلع الدول الأجنبية.

الجزائر تواجه اليوم تحديات أمنية كبيرة على طول حدودها الطويلة مع كل من مالي والنيجر وموريتانيا، حيث تجد صعوبة في مراقبة هاته الحدود باعتبار أن دول الجوار تشتكي من ضعف الجبهة الداخلية، فتحاول الجزائر أن تكون في موقع وسط بين التمسك بالشرعية الدولية (عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول) وعدم الاعتراف بالجماعات الانفصالية المسلحة في مالي وكذلك تحقيق مصالحها الإستراتيجية كالاستثمارات الطاقوية في مالي واسترجاع مختطفيها في المنطقة، فهي تؤكد على المقاربة الشاملة التي تزاوج بين الأمن والتنمية للخروج من حالة الفوضى التي تعيشها المنطقة وهذا لا يتم إلا في إطار التعاون الإقليمي (الاتحاد الإفريقي)[2].

الوساطة الجزائرية للجمع بين الفرقاء الماليين: حسب مصادر مطلعة أن الجزائر باتت رهينة في مالي على اعتبار أن اتفاق السلام بين الفرقاء الماليين بات مهدد بالفشل، فمنذ بداية الحوار بين الفرقاء الماليين تأكد لدى الجزائر أن الوصول إلى مسعى التوقيع على اتفاق السلام ضرورة لابد منها وهذا نتيجتاً لتحكم الجزائر بمواقف ممثلي الحركات الازوادية، بينما يبرز مسار مساعي الدبلوماسية الجزائرية الذي تحقق على الأرض إنجازات فقط وهما:

1/ وقف إطلاق النار، 2/ رعاية عملية إنسانية خاصة بتبادل السجناء بين حكومة مالي والحركات السياسية لشمال مالي، حيث تمت العملية في جويلية 2014 في إطلاق سراح 45 شخصاً بين مدنيين وعسكريين تابعين للحكومة المالية من قبل حركات شمال مالي مقابل تحرير 42 من أعضاء ومؤيدين ماليين للحركات السياسية

1-عمروش عبد الوهاب، الأمن في منطقة المغرب العربي و الساحل . التحديات و الإستراتيجيات، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، ع2 (أكتوبر 2013)، ص-ص،87-88 .

2-المرجع نفسه، ص89 .

العسكرية[1]، للإشارة أن الدبلوماسية الجزائرية عملت على جبهتين، أولهما : جبهة الازواد من خلال الإلحاح المباشر على توقيع الاتفاق بعد 5 جولات كاملة من الحوار، أما الجبهة الثانية: فهي المجموعة الدولية حيث دعت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا الازواديين إلى طي الملف بالتوقيع وهذا ما حدث خلال الدورية التي قام بها وزير الخارجية الجزائري والتعاون الدولي رمطان لعمامرة في تلك الفترة.

الترويـــج للجهـــد الجزائري يطغى على الأزمـــة في حد ذاتـــها:

العجز المتمثل في دفع الطرف الازوادي المتصلب في المعادلة المالية إلى الانخراط في وثيقة الاتفاق، حيث تحاول السلطات الجزائرية توجيه الأنظار إلى الجهد الذي تبذله للتقريب بين أطراف الأزمة، للإشارة أنه منذ 23 سنة آنفة أنفقت الجزائر الأموال وبذلت جهوداً مضنية لترميم سلام هش غالباً ما تم نقض الاتفاقات الخاصة به من أحد الطرفين المتصارعين، وحرصت الجزائر على إبعاد أي طرف خارج منطقة الساحل من الدخول على خط الوساطة (خاصة المغرب) وفي النهاية اتضح أن فرنسا هي الفاعل الحقيقي في الملف[2].

تداعيات الأزمة المالية على الشمال الإفريقي: الترابط المتنامي بين شبكات التهريب بجميع أنواعها الإرهابية يخلف فضاء للفوضى بمنطقة الساحل والصحراء، حيث أضحى تواجد هذه الجماعات يمتد من الواجهة الأطلسية إلى القرن الإفريقي، مما يشكل تهديد جوهرياً للمنطقة برمتها بالإضافة إلى التهديدات الايكولوجية المرتبطة بالتصحر والتعرية الساحلية التي تهدد الأمن الغذائي للمنطقة.

الهدف الأساسي يكمن في جعل منطقة الساحل والصحراء فضاء آمناً ومستقراً وسليماً من الناحية الايكولوجية، ومندمجاً على المستوى الاقتصادي، أي منطقة للسلم والازدهار والتنمية البشرية المستدامة لفائدة جميع شعوب المنطقة، ومنطقة الساحل تشكل جغرافياً منطقة حساسة بالنسبة لشمال إفريقيا وللدول ذات المصلحة، فأي تدهور كارثي ستخيم تداعياته على جل المنطقة، فالشكل الحقيقي الذي تعاني منه منطقة الساحل هو محاربة المجموعات الإرهابية التي أصبحت أكثر قوة نتيجتاً لإنتشار الأسلحة حيث ضاعفت نشاطها من خلال عمليات الاختطاف المتكررة للمواطنين الأوروبيين[3].

المطلب الثاني: تحركـــات السياســـة الخارجيـــة تجـــاه ليبيـــا.

انطلاقاً من فكرة أن السلام مسألة حتمية للنهوض بإفريقيا، وعليه فالمشاكل لا يمكن التخلص منها إلا عبر التضامن الإفريقي الإفريقي، ونشر السلم والأمن، واعتماد أسلوب شراكة في العلاقات بين أهل القارة، فهاته

1-محمد شراف،" الجزائر رهينة في مالي "الجزائر، جريدة الخبر ع 7773، السنة 25، السبت 2015/04/25،ص02 .

2-حميد يسين، "الترويج للجهد الجزائري"، الجزائر، جريدة الخبر،ع 7773، السنة 25، السبت 2015/04/25،ص.02 .

3-محمد ولد الفاضل (أزمة مالي وتداعياتها على منطقة الساحل و الصحراء)، الحوار المتمدن، ع 4127، 2013/06/18،ص.01 .

المواضيع يركز عليها الخطاب الدبلوماسي الجزائري الحالي، فلا سبيل لتحقيق أي إصلاح داخلي أو على مستوى القارة ما لم نعمل على استتباب السلم في إفريقيا وأن تفتح القلوب للتضامن والإخاء والتسامح، فالسلام وحده كفيل بأن نقضي على المشاكل والنزاعات والأوبئة والأمراض الاجتماعية، وعليه لابد من العمل على تنمية ثقافة السلم في جميع أنحاء القارة لبناء إفريقيا وتحقيق الاندماج الاقتصادي والاجتماعي، والالتحاق بالحضارات الأخرى[1] .

التوجه نحو المبادرة الجزائرية للم شمل الفرقاء الليبيين: حيث اثنى محمد العريني المستشار الإعلامي لإتحاد القبائل العربية بمصر على المبادرة المرتقبة لعقد جلسة حوار ولم شمل الفرقاء الليبيين، مشيراً إلى أن ما نسبته 80من القبائل الليبية يدعمون ويعولون على المبادرة الجزائرية على اعتبار ان المكانة الجزائرية تتمتع بمصداقية كبيرة في مجلس الأمن ، ولديها خبرة وحنكة دولية في إدارة الأزمات السياسية وحدودها المشتركة، بالإضافة إلى الهجرة غير شرعية التي زادت بكثرة في السنوات الماضية، وكذا استهداف تفجير آبار النفط والغاز الطبيعي وما يمثله ذلك من تهديدات على امنهم وحياتهم، ذلك ان غالبية المصانع الأوروبية تعمل بالغاز الليبي، فأصبحت اليوم ليبيا منقسمة بين أمريكا وبريطانيا وفرنسا، أي ما يعرف بالمصالح المتضاربة، وفي ذات السياق أعرب في أمله عن إنجاح مبادرة الحوار الجزائرية، وأن يتمكن مجلس النواب الذي بان معترف به دولياً كحكومة شرعية، في إيجاد حل للأزمة ليبيا[2].

التحدي الأمني في ليبيـــا: شبهت نيويورك تايمز الوضع في ليبيا بصراع الميلشيات في لبنان إبان الحرب الاهلية، وان زعماء الكتائب والمليشيات المسلحة يمارسون أدواراً تتصل بالسلاح والمال وبالسياسة معاً، ومع ضرورة التمييز بين الثوار الحقيقيين الذين استعملوا السلاح للثورة وحماية البلاد، ومعظمهم اما انهم انضم الى مؤسسات الدولة او عاد الى الحياة المدنية، حيث كان لتشجيع المجلس الانتقالي على تشكيل مجالس عسكرية وكتائب مسلحة في المناطق، ودعمها بالمال بطريقة غير خاضعة للقيود والرقابة.

الوضعية الأمنية في ليبيا تبدو مفتوحة ومعرضة لكل الاحتمالات مع تزايد احتمالات الفشل في مواجهة الميلشيات التي تعكس تحدي الأطراف للمركز على تكثر من مستوى، كما تعبر عن رغبة في ادامة مرحلة الثورة وتأجيل بناء الدولة والتمسك بالشرعية الثورية وما تتضمن من أوضاع استثنائية، فالنجاح يعتمد بشكل حاسم على القدرة على نزع سلاح الميلشيات ودمج الثوار ضمن مؤسسات الدولة المدنية أو العسكرية أو الأمنية[3] .

التهديد الأمني يتجاوز الحدود: حيث أكبر تهديد في الواقع يتصل بالفشل في عدم التوصل الى توافقات حول التوجهات والمسائل الرئيسية المتصلة بالانتقال الذي يبدوا مهدداً باستمرار للانتهازية السياسية لأطراف اللعبة

1-محمد بوعشة، الدبلوماسية الجزائرية، مرجع سبق ذكره ، ص.41 .

2-سهام بورسوتي، " أغلبية القبائل يعولون على مبادرة الجزائر "، الجزائر ، جريدة الخبر اليومي، عدد 7589، السنة 24، الأربعاء،2014/10/22،ص.17.

3-يوسف محمد الصواني، "التحديات الأمنيةللربيع العربي من إصلاح المؤسسات إلى مقاربة جديدة للأمن "المستقبل العربي، العدد غير موجود (مارس 2013)،ص-ص.30-31 .

الداخلية، ساعد التدخل الأجنبي الليبيين على التخلص من نظام القذافي، الا انه فتح الباب على مصراعيه لإثارة نزاعات وصراعات قديمة من جديد حيث ينطبق هذا بشكل واضح على السياقات الداخلية، وفي زيادة تأجيج الانقسام واعاقة العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية، كذلك ذا الوضع أدى الى ابراز معضلة المركز والأطراف وفتح افاقاً جديدة لها في ليبيا والبلدان الإفريقية المجاورة التي تجتاحها تجارة المخدرات والسلاح وتجارة البشر، علاوة على الاعمال الإرهابية كالاختطاف وهجمات تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.

أدت الحرب الليبية إلى إعادة تأكيد الهويات الاثنية المطالبة بالحقوق السياسية والتمثيل والعدالة الاجتماعية ، فنجد صراعات قديمة أصبحت تطفوا على السطح الآن عبر عمليات التعبئة وتحريك السكان الطامحين للمشاركة ، والى تجاوز ما عانوه من تهميش ، فقد أدى الانهيار الأمني في ليبيا بالإضافة الى ما واجهته القاعدة في آسيا من نكسات ، الى إعطاء منطقة المغرب العربي أهمية خاصة، لإرتباطها مع الساحل وغرب افريقيا، ليبيا تواجه تحديات عدم الاستقرار والتوتر الاجتماعي والخوف من الانحدار الى العنف والعجز الاقتصادي والانقسام السياسي والديني وانهيار السلم الاجتماعي برمته[1]، اعتماد المسار السياسي على حساب تطور المواجهات العسكرية، والسيطرة على الجغرافيا، ومصادر الطاقة التي تعرف صراعاً للهيمنة على الهلال النفطي.

الدور الجزائري في حل الأزمة الليبية من خلال سياسة الحوار: في مصادر مطلعة للخبر الجزائرية أن الناطق الرسمي بوزارة الخارجية الجزائرية عبد العزيز بن الشريف: أن الجميع متفائل بقرب التوصل إلى اتفاق شامل بين الأطراف الليبية مضيفاً أن هذه الجولة شهدت مشاركة أسماء سياسية وحزبية لم تكن حاضرة في جولة شهر مارس الماضي.

وفي البداية أشغال الحوار الليبي المنعقد بالجزائر قال (برنارد ينو ليون) الممثل الخاص للأمم المتحدة ورئيس البعثة الأممية للدعم في ليبيا الذي يترأس الأعمال مناصفة مع الوزير المنتدب المكلف بالشؤون الإفريقية والمغاربية عبد القادر مساهل سابقاً: أن هذا الاجتماع هو المحطة الحاسمة في مسار البحث عن خل للأزمة المتعددة الأوجه منذ ثلاث سنوات، مضيفاً ليون، علينا خلال هذين اليومين الخروج بوثيقة تتضمن نص اتفاق نهائي وشامل.

أضاف الوزير المنتدب الجزائري، أن الحل الوحيد لإنهاء الأزمة الليبية يوجد بين أيدي الليبيين، داعياً إياهم إلى تغليب المصلحة العليا للشعب الليبي، وتوحيد الجهود لتشكيل حكومة الوحدة الوطنية، وحثّ الوزير فرقاء الأزمة الليبية على وضع حد للاقتتال ووقف إطلاق النار، تنفيذاً لقرار مجلس الأمن الاممي الذي يحظر على الدول دعم أو تسليح أطراف النزاع، ويضع حداً لأشكال التدخل الأجنبي في ليبيا، وكشف الوزير أن الليبيين متفقون على أن العدو الوحيد للشعب الليبـي هو الإرهاب، الذي تمثله تنظيمات القاعدة وداعش وأنصار الشريعة ، داعياً في هذا الاتجاه إلى وجوب التصدي لها بالوحدة والعزيمة .

تسعى الجزائر إلى التوفيق بين الفرقاء الليبيين في مد جسور التعاون بين الأشقاء المغاربة، حيث أن الجزائر تركز على المسعى الحواري السلمي، مستبعدتاً بذلك الخيار العسكري لما يمثل من ردود أفعال وخيمة، متمثلة بالأساس

1-المرجع نفسه،ص.31 .

في ظهور تهديدات واضحة كالإرهاب، والجريمة المنظمة، مما يجعل المواطنين يلتجئون إلى ظاهرة الهجرة غير شرعية التي لها مساؤى هي الأخرى والتي تتركز بالأساس في الإخلال بالأمن الوطني للدول والأمن للأفراد، بالإضافة إلى تركيز جهود الجزائر على التوصل إلى الاستقرار والتنمية في ليبيا بعيداً عن العنف[1] .

هناك ثلاث ديناميكيات متداخلة تتحكم في المشهد الليبي وهي: المواجهات العسكرية، التدخل الخارجي ، جهود الحوار، حيث شهدت الأزمة الليبية منعطفاً ملحوظاً على المستويين الأمني والسياسي، وأدى تزايد دور اللواء المتقاعد خليفة حفتر بما يمثله من إرادات خارجية إلى مزيد من خلط الأوراق السياسية والأمنية في ليبيا، عرف عام 2014 قمة الاصطفاف السياسي والمواجهات المسلحة بين عملية الكرامة التي يقودها خليفة حفتر والتي انطلقت في 2014/05/16 بمدينة بن غازي شرق ليبيا وبين عملية فجر ليبيا التي تضم ثواراً من مشارب مختلفة.

وهذا ما نتج عنه مشهداً سياسياً بشرعيتين متنازعتين: مؤتمر وطني عام في طرابلس متمتع بشرعية واقعية وقانونية، وبرلمان في طبرق يتمتع بنوع من الاعتراف الخارجي وهو برلمان الذي انتخب في يونيو 2014 في خضم أحداث سياسية تمثلت في الخلاف بين اكبر المكونات السياسية الليبية متمثلة في حزب العدالة والبناء وكتلة الوفاء المحسوبين على التيار الإسلامي وكتلة تحالف القوى الوطنية المصنف ليبرالياً او مدنياً، تأثير العامل الخارجي في المسار الأمني والعسكري في ليبيا لم يحقق إنجازات كبيرة لسببين: عدم موجود رؤية غربية منسجمة لحل الأزمة الليبية، وجود واقع عسكري ميداني يعقد عملية البحث عن حل سياسي بعيداً عن الحسم العسكري ، بالإضافة الى ما شهده عام 2014 دخول عنصر الطاقة في معادلة الصراع بشكل متزايد، وينعكس ذلك في السياق نحو السيطرة على جغرافية النفط والمواجهة مع المجموعات العسكرية التي تسيطر على موانئ التصدير[2].

دينامية الحوارات قد انطلقت في حوار التاسع والعشرين من سبتمبر 2014 بغدامس على الحدود الجزائرية، برعاية البعثة الخاصة للأمم المتحدة بليبيا، ورئيسها برناردينو ليون وذلك عقب فشل مهمة الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة بليبيا طارق متري في احداث أي اختراق على المستوى جميع الفرقاء السياسيين على طاولة الحوار والتوافق.

المطلب الثالث: تكثيف الجهود الجزائرية وإقامة علاقات تعاون مع المنظمة الأوروبية.

في خضم محاولة تكثيف الجهود التي تسعى اليها الجهود الجزائرية باتت من الضروري على السياسة الخارجية ان تتحرك وفقاً لمقتضيات الامن القومي الجزائري، وهذا ما بدا واضحاً وفقاً للدبلوماسية الجزائرية والتي ترتكز

1-جلال بوعاتي، " تفاؤل بالتوصل إلى مسودة إتفاق بين الفرقاء الليبيين"، الجزائر، جريدة الخبر، عدد 7762، السنة 14،2015/04/25،ص.03.

2-كمال القصير،جيوبولتيك المغرب العربي: قراءة في ديناميات عام 2014، تقرير عن مركز الجزيرة للدراسات،01 (يناير 2015) ،ص-ص.03-08 .

بالأساس على الشراكة المتوازنة مع الخارج، في ظل وجود تبادل مع دول الضفة الأوروبية بالخصوص، وهذا ما سنعالجه بالتفصيل في عناصر:

من اجل شراكة متوازنة مع الخارج: العولمة التي تعمل متعمدتاً على تهميش مجموعات واسعة من سكان العالم لن تكون حيوية وواقعية، فقد أدرك الأوروبيون حقيقة ما يدور، فانهمكوا في بناء تجمعات إقليمية كفيلة بتحقيق ديناميكيات جديدة، والتكيف مع الأوضاع الجديدة والوقوف في وجه التمزق والانحلال.

تركز الدبلوماسية الهجومية نحو الخارج وعلى مواضيع أهمها: ان الشراكة مع الخارج مسألة لا تتعلق بصدفة، ولكن بواجب تضامني من قبل الدول المتقدمة تجاه الدول الفقيرة، فالهوة شاسعة بين افريقيا وأوروبا ، فإفريقيا بحاجة إلى أن يفهم الآخرون واقعها المأساوي والمعّقد، فهي بحاجة لدعم توسيع الخدمات الاجتماعية والتعليم والإنتاج ، فالميكانيزمات التي وضعت بين الفرقاء والأوروبيين لم تكن في المستوى للقضاء على التدهور الاجتماعي والصحي والتعاوني، فالأوروبيون اجبروا الافارقة على الاستمرار في تصدير المواد الأولية فقط التي تدهورت قيمتها باستمرار، وان تتفهم أوروبا مديونية القارة والتي تصل إلى قرابة 400مليار دولار[1] .

فبالنسبة للجزائر التي تعمل على محاولة رفع مستوى التنمية وتعزيز الامن والقضاء على الفقر، فهي تعمل على تطوير ورفع مستوى التبادلات التجارية بينها ودول العالم بالمليون دولار امريكي ،حيث تستحوذ دول الاتحاد الأوروبي على حصة الأسد من الصادرات والواردات الجزائرية، حيث بلغت واردات الجزائر في عام2015 من دول الاتحاد الأوروبي ما قيمته 55.30بالمئة ، في حين وصلت واردات الجزائر في عام 2004نسبة 55.20بالمئة ،اذن من بين 20.40مليار من حجم الواردات الجزائرية من الخارج، فان قيمة 11.30مليار دولار تم استيرادها من دول الاتحاد الأوروبي[2] .

1/الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي:

ـــــــ	2001	2002	2003	2004
الاتحاد الأوروبي . الجزائر	59.5بالمائة	55.3بالمائة	57.4بالمائة	53.4بالمائة

2/الصادرات الجزائرية الى الاتحاد الأوروبي :

ـــــــــ	2001	2002	2003	2004
الجزائر – الاتحاد الأوروبي	63.8 بالمائة	63.9بالمائة	59.0بالمائة	54.6 بالمائة

1-محمد بوعشة، الدبلوماسية الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص-ص، 41-42 .

2-عبد الوهاب بن خليف، العلاقات الأوربية المتوسطية، إستراتيجية شراكة أم توظيف، مجلة دراسات إستراتيجية، عدد 05(جوان 2014)،ص.74 .

[3]- Office national des statistiques Algérie évolution des échanges de marchandises de 1992-2004.collections statistiques .s. série e statistiques économiques .n124.octobre 2005.p18

[4]- Office national des statistiques Algérie .op.cit.p.84 .

من جهة أخرى تبنى حلف الناتو مبادرات جديدة للحوار والتعاون وتعزيز الثقة مع دول خارج اطار مسؤولياته في أوروبا، حيث تم الإعلان عن مبادرة الحوار المتوسطي في عام 1995 مع سبع دول متوسطية وهي: الجزائر، المغرب، تونس، موريتانيا، مصر، الأردن، إسرائيل. فكان الهدف من وراء هذه المبادرة هو التوصل إلى إقامة علاقات سياسية وأمنية بين الحلف والدول المذكورة أنفا، لتطوير الأمن والاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط، ويشمل هذا التعاون مشاركة الدول المعنية في مدرسة الناتو في اوبرامير الواقعة بألمانيا، وكذا كلية الدفاع التابعة للناتو في روما institut de défense de l'Otan إلا أن هذه العلاقة تأثرت بأحداث 11سبتمبر 2001، وتفجيرات مدريد وغيرها من الأعمال الإرهابية، حيث أصبح بحكم هذه الشراكة والتعاون ظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة لهما أدوار مؤثرة[1]، فالرصيد الثقافي واللغوي الفرنسي الذي تزخر به دول المغرب العربي وعلى رأسها الجزائر بحكم طول مدة الاحتلال الفرنسي لهذه البلاد سيكون عملا مهما في تحقيق التقارب بين الضفتين، من منطلق الاعتماد المتبادل في المصالح والامتيازات وليست فكرة التبعية الثقافية والاقتصادية من الجنوب إلى الشمال.

للإشارة فقد وصل مستوى الاستثمار الى 10بالمائة بالنسبة للدول المغاربية الثلاث خلال الفترة الممتدة من 1970-1980.والجدول التالي يوضح نسبة المبادلات التجارية، الواردات من الاتحاد الأوروبي نحو الجزائر:

1/ الواردات من فرنسا وألمانيا تجاه الجزائر: الوحدة، بالمليون دولار امريكي[2]:

ـــــــــــــ	2001	2002	2003	2004
فرنســـــــــــا	185152.6	214969.3	250264.4	295538.2
المانيـــــــــــا	60963.3	67989.3	68070.2	86332.6

2/ الصادرات الجزائرية نحو فرنسا وألمانيا[3]:

ـــــــــــــ	2001	2002	2003	2004
فرنســـــــــــا	2236780.7	203876.5	238838.1	280513.6
المانيـــــــــــا	14211.2	34970.8	21296.7	19408.6

1-التقرير الإستراتيجي العربي 2004-2005،القاهرة : مركز الدراسات الإستراتيجية بالأهرام، جويلية 2005،ص.129 .

Office national des statistiques Algérie évolution des échanges de marchandises de 1992-2004.op.cit.p20

Office national des statistiques Algérie évolution des échanges de marchandises de 1992-2004.op.cit.p86.

ومن خلال هذا الجدول نلاحظ ان فرنسا تأتي في المرتبة الثانية بعد إيطاليا من حيث الصادرات الجزائرية الى الخارج، في حين تتأرجح المانيا بين المرتبة السادسة والثامنة، اما من حيث الواردات الخارجية نحو الجزائر تأتي في المرتبة الأولى، في حين تحتل ألمانيا المرتبة الثالثة[1].

مع تنامي الظاهرة الإرهابية في الجزائر خاصة مع قتل الرعايا الأجانب، واختطاف طائرة الخطوط الجوية الفرنسية، واحداث عدد من التفجيرات في باريس من طرف الجماعات الإسلامية المسلحة الجزائرية، تزايدت الدعوة لخلق اطر علمية للتحكم في الظاهرة الإرهابية قبل ان تتنقل وذلك من خلال تنشيط منظمة غرب أوروبا وانشاء الحوار السياسي الأمني بين مجموعة 5+5 الذي سرعان ما تحول فيما بعد منبر للتنشيط بهدف إيجاد الحلول المناسبة للازمات المشتركة، ومن جهة احتواء المصادر البنيوية للعنف من عجز تنموي وضعف في الديمقراطية[2] .

بادر الاتحاد الأوروبي من خلال مؤتمر برشلونة سنة 1995بأرضية لشراكة اقتصادية وتجارية بالإضافة الى التعاون على نشر قيم الديمقراطية وحقوق الانسان، بالإضافة نداءات الجزائر منصبة حول غلق المنافذ الخلفية للجماعات الإرهابية التي تتخذ من عدة دول أوروبية معقلاً لها، وذلك للقيام بعمليات التمويل والتموين والدعاية، على سبيل المثال بروز إرهاب اسلاموي في الجزائر [من حركة بويعلي في الثمانينات الى حركة الدولة الإسلامية، مروراً بالجماعة الإسلامية المسلحة وغريمتها الجيش الإسلامي للإنقاذ الجناح المسلح للجبهة الإسلامية للإنقاذ[3]].

وعليه الجزائر من خلال جهودها الرامية الى محاولة التقرب في الآراء وحل المشاكل بالطرق السلمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وهذا استناداً للشرعية الدولية التي تبنى على مثل هذه القضايا، فهي تسعى دوماً الى إقامة علاقات مع الدول الأوروبية وذلك حسب التوجه نحو الخارج للتخفيف الضعف التنموي في الداخل، ومطالب الجبهة الداخلية المتعددة، فالجزائر تدعوا الى استتباب الامن من خلال سياستها الخارجية النشطة[4].

---

[1] – عبد الوهاب بن خليف، مرجع سبق ذكره، ص.78.

[2]– أمحند برقوق، الإشكاليات الجديدة للأمن في المتوسط، محاضرة بكلية الإعلام والعلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2011/05/09، الجزائر، ص.01.

[3]– عبد الوهاب بن خليف، مرجع سبق ذكره، ص.75.

[4]– تصور الطالب

فلم تعد الإشكالية الأمنية في المتوسط مرتبطة بالتهديدات المباشرة المتعلقة بالدول، بل هي تهديدات لجماعات الجريمة المنظمة او الإرهابية والتي كثيراً ما تتقاطع مصالحها مع الجماعات المنظمة للهجرة السرية او تجارة المخدرات، الا ان الامن والامننة يقتضيان بالأساس وجود تقاطع نفعي مصلحي بين الدول المتفاعلة وليس فقط رغبة تجعل دول الضفة الجنوبية مناولة لسياسات أوروبية حول الهجرة او المخدرات فهي مسؤولية جماعية[1].

فالضفة الأوروبية تحتاج الى المزيد من تكثيف الجهود لاسيما في الجانب الأمني الهادف الى القضاء على التهديدات اللاتماثلية [الإرهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة غير شرعية]، بالإضافة الى الجانب التنموي المرتبط أساساً بتعزيز الشراكة في مجال التجارة والتبادل التجاري الرامي الى تقوية البنية الاقتصادية، مما يعطي للدولة رخاء اقتصادي، وهذا بدوره يؤدي الى تعزيز الاستقرار، كل هاته المبادرات تسعى الجزائر من خلال نشاطها وتحركاتها الى تعزيز وربط العلاقة بين الدول الأوروبية وتمتينها.

من كل ما سبق حول ما رأيناه من تحركات السياسة الخارجية الجزائرية سواء في المجال الإقليمي المغاربي ومساهمتها في وضع مقاربة سياسية شاملة لحل النزاع في ليبيا أو على مستوى المجال منطقة الساحل باعتبار أن الجزائر طرف من هاته المنطقة ومحاولة وضع مقاربة لتقريب الآراء بين الفرقاء الليبيين لحل الأزمة أو من اجل تدعيم مشاريع التنمية وإعطاء الرأي في ذلك.

- ✓ حيث عملت الجزائر على قيادة جيوش دول الساحل في سنة 2009 بهدف تشكيل قوة عسكرية في المنطقة لمواجهة التهديدات اللاتماثلية والتي تعصف بالمنطقة.
- ✓ اعتماد مقاربة شاملة تدفع بدولة مالي لاعتماد خطط تنموية شاملة ومتوازنة بين المناطق وتوزيع الثروة بشكل متساوي.
- ✓ أما من حيث المقاربة الجزائرية حول الملف الليبي أشار بعض المسئولين الليبيين أن ما نسبته 80% من القبائل الليبية يدعمون ويعولون على المبادرة الجزائرية باعتبار أن مكانة الجزائر تتمتع بمصداقية كبيرة في مجلس الأمن أو الأمم المتحدة.
- ✓ فالوضعية الأمنية في ليبيا باتت مفتوحة ومعرضة لجميع الاحتمالات، فالفشل في مواجهة الميليشيات أدت الحرب في ليبيا إلى إعادة تأكيد الهويات الاثنية المطالبة بالحقوق السياسية والتمثيل والعدالة الاجتماعية مثل وجود صراعات قديمة باتت تطفوا على السطح.
- ✓ كذلك من ناحية جهود الجزائر الرامية إلى إيجاد علاقة تعاون بين الدول الأوروبية في إطار شراكة مع هاته الدول، فالجزائر تعمل على محاولة رفع مستوى التنمية وتعزيز الأمن والقضاء على الفقر وذلك بتطبيق إستراتيجية رفع مستوى التبادلات التجارية بيتها وبين دول العالم.

1 - أمحند برقوق، مرجع سبق ذكره، ص.02.

المبحث الثالث: السناريوهـــــات المحتملـــــة والمستقبليـــــة.

عرفت منطقة المغرب العربي مسارات تنموية كان الهدف منها محاولة إخراج تلك المجتمعات والشعوب من دائرة التخلف انطلاقاً من محاولة وضع حد أو التقليل من التهديدات اللاتماثلية المتمثلة بالأساس في الإرهاب، والجريمة المنظمة، والهجرة غير شرعية، وعليه يتوجب معرفة ما إذا كانت هاته المسارات قد حققت رضى الشعب أي تأكيدها على نجاحاتها أم أنها فشلت في أداء مهامها لاسيما محاولة توفير الأمن والاستقرار في المنطقة، في المقابل هاته المسارات التنموية أبقت على الوضع القائم ومحافظة عليه بغية استقرار الوضع القائم.

فمثلاً الجزائر كما هو معروف هي دولة محورية حاولت من خلال دبلوماسيتها الدفاعية والهجومية في نفس الوقت أن تعطي وجه حسن لدول الجوار، في قضايا الأمن والحوار ووضع السياسات التنموية الكفيلة بحل مشاكل المواطن العالقة، وهذا ما سنعالجه من خلال المطلب الأول: حاولنا فيه إبراز سيناريو النجاح واهم الانجازات التي حققت في هذا المجال، بالإضافة إلى المطلب الثاني: التعرف على سيناريو الفشل والإخفاق أي محاولة إيضاح نقاط الضعف والإخفاق في هاته المسارات، المطلب الثالث: التعرف على سيناريو الإبقاء والمحافظة على الوضع القائم.

المطلب الأول: سينـــــاريـــــو النجـــــاح.

سنحاول أن نسلط الضوء على سيناريو النجاح بالنسبة للجزائر باعتبار أنها حققت العديد من المكاسب لاسيما على مستوى الداخل للدولة أو على المستوى الخارجي وهذا ما جعل من الجزائر لها صوت على مستوى المحافل الدولية، فمنذ تولي السيد عبد العزيز بوتفليقة سُدت الحكم سنة 1999 وبناءاً على مشروعه السياسي في بعده الخارجي تطرق لنقطة مهمة وهي إعادة للدولة الجزائرية دورها الريادي والمحوري على المستوى الإقليمي والدولي، عودة الجزائر على مستوى الساحة الدولية مرهون بعدة رهانات دولية تتعلق أساساً بضرورة التموقع والانتشار والتوسع على جميع المستويات، بدءاً بالمستوى الإقليمي والقاري والدولي والعالمي.

فما **حققته الجزائر على المستوى الإقليمي** تتمثل في: استطاعت التحرك على البعد العربي من خلال بروز ريادتها في القمة العربية المنعقدة في الجزائر من شهر مارس 2004 ودعوتها إلى ضرورة إصلاح البيت العربي من خلال إنشاء برلمان عربي لتفعيل الحوار العربي وتكريس للديمقراطية التشاركية والتشاورية في القضايا المحورية والجوهرية، مع إنشاء لجنة متابعة لتنفيذ مختلف القرارات، ضف إلى ذلك دعوة الجزائر لإعادة بناء الاتحاد المغاربي ومعالجة مختلف العراقيل التي تواجهها خاصة قضية النزاع في الصحراء الغربية وشتى تداعياتها في المنطقة[1].

---

1 - كربوسة عمراني و نور الصباح عكنوش،" مظاهر التحول الديمقراطي خلال حكم الرئيس بوتفليقة"،(ملتقى وطني، رقم 01)، الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة، ص-ص، 145-147

أكد رئيس المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي باعتباره مؤسسة استشارية هدفها تقديم الاحصائيات والمعلومات للسلطة، الجزائر قد أحرزت تقدماً معتبراً في مجال المنشآت القاعدية، وهذا دليل على أن البلد سيتمكن من بلوغ أهداف الألفية من أجل التنمية في الآجال المحددة، حيث أكّد على أن نتائج تقرير 2011 لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية والذي نُشراً مؤخراً، حيث يشير أن الجزائر ستبلغ أهداف من اجل التنمية في الآجال المحددة.

1/ التقرير الوطني حول إنجازات الجزائر في مجال الالفية من اجل التنمية:

ففي سنة 2010 صنف برنامج الأمم المتحدة للتنمية **الجزائر** في فئة البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة، حيث اكّد على ضرورة مواصلة الجهود لتعزيز النتائج الإيجابية المسجلة في مجالات على سبيل المثال: التربية، الصحة، وتحسين المداخيل، السكن، والشغل بإعتبار أن هذه المجالات تصب في قلب التنمية.

كما اكّد وزير الشؤون الخارجية **مراد مدلسي** في مداخلة له خلال الجلسة الأخيرة للقمة حول أهداف الألفية من اجل التنمية البشرية أن الجزائر تلتزم بحزم تحقيق أهداف الالفية من اجل التنمية وذلك من خلال إدراج التنمية الاقتصادية والاجتماعية ضمن برنامج الاستثمار الجديد 2010-2014.

لدى عرض الوزير **مراد مدلسي** لحصيلة الإنجازات أشار الى نسبة الفقر بالجزائر تراجعت من7.1بالمائة سنة 1990الى 5.0بالمائة سنة 2009، وان أكثر من مليون مسكن تم إنجازه خلال الفترة 2005-2009.

وبالرغم من أن الأزمة الاقتصادية العالمية، استمرت **الجزائر** في تسجيل نتائج جيدة ضمن إطار تحقيق اهداف الالفية من اجل التنمية، اذ بلغت العديد منها قبل آفاق سنة2015 والتي حددتها منظمة الأمم المتحدة[1] كذلك من بين المؤشرات الإيجابية التي حققتها: تحقيق الاستقرار الأمني في **الجزائر** والتقليل من حدة التهديدات اللاتماثلية، كذلك اندماج **ليبيا** نوعاً ما في الفضاء المتوسطي، جعل من هذين العاملين مهمة بعث العمل التعاوني سوآءاً افقياً أي المقصود به اتحاد المغرب العربي، أو عمودياً المقصود به الشراكة الاورو متوسطية بمافيها الشراكة الأورو مغاربية.

التأكيد الفعلي لنجاح هذا السناريو يتلخص بالأساس في فضح الاحكام الجاهزة وإدانة الانحرافات في السلوك واللغة واقتلاع جذور التطرف من المجتمعات العربية والمسلمة، حيث يتطلب هذا الأمر اعتماد مقاربات أكثر انفتاحية بين دول شمال المتوسط والدول الأوروبية على الخصوص، اما في جنوب المتوسط وجب اعتماد إدارة أخرى للماضي وانفتاحاً أكثر ديمقراطياً، وحكماً جيداً من اجل مواجهة التحديات القائمة في الألفية الثالثة حيث تتأسس على ثلاث أفكار وهي:

1- فيصل سمارة، البعد الإنساني في الشراكة الاورومغاربية من مسار برشلونة إلى غاية مشروع الاتحاد من أجل المتوسط (1995-2008)، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، مناقشة2008/03/06، ص-ص. 163-165.

الفكرة الأولى: انه مثلما انه لن تكون تنمية دون تأصيل، لا تكون هناك حضارة دون انفتاح.

الفكرة الثانية: المتوسط اضيق من ان لا ينفصل واوسع من يمحوه التخوم.

الفكرة الثالثة: الثقافة وليدة الامتزاج والتلاقي والصدمات.

بالنسبة للنظرة المغاربية الداعية إلى تكثيف الجهود وذلك من اجل تعزيز وزيادة حجم التنمية في شتى المجالات وضمان الاستقرار وتوفير الأمن، حيث أن سناريو النجاح قائم بالأساس منذ الوهلة الأولى على أساس مقاربة شاملة تُبنى على أساس الاعتماد المتبادل والتعاون[1] لقد حققت الجزائر من خلال البرنامج الخماسي بالتحديد سنة 2003 نسبة نمو قدره 6.8 % واحتياطات صرف قدرها 32.9 % مليار دولار في زيادة مستمرة بالمقابل فإن ديون الجزائر الخارجية قد انخفضت من 28.3 مليار دولار إلى 22مليار دولار، كما تقلصت الديون العمومية الداخلية للدولة من 1059 مليار دج سنة 1999 إلى 911 دج سنة 2003 فكان هدف البرنامج هذا هو أن يخفف من الانعكاسات الفاسدة لأزمة عميقة ويخلق الظروف الملائمة لإستراتيجية حقيقية للتنمية المستمدة مما يسهل من عملية الحفاظ على الاستقرار والأمن في المنطقة المغاربية[2].

ما يمكن الإشارة إليه هو أن الجزائر بحكم موقعها الهام في المنطقة المغاربية ومحاولاتها الجادة على المستوى البيئة الداخلية مترجمة بذلك في البرامج التنموية الهامة التي جاء بها الرئيس بوتفليقة، حيث اعتبرت هاته البرامج مرافقة للإصلاحات الهيكلية التي التزمت بها بلادنا بهدف إنشاء محيط ملائم لإندماج اقتصاد الجزائر في اقتصاد عالمي، فتمت ايجابيات في برنامج 2001 إلى 2009 حيث انه عمل على إنعاش وبشكل مُكّثف للتنمية في شتى المجالات وتجسد ذلك من خلال انجازات عديدة نذكر منها: – دعم النشاطات الإنتاجية بما فيها الفلاحية، الصيد والموارد المائية، كذلك انجاز البنى التحتية من اجل الاستقرار ورجوع السكان إلى المناطق الريفية ، بالإضافة إلى المشاريع المرتبطة بالطرق السريعة و الولائية والبلدية مع تطهير المياه والمحيط والسكن وتنمية الموارد البشرية وتحسين العلاج الاستشفائي[3].

الجزائر بحكم موقعها في المنطقة المغاربية فقد استطاعت أن تحقق قيمة إنتاجية للبترول حيث باتت تمثل ثاني منتجة للنفط في المنطقة بعد ليبيا، إذ يقّدر إنتاج الجزائر ب401 مليون برميل يومياً وبقدرة تكريرية تبلغ 264 ألف برميل يومياً، ويبلغ احتياطي البترول 12.3 مليار برميل بما يمثل 1.05% من الاحتياطي العالمي سنة 2008 ، أما الغاز الطبيعي حيث يبلغ الإنتاج السنوي للجزائر حوالي 62 مليار متر مكعب و باحتياطي يقدر بأكثر من 4504 مليار متر مكعب بنسبة 2.54% من الاحتياطي العالمي وفقا لإحصائيات 2008، الجزائر تزخر بكفاءات في جميع المجالات والتخصصات، فالجامعة الجزائرية استطاعت خلال فترة وجيزة من بناء منظومة معرفية سمحت بتكوين وتدريب إطارات وكفاءات كان بالإمكان أن تبني مشروع استراتيجي يحدد معالم الجزائر

1/المرجع نفسه، ص،166 .

2/فيصل سمارة، المكان نفسه،ص166 .

3/كريم زرمان، التنمية المستدامة في الجزائر، مرجع سبق ذكره،ص.221 .

المستقبلية وتوجهاتها في ظل بيئة دولية متغيرة، فمثلاً إذا حاولنا أن نُقيّم حجم الثروة البشرية نجد أن عدد حاملي الشاهدات كل سنة يبلغ حوالي 90 ألف متخرج للعام الدراسي 2004/2003، ويبلغ تعداد طلبة ما بعد التدرج طور (ماجستير، دكتوراه) أزيد من 33 ألف خلال الموسم الدراسي، بالإضافة إلى الكفاءات المتواجدة خارج ارض الوطن فنجد15790 إطار في مختلف التخصصات في فرنسا لوحدها مثلاً[1] .

التنمية المستدامة في الجزائر تقوم على ركائز أساسية تعمل الدولة الجزائرية على تطويرها ومتابعتها وهي الركيزة المؤسساتية، الركيزة القانونية، والركيزة المالية، فلعلى هناك مجموعة من الأهداف سعت الجزائر إلى تحقيقها لعلى من بينها: إدماج الاستمرارية البيئية في برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية، حيث يتم تشكيل الأعمدة القاعدية الكفيلة بضمان تنفيذ البرامج المسطرة والتي تكون فيها استعمال الموارد الطبيعية و تقديم خدمات بيئية سليمة متوافقة مع متطلبات صلاحية البيئة والتنمية المستدامة.

ـــ العمل على تحقيق النمو المستدام وتقليص حدة الفقر وذلك من خلال القانون المتعلق بالتهيئة والتنمية المستدامة موضوعه عقلنة الأعمار والتطور البشري الذي تقوم عليه التنمية المستدامة والتي أصبح الاستثمار فيها ضرورياً مما يسمح بالإسهام في بناء مجتمع متضامن والتخفيف من ظاهرة الفقر.

ـــ حماية الصحة العمومية للسكان من خلال التربية والتحسيس البيئي لحث المواطنين على احترام القواعد البيئية، فيغيروا سلوكياتهم بصفة إرادية تجاه البيئة سواءاً بواسطة المعلمين والمربين أو الجمعيات الفاعلة[2].

المطلب الثاني: سنـــــاريـــــو الفشـــــــل والاخفـــــــاق.

من خلال هذا المطلب سنحاول تسليط الضوء على تجارب الفشل والاخفاق في المغرب العربي بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة حول سبل التعاطي مع التهديدات اللاتماثلية، خاصة على اعتبار ان محاولات وضع برامج تنموية وتقوية الأجهزة الأمنية لتوفير جودة في الامن، وبالتالي يضمن المواطن نوع من الاستقرار سوآءاً في بلده أو في دولة من دول الجوار الأخرى وهذا ما سنعالجه من خلال العناصر التالية:

1/ديناميات التحولات السياسية والأمنية في المنطقة:

هناك دول في المغرب العربي تتحول نحو نظام او وضع سياسي مختلف مثل تونس وليبيا أو ذات تجربة سياسية جديدة مثل المغرب الأقصى، فهاته المسارات لازالت تواجه تحديات داخلية تتمثل في ضعف عناصر التوافق بين الفاعلين السياسيين، وأخرى خارجية من خلال محاولات إيقاف مسار التحولات التي شهدتها عدد من دول المنطقة.

1/يزيد غزال، عولمة إدارة الموارد البشرية وأثرها على هجرة الأدمغة في الوطن العربي، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر: قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2005، ص.126.

2/ صهيب خبابة، دور المناطق الصناعية في تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة الاورومغاربية، دراسة مقارنة بين فرنسا والجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر: قسم العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف01، ص. 157.

أسهمت التحولات التي حدثت بالمنطقة في إحداث تفاعلات لازالت مستمرة منذ عام 2011 في سرعة تغيير الديناميات في دول المغرب العربي وامتداداتها الافريقية، حيث تواجه المنطقة على المستوى الأمني في جوهرها الجيوسياسية حالياً تحديات متزايدة مثل شبكات تجارة وتهريب الأسلحة، فمثلاً انتشار السلاح الليبي الذي وصل عدداً من المناطق المتأزمة احد الأسباب الرئيسية للاضطراب في المنطقة وجوهرها، حيث تتعاظم مصائب السلاح الليبي الذي يقف وراء حداثة عين اميناس في الجنوب الشرقي الجزائري [تقنتورين] بالإضافة الى اثبات ان استخدام مسدسات ليبية في الاغتيالات السياسية بتونس، وفي أحداث الشعباني التي أُرقت فيها دماء كثيرة بواسطة أسلحة خفيفة.

هناك من يرى أن الجزائر تعرف انسداد سياسي حيث عرفت محطتين أساسيتين عام 2014 حيث لم تسهم كلا المحطتين في توفير البيئة الملائمة سياسياً لتجديد ضروري في بنية السلطة ضمن مسار انتقالي، حيث بدأت الأولى: بإعادة انتخاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لعهدة رابعة في 17افريل 2014 على الرغم من صعوبة قيامه بمهام الرئاسة بسبب تدهور حالته الصحية التي تحولت إلى مصدر عدم الاستقرار وهذا حسب بعض الدارسين[1].

– تصبح قوى السوق مهيمنة على الاجندة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولها القدرة على استبعاد كثير من القضايا المهمة من النقاش العمومي، حيث تصبح تدّخُلات مثل الدولة خاضعة لتفضيلات القوى الاقتصادية والمتمثلة في القطاع الخاص والشركات متعددة الجنسيات وجماعة المصالح المالية أكثر منها لصالح الفئات العريضة من السكان.

فنستنتج الإخفاقات والفشل من خلال معطيات توفير الامن والحفاظ على التنمية: حيث زادت حدة التفاوتات الاجتماعية وتراجع دور الدولة مما ترتب عنه تنامي اعداد الفقراء والمهمشين خصوصاً في الأرياف التي تمتد حول المدن الكبرى.

تكريس الطابع التجاري للاقتصاد: ما يؤدي الى التحكم في مفاصل الاقتصاد فتصبح معظم السلع ذات الاستهلاك الواسع والمرتبطة بالأسواق الخارجية وهذا ما يؤدي الى التبعية الغذائية ولاسيما استيراد مواد رئيسية.

من ناحية التنمية المستدامة:

حيث تقوم السياسات الاجتماعية على معيار الانتقائية الذي يفرض بأن لا يستفيد منها إلا الأشخاص الذين يمكن إعادة تأهيلهم او تشغيلهم، ويصبح باقي السكان يستفيدون من الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية.

1// كمال القصير، جيوبولتيك المغرب العربي، مرجع سبق ذكره، ص-ص، 144-255.

بالنسبة للتعليم تراجع مردود المنظومة التربوية واتساع دائرة الفوارق في التحصيل العلمي والتكنولوجي كماً وكيفاً نتيجة اللامساواة في توزيع المنشآت التعليمية على الأقاليم عامة وبين المناطق الحضارية والريفية كما ستتضاعف التسربات المدرسية في البلديات الريفية.

الصحة: تدهور الرعاية الصحية، بحيث عدم استفادة شريحة كبيرة من السكان وبالأخص التي تقطن في المناطق المعزولة من البرامج الوقائية والرعاية الطبية.

فالسياسات العامة في الجزائر باتت لا تراعي التوازن الإقليمي وحماية الموارد الطبيعية والحفاظ على الامن والبحث عن اقتسام منافع النمو الاقتصادي بالاستثمار في التعليم والرعاية الصحية والتشغيل وتحسين الاطار المعيشي للسكان[1].

فشل مسار التنمية المستدامة:

يعني ذلك دخول الجزائر في نفق مظلم من الازمات والصراعات المتتالية والمتباعدة في شتى المجالات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، وترجع هاته الأسباب إلى غياب مؤشرات التنمية.

المؤشرات السياسية: وتتمثل بالأساس في:

إبقاء العمل بقانون الطوارئ وما ترتب عليه من خرق للحريات كحق التجمع والتضييق على حرية التعبير والرأي، حيث دخلت البلاد في دوامة الاستقرار السياسي، مع وجود العديد من العوائق الدستورية لاسيما المتعلقة بنشأة الأحزاب السياسية، تبعية المجتمع المدني وعدم استقلاليته بالإضافة الى احتكار الدولة لوسائل الاعلام الثقيلة وعدم فسح المجال لظهور مجتمع مدني مستقل نسبياً عن السلطة العمومية.

المؤشرات الاقتصادية: تتمثل بالأساس في:

تفشي ظاهرة الفساد بشتى أنواعه وأشكاله، فمثلاً شكّلت قضية الخليفة في الآونة الأخيرة نقطة سوداء في القطاع الاقتصادي حيث مازالت اثاره مستمرة، وهذا راجع إلى ضعف آلية الرقابة المالية وقلت الإجراءات الردعية والعقابية، بالإضافة الى تفشي مظاهر الرشوة والمحسوبية والزبونية، مما أدى الى تصاعد منحنى الاختلاسات في شتى المجالات.

كثرة الاحتجاجات الاجتماعية التي بلغت ذروتها في العديد من المناطق على غرار ولاية بومرداس والشلف وورقلة، وغرداية وهذا ما يمثل ضرباً لمسارات التنمية في البلاد.

عجز المؤسسات العمومية مما جعلها تقدم على عملية تسريح العمال، حيث وصل هذا العجز إلى 60 بالمائة من المديونية الخارجية، بالإضافة الى انتشار ظاهرة العمل المؤقت وغير المهيكل، وذلك حسب العمل الدائم.[2]

1/ساسي ساسي غبغوب، تحليل السياسات العامة في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص-ص، 249-255.

2/ كربوسة عمراني، الحكم الراشد ومستقبل التنمية في الجزائر، محاضرة ألقيت بكلية الحقوق والعلوم السياسية ، الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة غير موجودة، ص-ص. 08-09.

بعض ملامح الفشل في المجتمعات الإسلامية حسب مالك بن نبي بما فيها الجزائر:

لقد فشلت الخطط التنموية في المجتمعات العالم الإسلامي، حيث انتهت الى نتائج غير مرغوب فيها، لأن ما يمكن أن نستدل به هو ان القضية التنموية منذ البداية بالنسبة لهاته المجتمعات كانت عملية اختيار بين الحلول التي تقدمها الليبرالية أو الاشتراكية، بينما كانت القضية ولا تزال حسب بن نبي هي قضية تطعيم ثقافي للمجتمع الإسلامي، حيث يمكنه من استعمال إمكاناته الذهنية والجسمية.

وعليه تتجلى صورة عامة تتمحور حول جعل كل فرد ينشط على أساس معادلة اجتماعية تؤهله لإنجاح أي مخطط اقتصادي، ما يعاب على المخططات التنموية انها لم تراعي الخصائص النفسية والاجتماعية لهذه المجتمعات، بمعنى خصوصية هذا الانسان المتمثلة في ثقافته، تكوينه، مؤهلاته وأهدافه في الوجود، التنمية كأفكار فعالة ليست في نظر مالك بن نبي تركيباً مزجياً بطريقة آلية وعشوائية بين ظروف تاريخية وأخرى بين خصائص اجتماعية متفردة [1]

وعليه رغم وجود مخططات تنموية هادفة تسعى من ورائه الدول لاسيما **الجزائر** بالخصوص والدول المغاربية على العموم، الا انها لم تصل الى درجة مخاطبة وعي المواطن بصورة كافية، ولم تستطع ان تحد بشكل من هاته التهديدات اللاتماثلية، والتي باتت تُأرِّق الأنظمة، مما اضطرت هاته الأخيرة الى اتخاذ إجراءات احترازية، كرفع مستوى الانفاق على التسلح، مما تنجر عن هاته الخطوة تداعيات امنية جديدة، كلما توفرت سبل ناجعة تنموية كلما استطعنا التخلص والتقليل من حدة التهديدات اللاتماثلية والعكس، فعلى الرغم من استمرار مخطط مسار التنمية بداية من1999الى الفترة الحالية الا انه تيقن لدى العامة وبشكل قاطع ان النظام السياسي الجزائري يعاني من ازمة تغلغل لا يدري كيف يسيرها ويتخلص منها [2] .

المطلب الثالث: سيناريـــــو الإبقـــــاء علـــى الوضـــع القائـــم.

انطلاقاً مما تعرفه المنطقة المغاربية من تحديات وتغيرات مست جوانب متعددة سواءاً السياسية، الاقتصادية، والأمنية، والبيئية جعلت من الجزائر لها دور بارز في المنطقة لما تتمتع به من موقع استراتيجي ومكانة إقليمية تجعل منها لها دور بارز في المنطقة، وهذا ما سنعالجه من خلال النقاط التالية:

اتبعت الجزائر منذ استقلالها سياسة واضحة تجاه دول المغرب العربي متمثلة بالأساس في التعاون والتكامل والعمل على ضمان مصلحة مغاربية مشتركة، مقابل الحفاظ على سيادتها وسلامة ترابها الوطني من التهديدات اللاتماثلية التي تعصف بالمنطقة، هذه الأهمية الخاصة للمنطقة المغاربية برزت في سياستها الخارجية ذات التوجه الإقليمي او الدولي على السواء وان تضاربت المصالح واختلفت السياسات، فلعلى من بين المحاور التي اعتمدتها الجزائر ملخصة في مبادئ أساسية سطرت سياستها في المنطقة وهي:

1/ موسى لحرش، إستراتيجية استئناف البناء الحضاري للعالم الإسلامي، (جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، ب ط، 2006)، ص-ص. 175،180.

2/ المكان نفسه، ص.180.

1/الحفاظ على الاستقرار بالمنطقة من خلال إقامة علاقات حسن الجوار والتعاون الاقتصادي، مما باتت تؤكد على ضرورة بناء مغاربي عربي مستقر ومزدهر، وهاته الحالة تزيد من إبقاء الدور الجزائري في المنطقة.

2/تسوية النزاعات بالطرق السلمية بعيداً عن العنف واستعمال القوة وهذا ما يظهر جلياً في محاولة وقف إطلاق النار من طرف الجزائر في حرب الرمال رغم ان المغرب كان هو المعتدي.

3/ حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها وهذا ما تجسد في الدعم المقدم المعنوي والمادي للقضية الصحراوية باعتبارها قضية تحررية تدخل ضمن اختصاص اللجنة الرابعة في الأمم المتحدة المتعلقة بحق الشعوب في تقرير مصيرها.

4/قداسة الحدود الموروثة للاستعمار وفقا لمبدأ الذي ينص عليه القانون الدولي: لكل ما في حوزته او ما تحت يده.

5/ رفض سياسة الكتل ومناطق النفوذ التي برزت بعد مشكلة الصحراء في سنة 1975 [1]

فمن خلال هذه المبادئ التي تتصف بها السياسة الخارجية حاولت الجزائر ان تلعب أدوار على مستويات عدة اخذتا في الحسبان الإبقاء على الوضع الراهن وهي:

1/دور المدافع الإقليمي: وهذا الدافع ذا طابع تاريخي يعود الى بداية الثورة التحريرية ومعركة الاستقلال الوطني، حيث باتت الجزائر تؤكد على ان المكافح ضد المستعمر هو دفاع عن المغرب العربي ككل وليس الجزائر فقط، بمعنى حرية الجزائر هي ضمان لحرية المغرب العربي.

2/دور صانع التكامل الإقليمي: تجسد هذا الدور في اشكال متعددة ومراحل متغايرة تبعاً لما فرضته الظروف وارتبطت به الاحداث حيث باتت تؤكد الجزائر على وحدة الأقطار المغاربية في إطار تحرري ووحدة الشعوب المغاربية في إطار مغرب الشعوب، وعلى العمل المؤسساتي في إطار البنى المؤسساتية الوحدوية ممثلة في اللجنة الاستشارية او اتحاد المغرب العربي او من خلال ضوابط التعاون الثنائي.

3/دور المعادي للاستعمار والداعم لحركات التحرر:

فيظهر هذا الدور في المغرب العربي من خلال دعم الجزائر للاستقرار واسترجاع الأراضي التي كانت تحت نير الاستعمار الاسباني والممثلة في القضية الصحراوية واسترجاع سبتة ومليليه المغربيتين، وهذا دعماً للسياسة الخارجية للجزائر الداعمة للقضايا التحررية وتعزيز التعاون في جميع القطاعات مع الفواعل الدولية الكبرى، وهذا ما تمثل بالأساس من خلال مسار الاتفاقيات التي ابرمتها الجزائر والتي اشتملت على محاولة بناء شراكة متعددة الأطراف، مع السعي الى إيجاد موقع لها ضمن القوى الفاعلة الكبرى باستخدام عدة أوراق تملكها مثل خبرتها في إدارة عملية الوساطة لحل النزاعات، على سبيل المثال تمكنها من حل الصراع الاثيوبي الاريتيري او من خلال حملها لواء صانع

1/ عز الدين بعزيز، سياسة الجزائر المغاربية 1962-1995، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر: كلية الإعلام والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، ص.72.

التنمية في الدول النامية عن طريق مشروع الشراكة الجديدة من اجل التنمية في افريقيا الذي أهلها لان تكون ممثلة افريقياً في المحافل الدولية الكبرى[2]

يرتكز مشهد المحافظة على الوضع القائم أساساً على قدرة النخب الحاكمة والممثلة في جماعات العسكر من ذوي بعض التوجهات الاستئصالية والمعادية لكل مشروع بديل او حتى قائم على مبدأ التداول على السلطة، متحالفة مع جماعات المصالح المستفيدة من الريع البترولي والتي ترفض الأجواء الاقتصادية التنافسية المفتوحة على السيطرة على المشهد السياسي وللحفاظ على الوضع يستمر هذا التحالف في انتاج خطاب تتكفل به بعض وسائل الاعلام.

لقد استطاع الرئيس بوتفليقة بعد إعادة انتخابه عام 2004 من إعادة هيكلة وزارة الدفاع بشكل يخدم توجهاته وإبعاد أصحاب التوجهات الاستئصالية.

بحسب المشهد القائم على المحافظة على الوضع القائم فإن التيار الاستئصالي سيحصر على الاستفادة من التعديلات الدستورية بخصوص السياسات الحكومية، فإن الوضع القائم يدفع في اتجاه استمرار الاعتماد على الريع البترولي لتحريك الدورة الاقتصادية، وذلك بسبب مقاطعة الاستثمار الأجنبي للاقتصاد الوطني وعجز المؤسسة الجزائرية على المبادرة والإنتاج.

كما ان التنافس الأوروبي على منطقة المغرب العربي تحول دون تدفق استثمارات للبلدين، أسعار النفط تعرف تقلبات كبيرة مما تؤثر بشكل واضح في الميزان التجاري الجزائري وأسعار المواد الاستهلاكية مما يهدد الامن الاجتماعي للجزائر.

مشهد الوضع القائم تطبعه الضبابية، فإستمرار الصراع بين أجنحة الجيش بين استئصالي ومصالح قد يصب في صالح الجماعات الإرهابية وتعطيل المشاريع التنموية واستنزاف الأموال المحصل عليها في مشاريع غير مثمرة، وينعكس ذلك بالضرورة على اهداف الجزائر في محيطها الخارجي فتفتقد بذلك المبادرة والهيبة[2].

بالإضافة إلى مشهد المحافظة على الوضع القائم على مستوى البيئة الداخلية نجد انه هناك مشهد كارثي يتمثل بالأساس في كون أن الرئيس محاصر وعاجز تمام العجز على محاسبة مسئولي الأجهزة الأمنية المكلفين بتسيير ملف مكافحة الإرهاب، وانه لا يملك أي سلطة على الذي عينوه، والوضع لازال على نفس الحال الذي وجده سنة 1999، فالإرهاب مازال يقتل والوضع الاجتماعي والاقتصادي للمواطنين متدهور رغم ارتفاع الموارد المالية للدولة[3].

1/المرجع نفسه، ص.72.

2/محمد بوضياف، مستقبل النظام السياسي الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص-ص، 341-342.

3/ هواري عدي، الجزائر ستصبح صوماليا آخر بعد عشر سنوات إذاً.....، جريدة الخبر، العدد 5410، بتاريخ 27 أوت 2008، ص.02.

ولا وجود للتعددية الحزبية في الجزائر والتعديلات التي جاءت مع دستور 23فيفري 1989 هي تعديلات سطحية، لأن الجيش يرفض التحول نحو نظام يحكمه مبدأ التداول على السلطة عن طريق الانتخابات، بحيث أن الجيش لا يقبل إلا الأحزاب التي تعترف به كمصدر للسلطة، ومن ذلك حزب التجمع الوطني الديمقراطي، حزب جبهة التحرير الوطني وحركة مجتمع السلم وهي الأحزاب التي تستولي على المجلس الشعبي الوطني.

إلى جانب حزب العمال الذي يبني خطابه على انتقاد السياسات الاقتصادية والاجتماعية حتى يتوهم الناس بأن هناك ديمقراطية، كما يفتح المجال أمام حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية لمعارضته الشديدة للإسلاميين.

وبخصوص القوى الاجتماعية خاصة منها النقابية والدينية فإن السلطة الجزائرية تستمر في استيعاب الناحية النقابية وتوظيفها لمساومة المواطن وتسعى إلى إيجاد بديل عن الحركة الإسلامية من خلال إحياء الزوايا بخصوص السلطة الدينية أو القوى الدينية، ومن هيكلة هذه القوى الاجتماعية في إطار توجهات السلطة

لقد أنتجت هاته الممارسات ثقافة اليأس والقنوط من جهة ومن جهة أخرى ثقافة الانتهازية والاستغلال، وأصبح المواطن يعيش حالة من الاغتراب يفكر معها في الحرقة والانتحار وممارسة العنف، حيث طبع سلوكه الإحباط واللامبالاة، بالإضافة إلى تعقيد الأمور ألا هو سوء الأحوال المعيشية وفشل برامج التنمية التي أطلقتها الدولة وصرفت عليها من الأموال ما يفوق ألاف المليارات (مابين مشروع الانعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو) إلا أن المواطن لم يشعر بتحسن فما زالت مشكلة السكن والبطالة وارتفاع الأسعار تضرب الاستقرار الذي أصبح من على فوهة بركان[1].

2/ محمد بوضياف، مستقبل النظام السياسي الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص.344.

يمكن أن نستنتج أن هناك سيناريوهات محتملة على غرار سيناريو النجاح وسيناريو الإخفاق وسيناريو الإبقاء على الوضع القائم، فهي سيناريوهات نابعة من البيئة الداخلية بحيث أن هاته الأخيرة هي التي تتحكم في سلوك الدولة الخارجي وعليه الجزائر كان لها أن حققت نجاحات من خلال العديد من البرامج والمشاريع والأهداف من بينها: صنفت الجزائر سنة 2010 في فئة البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة حيث أكد على ضرورة مواصلة الجهود لتعزيز النتائج الايجابية المسجلة في عدة مجالات.

- ✓ الجزائر استطاعت بعض الشيء أن تحقق أهداف الألفية من أجل التنمية البشرية
- ✓ حققت مؤشرات ايجابية فيما يخص الاستقرار الأمني في الجزائر مما جعل الجزائر تندفع نوعا ما نحو التعاون بين الدول المغاربية.
- ✓ أما من حيث سيناريو الفشل: لم تستطع الجزائر لوحدها أن توقف موجات التهديدات اللاتماثلية والتي باتت تعصف بالمنطقة بشكل متكرر ومتجدد، بالإضافة على مستوى البيئة الداخلية زادت حدة التفاوتات الاجتماعية وتراجع دور الدولة مما ترتب عنه تنامي أعداد الفقر والتهميش، فشل مسار التنمية المستدامة وهذا ما يعني دخول الجزائر في نفق مظلم من الأزمات والصراعات المتتالية والمتباينة في شتى المجالات.
- ✓ أما من حيث سيناريو الإبقاء على الوضع القائم: مكانة الجزائر فرضت عليها منذ الاستقلال إتباع سياسة التعاون والتكامل والعمل على ضمان مصلحة مغاربية مشتركة مقابل الحفاظ على سيادتها وسلامة ترابها الوطني.
- ✓ الحفاظ على الاستقرار في المنطقة المغاربية من خلال إقامة علاقات حسن الجوار، فيرتكز مشهد المحافظة على الوضع القائم أساسا على قدرة النخب الحاكمة والمتمثلة في جماعات العسكر من ذوي بعض التوجهات الاستئصالية والمعادية لكل مشروع بديل على السيطرة على المشهد السياسي، ويستمر هذا التحالف يتكفل بإنتاج خطاب يساهم في تهدئة الوضع القائم على تبادلية بين النخب الحاكمة.

خلاصة الفصـــــل الثالـــــــث:

تفاقم مشكلة التهديدات اللاتماثلية في الآونة الأخيرة مما شكل خطر على الوحدات السياسية لاسيما المغاربية منها، حيث عمدت هاته الدول إلى وضع إستراتيجيات وأدوات وتشريعات تحد من انتشار هاته التهديدات.

- ✓ فقد تم وضع أدوات لمواجهة الظاهرة الإرهابية متمثلتا أساسا في وضع نظم للتامين، وإنشاء جهاز للمعلومات بالإضافة إلى إعلان حالة الطوارئ وإصدار قوانين تمنع تأسيس أحزاب على أساس ديني أو عرقي.
- ✓ ضف إلى ذلك وجود آليات قانونية تساعد في مواجهة الظاهرة الإرهابية على غرار الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، ومعاهدة منظمة المؤتمر الإسلامي لمحاربة الإرهاب، فالجزائر بدورها أصدرت مجموعة من النصوص القانونية الهادفة إلى تحقيق مصالحة ووئام بين مختلف أطياف المجتمع الجزائري على سبيل المثال استفادة المتهمين بارتكاب جرائم إرهابية من حق العفو
- ✓ بالنسبة للجريمة المنظمة عمدت الجزائر إلى تبني مساعي لوضع قوانين وتشريعات خاصة بقمع مثل هاته الجرائم لاسيما جريمة التهريب والمتاجرة بالبشر والمخدرات.
- ✓ والهجرة غير شرعية نتيجة لتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وقلة الوعي الثقافي وانسداد الأفق أمام الأفراد مما جعل الدولة تعمل على وضع سياسات تحد وتتصدى للهجرة غير شرعية مثل الإجراءات الأمنية المتمثلة في تعزيز المراقبة على حدودها على غرار أزمة مالي وليبيا والتي تمثل تحدي وتهديد للأمن الجزائري، فعمدة إلى الالتجاء إلى الوساطة لحل مثل هاته القضايا التي تضر بوضعية الأمن في المنطقة وهشاشة التنمية.
- ✓ هناك أفاق مستقبلية واعدة ترتكز أساسا في محاولة الإبقاء على الوضع القائم خلال التذكير بانجازات الدولة من مسار تنموي واستقرار على المستوى الداخلي، والمضي قدما نحو بذل مزيد من الجهد للتوفيق بين الأطراف المتنازعة وقدومها إلى وجود يسوده الأمن والسلام مما يدفع بعجلة التنمية على المستوى المغاربي إلى تحقيق التعاون والتكامل فيما بين الوحدات السياسية والخروج من الوضعية الهشة التي تعرفها هاته الدول.

خاتمة

الخاتمـــــــة

من كل ماسبق الإشارة إليه سابقاً المحاولات الجادة من قبل الوحدات السياسية المغاربية الرامية إلى تحقيق الأمن ورفع المستوى التنموي إلا أنه بات في عديد المرات موصوف بالفشل، وذلك لوجود تهديدات غير عسكرية جديدة أصبحت تمثل الفاعل المحرك للأوضاع الأمنية في المنطقة، ناهيك عن تزايد الهجمات الإرهابية من حين إلى آخر بسبب وجود سياسات غير محكمة عقيمة لا ترقى لأن تسد حاجات المواطن البسيط الذي يناشدها في كل المرات على ضرورة تحقيق الأمن والتنمية للمجتمع والأفراد، بالإضافة إلى تزايد حجم الجرائم المنظمة عبر الحدود لاسيما التهريب الذي أضحى يعصف بالاقتصاد الوطني، والمتاجرة في البشر والمخدرات، كذلك الهجرة غير شرعية الناتجة عن تردي السياسات التنموية والتي لم تستطع توفير فرص لاستقطاب الشباب خصوصاً حاملي الشهادات (توفير مناصب شغل) جعل منها السبيل الأوحد للفرار من الأزمات التنموية في البيئة الداخلية.

فتهديدات الأمن الناعم كما أشار إليها جوزيف ناي أصبحت في تزايد مستمر نتيجتاً لانتهاء الخلاف الإيديولوجي الذي كان قائم آنذاك بين القوى الكبرى، مما أفضى إلى انتهاء زمن التهديدات العسكرية المباشرة المتمثلة أساساً في اجتياح دولة لدولة أخرى.

فالتحولات التي عرفتها الجزائر داخلياً والتي تزامنت مع تحولات أخرى شهدها العالم كان لها تأثيرها واضح على الجزائر منذ نهاية الثمانينات من القرن الماضي، حيث وسمت تلك التحولات بالتهديدات الجديدة التي أفرزت من مدركات مصممي العقيدة الأمنية الجزائرية، فانتقلت من كونها ذات توجه صلب وذات أولوية خارجية إلى كونها عقيدة ذات توجه لين بحكم التهديدات الأمنية الجديدة للجزائر لاسيما على المستوى الداخلي وصولا إلى المستوى الخارجي.

خلاصة واستنتاجات:

فما يمكن أن نصل إليه من خلال هاته الدراسة إلى انه تمتى استنتاجات هامة وجب الإشارة إليها متمثلتاً بالأساس في:

- ✓ أن الأمن بالمفهوم التقليدي عرف تحولات جديدة لاسيما تلك المتعلقة بالجانب الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، حيث بات مفهوم الأمن له دلالات واسعة فضلاً عما جاءت به مدرسة كوبنهاغن حيث أصبح مفهوم الأمن يتركز على الأمن المجتمعي والإنساني.
- ✓ بروز تهديدات جديدة حملت مشعل الأحداث وأصبح لها دور مؤثر لاسيما تلك التي تنعت بالإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير شرعية كلها تهديدات اصطلح على تسميتها بالتهديدات اللاتماثلية.

- ✓ تخلي الدولة عن أدوارها الاقتصادية وعدم تدخلها في النشاط الاقتصادي مما أفضى إلى ظهور التنمية الإنسانية والتنمية البيئية والبشرية وهذا معناه أن الفرد بات ملزم بمواضيع التنمية في إطار الأمن المجتمعي والأمن الإنساني.
- ✓ ارتكاز مداخيل الدولة الجزائرية على مداخيل المحروقات ما جعل الدولة تركز على ضرورة زيادة الإنفاق العام على المشاريع التنموية انجر عنه قتل لروح المبادرة لدى الفرد داخل الدولة.
- ✓ بروز مشاريع تنموية سهلت مهمة الأداء التنموي في الجزائر،مما أعطى دفع قوي لعجلة التنمية والتطور فاسحاً المجال أمام ظهور مفهوم الأمن الذي يتطلب التنمية.
- ✓ مجيء الرئيس بوتفليقة بحزمة من الإصلاحات لاسيما برنامج الإنعاش الاقتصادي الممتد من 2000ال 2005 ودعم البرنامج من 2005 إلى 2009 بالإضافة إلى برنامج دعم النمو مما تمخض عنه العديد من الحالات التنموية التي مست قطاعات عدة.
- ✓ تمكن المشرع الجزائري من خلال حزمة من القوانين والتشريعات من وضع سبل وإجراءات وقائية عززت من قوة الدولة بغية مكافحة التهديدات اللاتماثلية.
- ✓ ارتباط الأمن بالتنمية والعكس بحيث وجب توفير بيئة أمنية حتى نشرع في عملي التنمية وهناك من يرى ضرورة العمل على تحقيق التنمية حتى تسهل عملية تحقيق الأمن.
- ✓ استقرار الوضع الداخلي للجزائر جعلها تتجه صوب إصلاح الأحداث التي تعصف بالبلدان المجاورة على غرار مالي وأحداث ليبيا.
- ✓ حاولت الجزائر كسب مزيد من القضايا العالقة وذلك بتطبيق المبدأ الذي تنادي به وهو عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ومناصرة القضايا العادلة.
- ✓ تكثيف علاقات التعاون لاسيما مع الضفة الشمالية (الاتحاد الأوروبي) لإعطاء مزيد من الدفع لجلة التنمية والنمو قصد الحفاظ على الوضع الأمني للبلاد.
- ✓ تأثرت الوضعية الأمنية من جراء ارتفاع نسب الهجرة غير شرعية بسبب قلة المرافق التي تؤدي إلى جلب الشباب وذلك من (عمل، صحة، سكن، ترفيه) بالإضافة إلى ارتفاع معدلات الجريمة بما فيها القتل والتهريب والمخدرات كلها عوامل هزت الحالة الأمنية للجزائر، هذا ما استدعى رفع مستوى الانفاق على التسلح والأمن وتعزيز قدرات الدول الدفاعية وبالتالي يصبح التأثير منصباً على المشاريع التنموية والتي تمس المواطن بالدرجة الأولى.

- ✓ ظهور الأمن البيئي والأمن الفردي والأمن المجتمعي ، كلها مفاهيم ومعطيات أصبحت معنية بالنقاشات الكبرى لاسيما في بداية عهد الألفية الثالثة والذي ارتكز على تطبيق مجموعة من الأهداف حتى إلى حدود سنة 2015.
- ✓ التهديدات اللاتماثلية مست دول المغرب العربي بما فيها تونس والمغرب وليبيا وموريتانيا حيث أصبحت كل الحدود ملغمة سوءا من الجهة الشرقية أو من الجهة الغربية.
- ✓ أزمة مالي وما لها من تداعيات على الأمن الوطني الجزائري حيث أن هاته الأزمة تمخض عنها النازحين إلى ارض الوطن حاملين معهم أمراض بيولوجية المسمى في الدراسات الأمنية بالإرهاب البيولوجي والمتمثل بالأساس في (السيدا، الايبولا، والأمراض المستعصية).
- ✓ امن الدولة مرتبط بأمن دول الجوار ، فلابد على الجزائر أن تسعى إلى محاولة التوفيق بين الأطراف المتنازعة انطلاقاً من دبلوماسيتها النشيطة.

تقييم مدى صحة وخطأ الفرضية:

انطلاقا مما اشرنا إليه سابقاً من فرضيات حول ما إذا كانت العملية التنموية متوقفة على الحالة الأمنية للجزائر، فكما هو الحال بالنسبة للمغرب العربي بدوله الخمس يمكن أن نقول هو عبارة عن معادلة حساسة في مسار التنمية كل طرف معني بالقضايا الأمنية والتنموية، ما يحدث في دولة ما من دول المغرب العربي معنية به جميع الدول حيث أصبح المفهوم ليبرالي والذي يتمثل في مبدأ الاعتمادية المتبادلة.

- ✓ وما يمكن التأكيد عليه حول صحة الفرضية هو : ان نجاح مسار العملية التنموية في المغرب العربي متوقف بالأساس بمدى قدرات الوحدات السياسية قصد توفير الأمن ولو بجهود يسيرة، فعند توفير الأمن وذلك بوضع إجراءات ردعية تحد من التهديدات اللاتماثلية والمتمثلة في الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير شرعية وتوفير الاستقرار تكون هناك عملية تنموية ناجحة.
- ✓ إلا أن محاولة وضع إجراءات ردعية قد تحد من التهديدات اللاتماثلية وقد تضر بميزانية الدولة، وذلك لارتفاع مستوى الإنفاق على الجانب الأمني.

الفرضيات الجزئية التي اعتمدناها صحيحة وهي:

- ✓ كلما حاولنا ربط مفهوم الأمن بالتنمية كلما اتضحت السبل الكفيلة الواجب توفرها للخروج من مأزق التهديدات اللاتماثلية.
- ✓ رفع مستوى التنمية بوضع إجراءات محفزة بالاهتمام بالفلاحة وتدعيمها بالصناعات الصغيرة والمتوسطة، الاهتمام بالشباب، كلها إجراءات تسهل من زيادة قوة مواجهة التهديدات اللاتماثلية.

- ✓ المقدمات الصحيحة هي بالاعتماد على الحجر الأساس وهي التنمية، فبدون تنمية لا يمكن التقدم أكثر في مثل هاته النقاشات والتي لها علاقة بالأمن.
- ✓ توفير بيئة آمنة خالية أو بالأحرى ناقصة من التهديد الإرهابي والجرائم المنظمة والهجرات غير شرعية مرتبط أساساً بمدى وجود طرق واستراتيجيات تجابه هاته التهديدات.

4/ التوصيـــــــات:

فلعلى من بيت التوصيات التي يمكن الخروج بها من هاته الدراسة ما يلـــــــــي:

1/ الاهتمام بعنصر الشباب لاسيما المثقف فهو يعرف جيداً حقيقة الأمور ففي أي لحظة معرض لأن تجذبه هاته التهديدات، كالانضمام للجماعات الإرهابية والسعي نحو الهجرة الغير شرعية (الحرقة) للبحث عن فرص أحسن أو تعاطي المخدرات والتهريب، كل هذا بسبب عدم حصوله على منصب عمل يؤهله لأن يستقر في الحياة العامة، للإشارة فإن عنصر الشباب في الجزائر تصل نسبته إلى 75%.

2/ وجوب تقوية اللحمة الداخلية وذلك بنشر ثقافة الوعي وتطبيق مناهج معتدلة يتبعها المواطن قصد تكوين فكرة مفادها أن التهديدات اللاتماثلية خطيرة على حياة الأفراد.

3/ الإسراع في مكافحة الفساد الذي بات منتشراً في مؤسسات الدولة (الرشوة، المحسوبية، المحاباة، العرف) كله عوامل تؤدي إلى تشكيل نفسية لد المواطن وبالتالي تؤدي به إلى تبني أفكار متطرفة.

4/ وجب ربط العلاقة بين الدولة والمواطن كأداة مالكة لأدوات القمع المشروعة وتفرض السيطرة على المواطنين والمجتمع باعتباره حاوي لكل أشكال المظاهر الإنسانية سوءا كانت الخيرة منها أو الشريرة، فتقوية العلاقة بين الدولة والمجتمع كفيل بحدوث تسهيلات أمنية.

5/ قضايا الأمن وجب أن توضع كمقررات دراسية في مرحلة إعداد النشئ وذلك بإعطاء مواد تسهل عملية تكوين النشء.

6/ الدعوة الى إحداث تنمية متوازنة لاسيما بين الشمال والجنوب على غرار عدد السكان، بحيث يشعر المجتمع في الجنوب على أنه ليس معني بقضايا التنمية والامن في البلاد.

7/ تحسيس المواطن بما يجب أن يفعل وما عليه من مسؤوليات وبالضرورة تلبية حقوقه وما يتمناه.

8/ وجب تصحيح المفاهيم المغلوطة حول الإسلام كدين على انه دين عنف ودين إرهاب لاسيما على المستوى الداخلي ثم المستوى الإقليمي.

9/ ضرورة التخلص من القطرية المغاربية والالتجاء نحو تفعيل الوحدة المغاربية بعيداً عن العصبية والمصلحية الذاتية.

10/ الإسراع في حل النزاعات الضاربة في التاريخ لاسيما قضية الصحراء الغربية ومحاولة حل النزاع بين المغرب والجزائر على اعتبار أن هاتين الأخيرتين يعتبران من أهم الفواعل المهمة في المغرب العربي.

5/ آفـــــاق الدراســـــــة:

من خلال معالجتنا لهذا الموضوع قصد معرفة القضايا المرتبطة بالأمن، باعتبار أن الأمن أصبح عنصر مهم في حياة الفرد، فموضوع التهديدات اللاتماثلية وأثرها على مسار التنمية في المغرب العربي أكسبني معطيات ومعلومات جديدة كنت أجهلها، وما أتمناه هو أن أحظى بشرف مواصلة البحث في هذا الموضوع في أفاق مستقبلية قادمة على غرار مشاريع (الدكتوراه)، كما أتمنى أن يكون هذا الموضوع كتاب في المستقبل ومرجع يستند إليه الباحثين والطلبة وصناع القرار.

ملخص الدراســـــــة:

يشار للتهديدات اللاتماثلية في حقل الدراسات الأمنية إلى تلك التهديدات المرتبطة بالتصرفات والسلوكيات الغير مباشرة، حيث تتمثل في الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير شرعية في مقابل غياب تلك التهديدات المباشرة والرسمية على غرار اجتياح دولة قوية لدولة ضعيفة هذا بالمفهوم التقليدي. ضف إلى ذلك أن الأمن عَرَفَ تغيراً بعدما كان يُنعت بالقوة العسكرية سرعان ما تحول بعد نهاية التوترات العالمية والتي تسببت في ظهوره مدرسة كوبنهاغن بقيادة باري بوزان،

فمن غير المنطقي أن نتكلم عن علاقة الأمن بالتنمية دون التحدث عن المفهوم البيئي والذي أكتسب مكانة مهمة في مصفوفة القيم والمفاهيم، بحيث أن الأمن الإنساني أرتبط بهذا الأساس من منطلق الاهتمام بالبيئة كفيل بحل مشاكل الإنسان والحفاظ على مصالحه المستقبلية في إطار ما يصطلح عليه بالتنمية المستدامة، وعليه فالجزائر بحكم موقعها الجغرافي الهام أرادت أن تعطي لنفسها دور الرئيس في المنطقة من خلال الدعوة لعقد الندوات الدولية لحل مشاكل المنطقة بما فيها مالي وليبيا، وعليه كلما كانت المقدمات صحيحة كلما كانت النتائج صحيحة وإيجابية وعليه الاهتمام بالتنمية والجبهة الداخلية كفيل بتوفير الاستقرار والعيش في سلام.

الملاحق

الملاحق والمستندات:

الملحق الاول:

1- خريطة توضح مناطق التواجد الإرهابي في المغرب العربي الساحل:

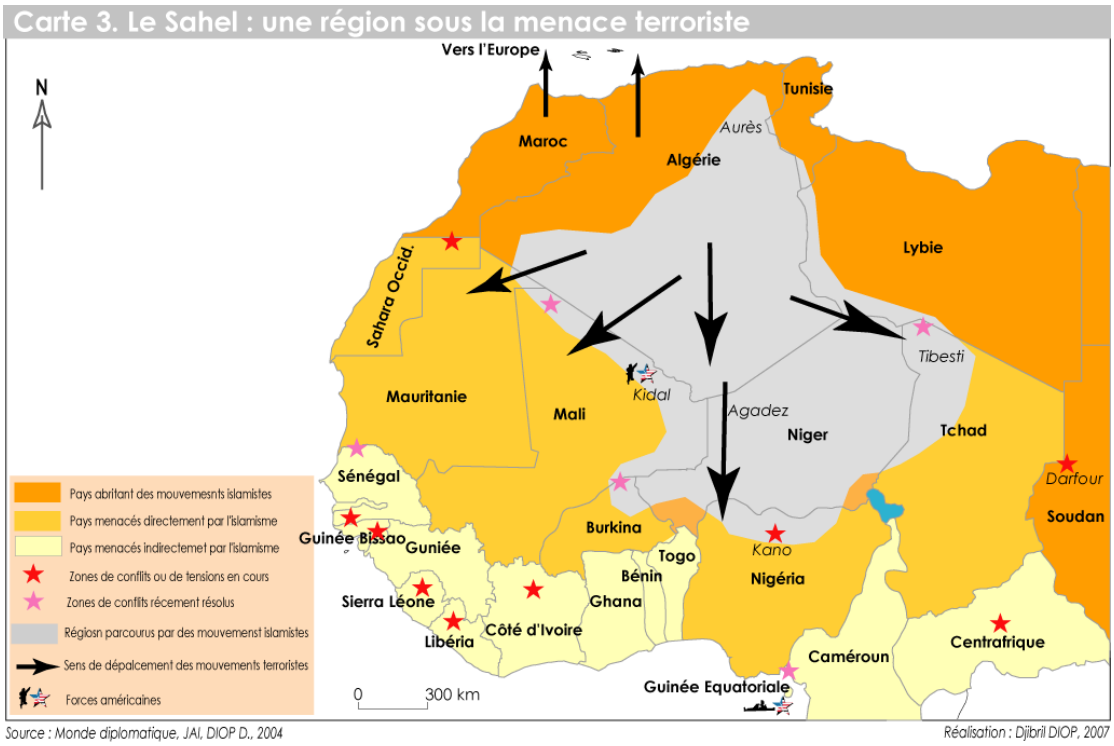

Djibril DIOP, L'Afrique dans le Nouveaux Dispositif Sécuritaire des Etats-Unis de la lutte contre le terrorisme à l'exploitation des opportunités commerciales les nouveaux paradigmes de l'interventionnisme américain ,in (www.cerium.caIMGpfAfrique_USA.pdf.pdf). p :14

الملحق الثاني: جدول يوضح التلاميذ المتمدرسين خلال سنة 2000 إلى 2010.

السنوات	2001-2000			2006-2005			2010-2009		
	ذكور	إناث	مجموع	إناث	ذكور	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
الابتدائي	2510846	2210114	4720960	1973901	2222679	4196580	1743741	1563992	3307733
المتوسط	1048822	966544	2015370	1088324	1133004	2221328	1486754	1486754	3052387
الثانوي	427917	547945	975862	686440	489291	1175731	681689	681689	1170351

La source : le programme mondial du développement humain, le 2éme rapport natuonalsur les objectifs du millénaire pour le développement en Algérie septembre 2010 :p47 [1]

سوسن مريبعي:مرجع سبق ذكره،ص114.

قائمة المصادر والمراجع:

أ/ مراجع باللغة العربيـــــة:

1. القرآن الكريـــم.
   - البقرة40
   - الأعراف 116
2. السنة النبويـــة.

3 القواميس والمعاجم:

1 ابن منظور: لسان العرب،المجلد الأول،ط1.القاهرة.دار الحديث، 2003.

2 احمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، 1993،ص384.[1]

3 ابن حنبل: الإمام احمد مسند الإمام احمد، ط 2.(مؤسسة الرسالة بيروت.1999[1]

4 الكتب:

3. روبرت ماكنمار جوهر الأمن، ترجمة يونس شاهين،القاهرة:الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر1971ص39

4. هبة عبدالله احمد خميس:موقف الإسلام من اخطر واهم القضايا العالمية:ط 1،2011جامعة الإسكندرية،مصر مكتبة الوفاء القانونية ص48

5. محمد عوض الهزايمة قضايا دولية: شركة قرن مرضى(عمان الأردن.ط1،2007)ص20-21

6. قضايا معاصرة: عدنان سليمان الأحمد(عمان.الأردن.ط1،2005،دار وائل للنشر والتوزيع ص109.

7. خليل حسين: قضايا دولية معاصرة:دراسة موضوعات في النظام العالمي(بيروت لبنان ط1.2008 دار المنهل.

8. عدلي علي أبو طاحون، إدارة وتنمية الموارد البشرية والطبيعية، الاسكندرية، 2000

9. ريتشارد هيجوت،نظرية التنمية السياسية،ترجمة حمدي عبدالرحمن، محمد عبد الحميد،الأردن:المركز العلمي للدراسات السياسية،2001،ص44نقلا عن أسيا إدارة الحكمانية

10. تامر كامل الخزرجى، العلاقات السياسية وإستراتيجية إدارة الأزمات،(عمان-الأردن،دار مجدلاوي للنشر والتوزيع،ط1،2005)،ص.321.

11. محي الدين عميمور، الجزائر الحلم والكابوس، الجزائر، دار هومه، 2003، ص.208.

12. محمد بوعشة، الدبلوماسية الجزائرية،(بيروت-دار الجيل للنشر والتوزيع،ط1،2004/1424هـ)، ص-ص،37

13. عبد القادر رزيق المخادمي، سباق التسلح الدولي الهواجس والطموحات والمصالح.(الجزائر،بن عكنون، ديوان المطبوعات الجامعية،ط9.2010)،ص.45.

14. الأخضر عمر الدهيمي، التجارب العربية في مكافحة الهجرة غير الشرعية،(الرياض،المملكة العربية السعودية،8فبراير2010،ص-ص.1-7.
15. موسى لحرش، إستراتيجية استئناف البناء الحضاري للعالم الإسلامي، (جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، ب ط، 2006)، ص-ص، 175،180.
16. مصباح عامر، منهجية البحث في العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر ، 2010.
17. سلاطنية بلقاسم والجيلاني حسان، محاضرات في المنهج والبحث العلمي.

4 الدوريات:

1. تباني وهيبة:الأمن المتوسطي في استراتيجية الحلف الأطلسي: دراسة حالة الإرهاب:مذكرة ماجستير غير منشورة جامعة مولود معمري تبزي وزو،الموسم الجامعي:2014/2013، ص . ص،19. 20.
2. صفية نزاري:الأمن الثقافي لمنظمة المغرب العربي في ظل تنامي العولمة:دراسة مقارنة الحالات،الجزائر،تونس،المغرب،مذكرة ماجستير الموسم الجامعي2011/2010مذكرة منشورة جامعة الحاج لخضر باتنة كلية الحقوق والعلوم السياسية.[1]
3. إيدابير أحمد:التعددية الإثنية والأمن المجتمعي:دراسة حالة مالي،رسالة ماجستير،كلية العلوم السياسية والإعلام سنة2012،2011ص 61.ص62.[1]
4. ادريس عطية:الإرهاب في إفريقيا:مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية والإعلام قسم العلوم السياسية، سنة 2011، ص. 48.
5. ختو فايزة:البعد الأمني الهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الاورومغاربية.(كلية العلوم السياسية والإعلام.مذكرة ماجستير،سنة2010-2011،ص31.ص32.[1]
6. مريبعي سوسن،التنمية البشرية في الجزائر،مذكرة ماجستير غير منشورة:كلية العلوم الاقتصادية جامعة منتوري قسنطينة.2013/2012،ص.ص7-8.
7. نورة عمارة:النمو السكاني والتنمية المستدامة،مذكرة ماجستير غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية جامعة باجي مختار عنابة،سنة2012،ص[1]
8. بلخير أسيا:إدارة الحكمانية ودورها في تحسين الأداء التنموي بين النظرية والتطبيق،كلية العلوم السياسية والإعلام،رسالة ماجستير غير منشورة،2009ص،87.
9. مريبعيسوسن،التنمية البشرية في الجزائر الواقع والأفاق،رسالة ماجستير غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة منتوري 2قسنطينة2013/2012،ص-ص9-13.
10. حموم فريدة،الأمنالإنساني،مدخل جديد في الدراسات الأمنية،رسالة ماجستير غير منشورة كلية العلوم السياسية والإعلام جامعة الجزائر،2004/2003.ص141
11. حليمة حقاي،دور التنمية في تحقيق الأمن الإنساني،رسالة ماجستير غير منشورة،كلية العلوم السياسية والإعلام جامعة الجزائر2011،2012/03،ص59.

12. ساسي غبغون:تحليل السياسات العامة البيئية في الجزائر،مذكرة ماجستير غير منشورة ،كلية العلوم السياسية والإعلام،جامعة الجزائر03،السنة مجهولة.ص-ص،214-270.
13. عميرة إسماعيل،دور المؤسسة العسكرية في التنمية الاقتصادية للمجتمع الجزائري،مذكرة ماجستير غير منشورة،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية،قسم علم الاجتماع جامعة الجزائر،2009/2008،ص.112.
14. عباش عائشة، إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي، مثال تونس، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية والإعلام جامعة الجزائر،2008/2007.ص-ص:58-
15. محمد بوضياف، مستقبل النظام السياسي الجزائري، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية والإعلام جامعة الجزائر،2008، ص.29.
16. مريم براهيمي، التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب وتأثيره على المنطقة المغاربية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية.جامعة محمد خيضر بسكرة،2012/2011،ص-ص،43-
17. صالح بوكروح، واقع التهريب وطرق مكافحته، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق بن عكنون جامعة الجزائر،2012/2011،ص16.
18. أبصير احمد طالب، المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية والإعلام جامعة الجزائر، 2009-2010، ص-ص.92-97.
19. ساعد رشيد، واقع الهجرة غير شرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني،مذكرة ماجستير غير منشورة،كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد خيضر بسكرة،2011-2012،ص-ص.76-79.
20. علي لونيسي، آليات مكافحة الإرهاب الدولي بين فاعلية القانون الدولي وواقع الممارسات الدولية الانفرادية، رسالة دكتوراه غير منشورة. الجزائر: جامعة مولود معمري تيزي وزو كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012/07/04، ص-ص.200-203.
21. جمال خوجة، جريمة تبييض الأموال، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان،2007-2008، ص.41.
22. فيصل سمارة، البعد الإنساني في الشراكة الاورومغاربية من مسار برشلونة إلى غاية مشروع الاتحاد من أجل المتوسط (1995-2008)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، مناقشة2008/03/06، ص-ص، 163-165
23. يزيد غزال، عولمة إدارة الموارد البشرية وأثرها على هجرة الأدمغة في الوطن العربي، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2005، ص.126.
24. صهيب خبابة، دور المناطق الصناعية في تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة الاورومغاربية، دراسة مقارنة بين فرنسا والجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف01، ص. 157.

25. عز الدين بعزيز، سياسة الجزائر المغاربية 1962-1995، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإعلام، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، ص.72.

5 المجلات:

1. عبد النور بن عنتر:تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية،مجلة السياسة الدولية.العدد160أبريل 2005ص56.[1]
2. سيف الإسلام شوية:المقاربة السوسيوجغرافية لظاهرة الجريمة.جامعة محمد خيضر بسكرة العدد10،مجلة العلوم الانسانيةص120.نوفمبر 2007.[1]
3. عمرو الحويلي"العلاقات الدولية في عصر المعلومات"قبلة السياسة الدولية،ع123(1996)مؤسسة الأهرام،ص.85.
4. عبدالاله بلفريز،"الأمن القومي العربي.مصادر التهديد وسبل الحماية"،مجلة المستقبل العربي،ع75(1990)،ص.152.
5. احمد سويقات، التجربة الحزبية في الجزائر1962-2004، "مجلة الباحث،ع،04 (2006)، ص123.
6. صالح زياني "تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة"، مجلة المفكر عدد.05(بدون تاريخ، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد خيضر بسكرة)، ص.290.
7. خالد حامد، الخصخصة: دراسة سوسيوقانونية"مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية،ع1، الجزائر:دون دار نشر2007)، ص-166.
8. سمير بن عياش"اثر الفواعل المحلية على تنفيذ السياسات العامة في الجزائر في ظل الإصلاحات الجديدة(2012)"،المجلة الجزائرية للسياسات العامة، ع2(اكتوبر2013)، ص38.
9. سعيد بومنجل:"أصالة الشعوب وتحدي العولمة-مقاربة الواقع الجزائري"(الجزائر:مركز البصيرة والبحوث والأخضر عزي والاستشارات والخدمات العلمية، ع05، جوان2008)، ص-ص.52-54.
10. العياشي زرزار،"السياحة الصحراوية في الجزائر كوجهة سياحية مستدامة: الواقع والأفاق"المستقبل العربي،ع433(اذار2015)،ص-ص42-44.
11. زرمان كريم، " التنمية المستدامة في الجزائر"، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، عدد 07 (جوان 2010)، ص-ص، 200-204.
12. باخوية إدريس،"جرائم الإرهاب في دول المغرب العربي" مجلة دفاتر السياسة والقانون،ع11(جوان2014كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة أدرار الجزائر)ص102.
13. عبد الواحد أكمير، الربيع العربي والهجرة غير قانونية في البحر الأبيض المتوسط، المستقبل العربي، ع 433 مارس 2015، ص.31.
14. عمروش عبد الوهاب، الأمن في منطقة المغرب العربي والساحل. التحديات والاستراتيجيات، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، ع 2 (اكتوبر2013)، ص-ص، 87-88.

15. حمد ولد الفاضل (أزمة مالي وتداعياتها على منطقة الساحل والصحراء)، الحوار المتمدن، ع 4127، 2013/06/18، ص.01.
16. يوسف محمد الصواني، "التحديات الأمنية للربيع العربي من إصلاح المؤسسات الى مقاربة جديدة للأمن" المستقبل العربي، العدد غير موجود (مارس 2013)، ص-ص. 30-31.
17. التقرير الاستراتيجي العربي 2004-2005، القاهرة: مركز الدراسات الإستراتيجية بالأهرام، جويلية 2005، ص.129
18. عبد الوهاب بن خليف، العلاقات الأوروبية المتوسطية، إستراتيجية شراكة أم توظيف، دراسات إستراتيجية، عدد 05 (جوان

6 المحاضرات والتقارير والحصص التلفزيونية:

1. فؤاد بدني:"محاضرات الإعلام التنموي"محاضرة ألقيت السنة أولى ماستر، مقياس الإعلام التنموي،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة سعيدة:2014، ص . ص.5-6.
2. رياض حمدوش، الأمن القومي العربي تحديات ورهانات،(حصة دائرة الضوء2014/11/07.القناة الوطنية الجزائرية.19:00)،ص2.
3. المجلس الاقتصادي الاجتماعي، تقارير الظرف الاقتصادي والاجتماعي لسنوات2001-2006الجزائر،المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، ص-ص،21-44.
4. ميلود ولد الصديق: " سياسات التنمية في المغرب العربي"، محاضرة ألقيت في السنة الأولى ماستير، مقياس سياسات التنمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة سعيدة، ص-ص، 07-10.
5. قوي بوحنية، " الجزائر والهواجس الأمنية الجديدة في منطقة الساحل "، تقرير مقدم في 2014/12/11 من مركز الجزيرة للدراسات، ص-ص، 01-06.
6. كمال القصير، جيوبولتيك المغرب العربي: قراءة في ديناميات عام 2014، تقرير عن مركز الجزيرة للدراسات، 01 يناير 2015، ص-ص، 03 – 08.
7. أمحند برقوق، الإشكاليات الجديدة للأمن في المتوسط، محاضرة بكلية الإعلام والعلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2011/05/09، الجزائر، ص.01.
8. كربوسة عمراني و نور الصباح عكنوش،" مظاهر التحول الديمقراطي خلال حكم الرئيس بوتفليقة"،(ملتقي وطني، رقم 01)، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص-ص، 145-147.
9. بدون كاتب،مجموعة تقارير التنمية البشرية لسنة2001-2007،نيويورك الأمم المتحدة من2001الى2007.ص-ص،142-218على التوالي.
10. التقرير الاستراتيجي العربي، 2004-2005، القاهرة ، مركز الدراسات والاستراتيجي بالأهرام، جويلية2005.
11. البداينية ذياب، العلاقة بين التنمية البشرية والإرهاب في الوطن العربي، محاضرة ألقيت بكلية علم الاجتماع، الأردن.
12. غربي محمد، التحديات الأمنية للهجرة غير شرعية في منطقة البحر المتوسط، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية، ع8، 2008، جامعة الشلف حسيبة بن بوعلي.

7 الجرائد ومواقع انترنت:

1. كوفي عنان (حلقة العمل الدولية بشان امن الإنسان في منغوليا"في اولان باثار 10ماي2000.http:www.un.org/news/pren//
000508sgm..plocs/2000/jsg/5m/7382(200

2. متوفرة على الرابط التالي: www.ar.wikipedia.org/wki. تم زيارة الموقع في 2015/05/20، على الساعة 14:20، ص.01.
3. ع.ز،"عملية إحباط التهريب"، تبسة الجزائر، جريدة الخبر، العدد7729، الخامسة والعشرون، ص05.
4. ب،ج،"الجزائر تدعو إلى جبهة عربية لمحاربة الإرهاب (التهديدات) "جريدة الخبر. ع.7729.السنة25، ص4.
5. محمد شراف،" الجزائر رهينة في مالي" الجزائر، جريدة الخبر ع 7773، السنة 25، السبت 2015/04/25، ص02.
6. حميد يسين، " الترويج للجهد الجزائري "، الجزائر، جريدة الخبر، ع 7773، السنة 25، السبت 2015/04/25، ص.02.
7. سهام بورسوتي، " أغلبية القبائل يعولون على مبادرة الجزائر" ،الجزائر، جريدة الخبر اليومي،عدد 7589، السنة 24، الأربعاء، 2014/10/22، ص.17.
8. جلال بوعاتي، " تفاؤل بالتوصل إلى مسودة اتفاق بين الفرقاء الليبيين"، الجزائر، جريدة الخبر، عدد 7762، السنة 25، 2015/04/14، ص.03.
9. هواري عدي، الجزائر ستصبح صومالاً آخر بعد عشر سنوات إذاً.....، جريدة الخبر، العدد 5410، بتاريخ 27 أوت 2008، ص.02.

ب/ مراجع باللغة الأجنبيـــــــة:

1. / Barry Buzan، ole waver، Regions and powers: The structure of international security، Cambridge studies in international relations، 1983.p24.
2. /seyoum hameso ، Issues and Dilemmas of multi party Democracy in Africa، west Africa review. Vol، 03، No.2 (2002) ، pp 10.11
3. / Barry Bazan، people، state and fear، The national security problem in international relations، London: wheat sheaf، 1983، p24.
4. / Jean-François troin et autres،le grand Maghreb(Algérie، Libye، Maroc، Mauritanie، Tunisie) mondialisation et construction des territoires، paris: Armand colin،2006،p05.
5. / 40 Milliards de dollars pour en finir avec le problème(2010-2014) D'eau، le Quotidien d'Oran. 15 octobre 2015 ، Algérie ، p: 05.
6. / Douichi Karim، le Maroc se mobilise contre l'immigration clandestin، Quotidien marocain Le matin. Publie sur site le 04/10/2005. In WWW.lematin.ma .
7. / Yahiya H. Zoubia، Haicham amirah Fernandez، North Africa: politics، region،and the limits of transformation. New York : Routledge، 2008. P: 253.

الفهرس

الموضوع:

الصفحة

شكر وعرفان:

إهداء:

ملخص الدراسة:

خطة البحث:

مقدمة

الفصل الأول: إطار نظري ومفاهيمي عام 01

المبحث الأول: الأمن دراسة معرفيـــة 02

المطلب الأول: الأمن أبعاده ومستوياتـــــه 03

المطلب الثاني: المضامين الجديدة للأمـــــن 06

المطلب الثالث: مفهوم التهديدات اللاتماثلية 08

المبحث الثاني: التنمية دراسة معرفية 13

المطلب الأول: تدقيق معرفي حول التنميـــــة 13

المطلب الثاني: الأشكال المختلفة للتنميـــــة 15

المطلب الثالث: التنمية وعلاقتها ببعض المفاهيـــــم 19

المبحث الثالث: الارتباط المعرفي لمفهوم الأمن بالتنمية 22

المطلب الأول: الأمن بدلالة المحافظة على كيان الدولة وحماية القيم التنموية 22

المطلب الثاني: التنمية الإنسانية مطلب أساس لتحقيق الأمن الإنساني 25

المطلب الثالث: العلاقة بين الأمن والتنمية 27

الفصل الثاني: مكانة الجزائر في المنطقة المغاربية الجزائر في المغرب العربي **35**

المبحث الأول: دراســـــــة جيوسياسية للجزائر 36

المطلب الأول: الجزائـــــــر ودول الجوار الجغرافي 36

المطلب الثاني: المشهد السياسي في الجزائـــــــر 39

المطلب الثالث: مرتكزات العقيدة الأمنية للجزائر والإنفاق على التسلح 42

المبحث الثاني: واقع التنمـــــية في الجزائر 46

المطلب الأول: الأداء التنمـــــــوي في الجزائر 46

المطلب الثاني: الموارد الأساسيـــــة للجزائر وغلبة الإنفاق العام 49

المطلب الثالث: برامج الإنعـــــاش الاقتصادي في الجزائر.....53
المبحث الثالث: واقع التهديدات اللاتماثلية وأثرها على الأمن والتنمية في الجزائر.....57
المطلب الأول: الإرهاب ومحاولة إخلاله بالعملية التنموية في الجزائر.....58
المطلب الثاني: الجريمة المنظمة في الجزائر وأثرها على التنمية.....61
المطلب الثالث: الهجرة غير شرعية وإخلالها بمسار التنمية في الجزائر.....62
الفصل الثالث: استراتيجيات مجابهة التهديدات اللاتماثلية و السيناريوهات المحتملة 70
المبحث الأول: مجابهة التهديدات اللاتماثلية.....71
المطلب الأول: مكافحة الإرهاب وتجريمه.....75
المطلب الثاني: محاربة الجريمة المنظمة.....76
المطلب الثالث: الآليات الأمنية والسياسية لمحاربة الهجرة غير شرعية.....78
المبحث الثاني: محورية الدور الجزائري في المنطقة المغاربية.....82
المطلب الأول: تحركات السياسة الخارجية الجزائرية تجاه مالي.....82
المطلب الثاني: تحركات السياسة الخارجية الجزائرية تجاه ليبيا.....86
المطلب الثالث: تكثيف الجهود وإقامة علاقات تعاون مع دول أوروبا.....89
المبحث الثالث: السيناريوهات المحتملة والمستقبلية لمسار التنمية.....93
المطلب الأول: سيناريو النجاح.....93
المطلب الثاني: سيناريو الفشل والإخفاق.....96
المطلب الثالث: سيناريو الإبقاء على الوضع القائم.....99
الخاتمة
الملاحق والمستندات
قائمة الجداول
المصادر والمراجع
الفهـــــــرس

قائمـــــة الجـــــــداول:

الصفحة

الجدول الأول: يوضح مستويات تحليل الامن.....ص05
الجدول الثاني: يوضح الاعداد المتزايدة على سوق العمل.....ص48
الجدول الثالث: المؤشرات الاجتماعيات والاقتصادية للجزائر في مرحلة الانطلاق (1999-2003....ص51
الجدول الرابع: يوضح: تدفق السياح إلى الجزائر خلال الفترة2009،2012.....ص52
الجدول 05: الأجانب الموقوفون في إطار الهجرة غير شرعية حسب السن.....ص63
الجدول السادس: الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي.....ص90
الجدول السابع: الصادرات الجزائرية الى الاتحاد الأوروبي.....ص90
الجدول الثامن: الواردات من فرنسا وألمانيا تجاه الجزائر: الوحدة، بالمليون دولار أمريكي...ص90
الجدول التاسع: الصادرات الجزائرية نحو فرنسا وألمانيا.....ص91